سائل
موقع التفريغ

تعليقات

الشيخ صالح العصيمي

حفظه الله تعالى

على شرح المقدمة الأجرّامية

للعلامة

أبي زيد عبد الرحمن المكّودي

رحمه الله تعالى

تعليقات

الشيخ صالح بن عبد اللّٰه العصيمي

حفظه اللّٰه تعالى

على

شرح المقدمة الأجرَّامية

للعلامة أبي زيد عبد الرحمن المكُّودي

رحمه اللّٰه تعالى

النُّسخة الإلكترونيَّة (١)

الشيخ لم يراجع التفريغ

المجلس الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين رَبِّ السَّمٰوات وربِّ الأرض رَبِّ العرش العظيم، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له،وأشهد أنّ محمّدًا عبده ورسوله صلَّى الله عليه و علىٰ آله وصحبه وسلّم تسليمًا مزيدا.

أمَّا بعد، فهذا هو **المجلس الأول** من **الدرس الثالث** من **برنامج اليوم الواحد السادس**، والكتاب المقروء فيه هو **(شرح المقدِّمة الأَجُرَّامِيَّةِ)** للعلامة المَكُّودِي رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ، وقبل الشّروع في إقراءه لابد من ذِكر مقدّمات ثلاث:

المقدِّمة الأولىٰ: التّعريف بالمُصَنِّفِ، وتنتظم في ستَّة مقاصد:

المقصد الأوّل: جَرُّ نسبه، هو الشّيخ العَلَّامَةُ النّحوي عبدُ الرَّحمٰن بنُ عليٍّ بنِ صالحِ المَكُّودِي بتشديد الكاف، ويجوز تخفيفها الفاسيّ المغربيُّ يُكْنَىٰ بأبي زيد ويُعْرَفُ بالمُطَرِّزِي.

المقصد الثّاني: تاريخ مولده، وُلد بـ: فاس ولم يذكر أحدٌ من مُتَرْجِمِيهِ تاريخ ولادته.

المقصد الثّالث: جمهرة شيوخه، تتلمذ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ في علوم العربية وغيرها لجماعة منهم: عبد الله ومحمَّد ابنا ابنِ أَجُرَّام صاحب المقدمة، وعبد الله الوَانْغِيلِي.

المقصد الرّابع: جمهرةُ تلاميذه، تَلْمَذَ له رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ جماعةٌ من المغاربة من أهلِ بلده وغيرِهم منهم: ابنُه حمّاد، وابنُ مَرْزُوقِ التِّلِمْسَانِي، وعبدُ الرَّحمٰن بن عطيّة، وأبو عبد الله الكُوَّانِي.

المقصد الخامس: ثَبَتُ مصنفاته، كان له رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ يَدٌ طُولَىٰ في علم العربية، وله مُدَوَّنَاتٌ فيها؛ منها: «شرح المقدِّمة»، و«شرح الألفية الصَّغير» و«شرح الألفية الكبير»، والأوّل هو الموجود بأيدي النّاس، و«شرح المقصور والممدود لابن مالك»، و«البَسْطُ والتَّعْرِيفُ من علم ما جَلَّ من التَّصريف».

المقصد السّادس: تاريخ وفاته، تُوُفِّيَ رَحِمَهُ اللهُ في الحادي عشر من شهر شعبان سنة سبع وثمانمائة، ولم يذكر أحدٌ من مُتَرْجِمِيهِ مِقْدَارَ عُمره عند وفاته رَحِمَهُ اللهُ.

المقدِّمة الثَّانيةُ: التّعريف بالمُصَنَّفِ، وتنتظم في ستة مقاصد:

المقصد الأوّل: تحقيقُ عُنوانه، شُهِرَ هٰذا الكتاب باسم «شرح المقدِّمة الأَجُرَّامِيَّةِ»، والصّحيحُ في ضبط مُصَنِّفِ المقدمة هو فَتْحُ الهمزة وضَمُّ الجيم وتشديد الرَّاءِ مفتوحةً فيكون:أَجُرَّام، هٰذا هو المعروف في لسان البربر كما ذكره أحدهم وهو:عليُّ بنُ سليمان الدِمَنْتِي في «أشهر غُرَّةِ الأنوار»، وذكر أنّ من خالفه لم يعرفْ لسانَ البربر، ومعناه عندهم الرَّجُلُ الصَّالِحُ، ومن مشهور القواعد عند بعض أهل اللّغة قولهم: (إذا كان الاسم عَجَمِيًّا أو أَعْجَمِيًّا فالْعَبْ به ما شِئْتَ) يريدون بذلك التَّوْسِعَةَ في ضبطه، ومحَلُّ هٰذا إذا لم يُتيَقَّنْ عِلْمُ النُّطْقِ به، أمَّا حَيْثُ عُرِفَ فالأَوْلَىٰ لزوم المعروف عند أهل لسانه.

المقصد الثاني: إثباتُ نسبته إليه، هٰذا الشّرحُ صحيحُ النِّسبة إلىٰ المَكُّودِي بطرائقَ عِدَّة منها:

❋ ذِكْرُ جماعةٍ من مُتَرْجِمِيهِ هٰذا الكتاب في ضمن تصانيفه.

❋ ومنها اتِّفاق النُّسَخِ الخَطِيَّةِ علىٰ نسبته إليه.

❋ ومنها انتشارُ تَلَقِّيهِ عن مصنِّفه في حياته، فإنّه كان مقصودًا لإِقْرَاءِ هٰذه المقدِّمة، وألفيةِ ابنِ مالكٍ في مدينته فاس.

المقصد الثالث: بيان موضوعه، موضوعُ هذا الشّرح هو شرحُ مقدِّمةٍ شريفةٍ في علم العربية هي: مقدِّمة ابنُ أَجُرَّام.

المقصد الرَّابع: ذكر مرتبته، إنّ شرح المَكُّودِي رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ للمقدِّمة من بواكير شُروحها إنْ لم يكن الأَوَّلَ مطلقًا، وفيه من حُسْنِ العبارة ووُضُوحِ البيان ما جعله مَحَلًّا للإقبال عليه، فهو أَشْهَرُ الشُّرُوحِ المختصرة علىٰ مقدِّمة ابن أَجُرَّام.

المقصدُ الخامس: توضيحُ منهجه، قَصَدَ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ إلىٰ إيضاح معاني المقدِّمة وَفْقَ ترتيب أبوابها بَابًا بَابًا، وقَسَّمَ جُمَلَ كُلِّ بابٍ باعتبار المناسبة بينها مُتْبِعًا كُلَّ جُمْلَةٍ بما يُبَيِّنُ معناها مجتهدًا في حَلِّ عِبَارَاتِهَا، وَضَرْبِ الأمثلة لقواعدها مُلَاحِظًا الاستدراك علىٰ المُصَنِّفِ في مواضعَ عِدَّة.

المقصدُ السَّادس: العنايةُ به، إنّ شُهْرَةَ هٰذا الشّرح جعلته محلًّا للاهتمام في صُوَرٍ متعدِّدة، منها:

❋ الإِقْبَالُ علىٰ دَرْسِهِ، فهو أشهر شروح المقدِّمة في التَّعْلِيمِ وإِقْرَاءِ العربيَّة.

❋ ومنْها كَثْرَةُ نَسْخِهِ وتَعَدُّدُ طبعاته.

❋ ومنْها تعليقُ حَوَاشٍ مُتفرِّقة لجماعةٍ من النُّحَاةِ علىٰ هٰذا الشّرح.

المقدِّمة الثَّالثة: ذِكْرُ السَّبب المُوجِبِ لإقرائه، إنّ علم النّحو من أهم علوم العربية، وَدَأَبَ عَامَّةُ النُّحَاةِ علىٰ استفتاح تَعْلِيمِهِ بِإِقْرَاءِ مقدِّمة ابن أَجُرَّام، و لَمَّا كان هٰذا الشَّرح في المَحَلِّ الأعْلَىٰ، والمقام الأسْمَىٰ من شروحها اقْتَضَىٰ ذلك اختياره لما فيه من حُسْنِ الاقتصارِ علىٰ المُهِمَّاتِ دون الإِيغَالِ في فُروعِ النّحو مما لا طائلَ تحته.

❋ ❋ ❋

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الأستاذ النّحويُّ اللّغوي، أبو زيد عبدُ الرَّحمٰن بنُ علي بنِ صالح المكُّوديُّ، كان الله له، ولطف به:

الْحَمْدُ للهِ الذِي نَوَّرَ قُلُوبَنَا بِمَعْرِفَةِ الْأَدَبِ، وَشَرَحَ صُدُورَنَا لِفَهْمِ أَسْرَارِ لِسَانِ الْعَرَبِ، حَتَّىٰ اجْتَنَبْنَا مِنْ عَاطِرِ زَهْرِهِ وَيَانِعِ ثَمْرِهِ مَا جَادَتْ عَلَيْهِ الْعَيْنُ، وَاجْتَبَيْنَا مِنْ عَرَائِسِ غَرَرِهِ وَنَفَائِسِ دُرَرِهِ مَا تَقَرُّ بِهِ الْعَيْنُ، وَصَلَّىٰ اللهُ عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأَوْحَدِ، الْمَبْعُوثِ إِلَىٰ الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ، صَفْوَةَ الْعَالَمِ، وَسَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ، أَكْرَمَ مَنْ بُعِثَ لِلْعِبَادِ، وَأَفْصَحَ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ، صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَأَصْحَابِهِ السَّرَاةِ الْأَعْلَامِ.

أَمَّا بَعْدُ،

فَإِنَّ أَجَلَّ مَا وُضِعَ فِي الإِسْلَامِ مِنَ الْعُلُومِ الشَّرِيفَةِ، وَاخْتَارَهُ الْأَعْلَامُ مِنَ الْأَوْضَاعِ الْمُنِيفَةِ: عِلْمُ الْعَرَبِيَّةِ وَالْقِيَاسَاتُ النَّحْوِيَّةُ؛ إِذْ بِهِ يُفْهَمُ كِتَابُ اللهِ تَعَالَىٰ وَيُحَقَّقُ، ويُمْعِنُ النَّاظِرُ فِي مَعَانِيهِ وَيُدَقِّقُ، وَيَتَّضِحُ بِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ مَا تَنْبُو عَنْهُ الْأَفْهَامُ، وَيَفْتَحُ مِنْ شَوَارِدِهَا مَا يَعْتَرِضُ مِنَ الْإِيهَامِ وَالْإِبْهَامِ. فَهُوَ مِمَّا أَنْعَمَ اللهُ بِهِ عَلَىٰ هَذِهِ الْأُمَّةِ دُونَ سَائِرِ الْأُمَمِ، وَأَثْبَتَ لَهُمْ فِي السَّعَادَةِ أَرْسَخَ قَدَمٍ، وَقَدْ جَاءَ فِي شَرَفِهِ وَفَضْلِ أَهْلِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَخْبَارِ، وَالْحَضِّ عَلَىٰ تَعَلُّمِهِ وَاسْتِعْمَالِ تَفَهُّمِهِ، مِنْ وَصَايَا الْعُلَمَاءِ وَالْأَخْيَارِ، مَا يُنَشِّطُ لِقِرَاءَتِهِ الْقَرَائِحَ وَالْخَوَاطِرَ، وَتَضِيقُ عَنْ حَمْلِهِ الدَّوَاوِينُ وَالدَّفَاتِرِ.

وَإِنَّ من أحسن ما وُضع فيه من المقدِّمات المختصرة، واللُّمعِ المشتهرة، مقدمة الشيخِ الفقيه، الأستاذ المحقِّق المقرئ، المجوِّدِ الحسابيِّ الفَرَضيِّ، نجيب دهره وفريد عصره، أبي عبد الله محمد بن داود الصِّنْهاجيِّ، الشّهير بابن آجُرُّوم، فهي مفتاح علم اللسان، ومصباح غيب البيان.

وهي وإنْ كانت سهلةَ العبارة واضحةَ المثل والإشارة، تحتاج إلىٰ التّنبيه علىٰ مُغْلقها وتتميمِ مُثُلها.

وقد وضعتُ عليها شرحًا مختصر الجِرْم، مُنْتَفَع العلم، لا يملُّه النّاظر، ولا يذمُّه المناظر.

وقد رويتُ فيه هذه المقدمة: عن ولده الأستاذ الأثير العالِم الأطهر، أبي محمد عبد الله عن والده المذكور، ورَوَيتها أيضًا عن ولده الأستاذِ المحقق الناظم البارع، أبي عبد الله المدعوّ بمنديل، عن الشيخ الأستاذ المحقق الناظم البارع الأعرف، أبي العباس أحمد بن حزب الله، عن واضعها أبي عبد الله محمد المذكور. وقرأتُها عليهما قراءة تحقيق وتدقيق، وها أنا بحول الله وقوّته أشرعُ فيما قصدت إليه، مستعينا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

ذكَرَ المُصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ **تعالى** في فاتحة هذه المقدِّمة مَرْتَبَةَ علمِ النّحو، وأشار إلىٰ ذلك بقوله: (فإنَّ أجلَّ ما وُضعَ في الإسلام... **إلخ**) وهو يُريد بذلك العلومَ الاصطلاحيّة التي تواطأ عليها النّاسُ ووضعوها دونَ العلوم الأصليَّة التي هي علوم الإسلام، فإنَّ من المقطوع به أنَّ علوم الشريعة كـ: التوحيد، والفقه، والحديث، والتفسير هي أعظمُ علوم الإسلام، وإنّما قصد **العلوم** الاصطلاحيّة التي استنبطها العلماءُ فقد

كانت مَلَكَةً للنّاس، ثُمَّ عُبِّرَ عن هذه الملكة بأوضاعٍ خاصّة فقد كان من ملكة النّاس مثلاً في لسانهم: **النّحو**، وقد عُبِّرَ عنه بألفاظٍ خاصّة وترتيب مُعَيَّنٍ، وكان من علومهم في استنباط الشّريعة ملكة **الأصول** التي عُبِّرَ عنها بعد ذلك بترتيب مُعَيَّنٍ وألفاظٍ مخصوصة اشتهرت بـ: **علم أصول الفقه** وهلم جرًّا.

فمقصوده رَحِمَهُ ٱللَّهُ **تعالى** بـ: (أَجَلِّ العُلُومِ) أي: العلوم المستنبطة التي كانت مَلَكَاتٍ للنّاس، ثُمَّ عُبِّرَ عنها بأوضاعٍ اصطلاحية مُعَيَّنَةٍ كعلم النّحوِ، والأصولِ والصرفِ، ومصطلح الحديث، وقواعد الفقه، وأشباه ذلك، وإنّما شَرُفَ **علم النّحو** لِمَا ذكره الشّارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ مِنْ كَوْنِهِ (به يُفْهَمُ كتاب الله تعالىٰ ويُحقَّقُ ويُمْعِنُ النَّاظرُ في معانيهِ الغامضة ويُدَقِّقُ، ويتضح به من الأحاديث ما تَنْبُو عنه الأفهام، ويَفْتَحُ من شَوَارِدِهَا ما يَعْتَرِضُ من الإيهامِ والإبهامِ)، فهو سُلَّمٌ لِفَهْمِ خِطاب الشّريعة الوارد في القرآن والسنّة.

كما أنَّ علم العربية خِصِّيْصَةٌ من خصائص هذه الأمة فهو مما أنعمَ الله به عليها دون سائر الأمم، قال بعض أهل العلم: "**خُصَّتْ هذه الأُمَّةُ بثلاثٍ: الإعرابُ، والإسنادُ، والأنسابُ**"، وأراد بالإعراب علمَ العربية المُعَبَّرِ عنه بالنّحو.

ثُمَّ ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **تعالى** رُتْبَةَ **مقدِّمة ابن أَجُرَّام** ومنزلتِها وأنّها سهلةُ العبارةِ، واضحةُ الإشارةِ.

ثُمَّ ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **تعالى** طريقَ رِوَايَتِهِ لهذه المقدِّمة امتثالا لما اشْتُهِرَ عندهم فيما نقله ابن حجر في: «هدي الساري» عن بعض الفضلاء أنه قال: **الأسانيد أنساب الكتب**. فكما أنّه يُدَرِّجُ المَرْءُ نَسَبَ نفسه في سلسلة آباءه في قوله: فلان بن فلان فَيُعْرَفُ نَسَبُهُ بِجَرِّ اسمه، فكذلك تَثْبُتُ الكتبُ وتُعْرَفُ بأسانيد رِوَايَتِهَا، وقد وَقَعَ له رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ رِوَايَةُ هذه المقدِّمة بِسَنَدٍ عَالٍ عن ابن مصنِّفها عن المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ.

◆

قال الشّيخ الإمامُ، أبو عبد الله محمدُ بنُ داود الصّنهاجيُّ، الشهيرُ بابن آجُرُّوم، رحمة الله عليه:

(الْكَلَامُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالوَضْعِ.).

(الكلامُ) في اصطلاح النَّحْويين: هو (اللَّفظُ)، واللّفظُ: هو الصوت المعتمدُ علىٰ مقاطع الفم، واحْتُرِزَ به مما ليس بلفظ، كالخطِّ والإشارة وما يفهم من حال الشيء فإنه لا يسمىٰ كلاما في الاصطلاح، لأنه ليس بلفظٍ.

و(المركَّبُ): يعني ما تركَّبَ من اسمَين نحو: زيدٌ قائمٌ، وتسمّىٰ الجملةَ الاسمية.

أو من فعلٍ واسم نحو: قامَ زيدٌ. وتُسمَّىٰ الجملةَ الفعلية.

واحْتُرِزَ به مما ليس بمركّب، نحو: زيد، فهٰذا لا يُسمَّىٰ كلامًا وإن كان لفظًا لأنه غيرُ مركب.

وقولُه: (الْمُفِيدُ): يعني: ما تحصلُ به الفائدةُ للسّامع، نحو: زيدٌ قائمٌ.

واحْتُرِزَ به مما ليس بمفيد، نحو: السماءُ فوقنا، الأرضُ تحتنا، والنَّارُ حارَّةٌ.

فهذا لا يُسمَّىٰ كلامًا وإن كان لفظًا مركبًا؛ لأنه غيرُ مفيد إذ لا يجهلُه أحد.

وقولُه: (بِالوَضْعِ): أيْ بالقصد من المتكلّم. فلا يُقالُ فيه كلامٌ حتىٰ يكون مقصودًا من المتكلّم، أيْ: ينوي المتكلمُ به إفادةَ السّامع.

واحْتُرِزَ به من كلام النائم والسّكران، وما يُعَلَّمُ من الطّيور، فلا يقالُ في شيء من ذلك كلام، وإنْ كان لفظًا مركبًا مفيدًا في الظاهر؛ لأنه غيرُ مقصودٍ.

لَمَّا كان مُتَعَلَّقُ علمِ النّحو هو الكلامُ درَجَ النُّحاةُ علىٰ اسْتِفْتَاح مُصَنَّفَاتِهِمْ ببيان معنىٰ الكلام والكَلِمَةِ، وقدْ عَرَّفَهُ صاحبُ المقدِّمةِ بقوله: (هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالوَضْعِ).وبيَّنَ الشّارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ معاني هذه الجملة فذكر أنّ الكلام في اصطلاح النّحويين هو اللّفظ، واللفظ هو:" الصَّوْتُ المُعْتَمِدُ علىٰ مقاطِعِ الفَم"، وبعبارةٍ أوضح يقال إنّ اللّفظَ: ‹هو الصَّوتُ المشتملُ علىٰ بعض الحروفِ الهجائية كـ: زيدٍ مثلا›.

واحْتُرِزَ به عمّا لَيْسَ بلفظٍ كالخطِّ، والإشارة، وما يُفْهَمُ من حال الشيء، وذلك المسمَّىٰ عندهم بالدَّوَالِّ، والدَّوَالُّ هي: " ما يَحْصُلُ به مقصود الكلام دون لفظه، فتكون دَالَّةً علىٰ الكلام لكن لا يُتَلَفَّظُ بها "، وهي خمسةُ أشياءَ:

الخَطُّ- ويُقَالُ أيضًا الكتابة-، والإشارة، والعَقْدُ (عَقْدُ الأصابع)، والنَّصْبُ المرادُ به وَضْعُ العلامات، ومنه في العربيّة النَّصِيبَةُ العَلَامَةُ التي تُوضَعُ؛ كالعلامة التي تُوضع علىٰ القبر وغيره، ولِسَانُ الحَالِ.

فما كان من هذه الدَّوَالِّ لا يُسَمَّىٰ كَلامًا.

واللّفظ نوعان:

أحدهما: لفظٌ مُسْتَعْمَلٌ، وهو: ما دَلَّ علىٰ مَعْنًىٰ.

الثاني: لفظٌ مهمل: وهو ما لم يَدُلَّ علىٰ شيء.

مثالُ الأَوَّلِ:(زيدٌ)، فإنّه يَدُلُّ علىٰ شخص مُعَيَّنٍ.

ومثالُ الثَّاني: (دَيْز)، وهو مقلوب (زيدٌ) فإنّه لا يَدُلُّ علىٰ معنىٰ، ومن ذلك أصواتُ الحَيَوَانَاتِ فإنّها تُسَمَّىٰ ألفاظًا مهملة .

واللّفظ المستعمل يختصُّ باسم القَوْلِ، فإذا كان اللّفظ مُسْتَعْمَلًا للدَّلَالَةِ علىٰ معنىً سُمِّيَ قَوْلًا، فكُلُّ لفظ مُسْتَعْمَلٍ قَوْلٌ لكن ليس كُلّ لفظٍ قَوْلاً لأنّ اللّفظ المهمل لا يُسمَّىٰ قَوْلًا، وإنّما يختص هذا باللّفظ المستعمل، ولذلك **فالتَّعبيرُ بالقول أَوْلَىٰ من التَّعبير باللَّفظ، وذلك لإخراج المهمل الذي لا يسمَّىٰ كلامًا.**

ثُمَّ بَيَّنَ المركَّب بقوله: (يعني ما تركَّبَ من اسمَين...**إلخ**)، وهذا بَيَانٌ بالمثالِ، والأحسنُ منه أن يُقال: "إنّ المركَّب هو ضَمُّ كلِمةٍ إلىٰ أخرىٰ فأكثر"، ففي المثال الأوّل ضُمَّتْ كلمة (زيدٍ) إلىٰ (قائم)، وضُمَّتْ كلِمة (قائم) إلىٰ (زيد)، وفي المثال الثاني ضُمَّتْ كلمة (قامَ) إلىٰ (زيدٍ)، وضُمَّتْ كلمة (زيدٍ) إلىٰ (قامَ).

وذهب بعضُ النّحاة إلىٰ التّعبير بقولهم: مُسْنَدٌ بدل مركَّب؛ لأنّ المُسْنَدَ هو الضَمُّ علىٰ وجهٍ يفيد، أمّا المركَّب فقد يكونُ علىٰ وَجْهٍ يُفيدُ أو لا يُفيدُ، وحينئذٍ فإنّ المركّبات منها المفيدُ ومنها ما لا يفيدُ، والمفيدُ يَخْتَصُّ باسْم المسند.

ثُمَّ ذكر بعد ذلك بيان المفيد بقوله: ((**المُفِيدُ**): يعني: ما تحصلُ به الفائدةُ للسّامع، نحو: زيدٌ قائمٌ)، وينبغي أن يُزاد فيها علىٰ الرَّاجِح عند النُّحاة: "يَحْسُنُ من المتكلّم السُّكوت عليها".

ما يحصلُ به الفائدة للسّامع التي يحسنُ من المتكلِّم السّكوت عليها فمثلا قولك: (زيد قائم) حسن السّكوت عليها لأنها أفادت السَّامع معنىٰ مقصودًا، وقوله: (واحْتُرِزَ به مما ليس بمفيد، نحو: السماءُ فوقنا، الأرضُ تحتنا، والنَّارُ حارَّةٌ، فهذا لا يُسَمَّىٰ كلامًا، وإنْ كان لفظًا مركَّبا لأنّه غير مفيد إذْ لا يَجْهَلُهُ أَحَدٌ)، وهذا علىٰ مذهب بعض النّحاة الذين يشترطون في الكلام أن يكون مفيدًا لشيءٍ يُجْهَلُ، فإذا أفاد السّامع شيئا لا يُجْهَلُ فإنّه لا يكون كلامًا عندهم، فمثلاً: (السّماء فوقنا) أمرٌ لا يُجْهَلُ فلا يسمَّىٰ كلامًا.

والرَّاجح خلافُ ذلك، وهو أنّه لا يُلْتَفَتُ إلىٰ إفادته المُخَاطَبَ بشيء جديد؛ بل كُلُّ ذلك يسمّىٰ كلامًا، وهو اختيار جماعةٍ من المحققين منهم: أبو حيَّان الأندلسي، ومحمد بن علي الصّبّان صاحب الحاشية المشهورة علىٰ «شرح الأشموني للألفية».

ثم بَيَّنَ معنى (الوضع) بقوله: (أيْ بالقصد من المتكلّم. فلا يُقالُ فيه كلامٌ حتىٰ يكون مقصودًا من المتكلّم، أيْ: ينوي المتكلمُ به إفادةَ السّامع)، فالمراد بالوضع هنا القصدُ وهو النيّة، وهٰذا أحدُ المسائل التي تؤثر فيها النيّة عند النّحاة، فإنّ للنيّة تأثيرًا نحويا كتأثيرها في سائر أبواب العلم، وللسيوطي رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ كلام نافع في المسائل النّحوية المتأثرة بالنيّة، ذكره في صدر كتابه «الأشباهُ والنظائر النّحويةُ».

وإذا كان الكلام تُشترط له النيّة في إفادة السّامع خرج كلام النائم، والسّكران، وما يُعَلَّمُ من الطيور فلا

يُقال في شيءٍ من ذلك كلامٌ، هذا على أحد المذهبين عند النُّحاة.

والمذهب الثاني أنّ الوضعَ هنا معناه: جَعْلُ اللّفظ دليلاً علىٰ مَعْنًىٰ، فمثلا: (أسد) جُعِلَ دليلًا علىٰ الحَيْوَانِ المعروف، و(قَلَمٌ) جُعِلَ دليلاً علىٰ آلة الكتابة، وأشباه ذلك.

وهذا القولُ الثاني هو الصّحيح، واختاره جماعةٌ من المحققين منهم: أبو حيان الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ، **فالرّاجح** في معنىٰ الوضع أنّه جَعْلُ اللّفظ دليلاً علىٰ المعنىٰ لا القصد.

وأيسرُ من هذه الجملة أنْ يُقال: **إنّ الكلام هو قولٌ مُسْنَدٌ.**

تَدْرِيْبٌ عَلَى مَا شُرِحَ:

سؤال: في تعريفنا الكلام بأنّه قول مسندٌ أين يكون اللّفظ؟

في كلمة **قول** لأنها اللّفظ المستعمل.

وأين يكون التّركيب؟

في المسند.

وأين تكون الإفادة؟

في المسند. لأنّ المسند كما ذكرنا هو ضَمُّ كلمةٍ إلىٰ أخرىٰ علىٰ وجهٍ يُفيد.

والوضع أين يكون؟

في كليهما قولٌ مُسندٌ، وعلىٰ هٰذا تكون الكلمة الواحدة قولٌ مفرد.

◆

وقوله: (وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ) أيْ أقسامُ الكلام، وهي أجزاؤه التي يتركَّبُ منها، وهي ثلاثةٌ لا زائدَ عليها.

ثم بيَّنها بقوله: (اسْمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَىٰ):

فالاسمُ نحوُ: رجل، وفرس ونحوه.

والفعلُ نحوُ: قامَ، ويقومُ، وقم ونحوه.

والحرفُ نحو: مِنْ، وقَدْ. قولُه:(**جَاءَ لِمَعْنَىٰ**): يعني أنَّ الحرفَ لا بدّ أنْ يكونَ لمعنىً. نحو: حروفِ الجر، وحروفِ الجزم والنّصب.

واحْتُرِزَ به من حروف الهجاء، نحو: الزاي من زيد؛ والرّاء من عمرو. فهذا يقالُ فيه حرف تهجٍّ و لا يقال فيه عند النَّحويين حرف؛ لأنَّه لم يجئ لمعنى.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ في هٰذه الجُملة أقْسَامَ الكلام أيْ: أجزاءَه من جهة التركيب، فهي التي يتركّب منها الكلام، وبيَّنَ تبعًا لصاحب المقدِّمة أنّ (أَقْسَامهُ ثَلَاثَةٌ)، هي: (اسْمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى).

وتقييده الحرف بقوله: (جَاءَ لِمَعْنًى) لإخراج حُرُوفِ المباني لأنّ الحروفَ نوعان:

النوع الأوّل: حروفُ المباني. هي: الحروفُ التي يتركَّبُ منها الكلامُ، فمثلاً كلمة (زيد) تتركَّبُ من ثلاثة حروف هي: الحَرْفُ الأوّل: أَزْ، والحَرْفُ الثّاني: أَيْ، والحَرْفُ الثّالث: أَدْ.

أو تقول: زَهْ، يَهْ، دَهْ. يعني إمّا أن تذكره بإدخال همزة الوصل، أو بهاء السَّكت في آخره هذا هو الحرف؛ أمّا من يقول: الزاي هو الحرف الأوّل، والياء هو الحرف الثّاني، والدال هو الحرف الثّالث فهذا اسم الحرف لا الحرف.

إمّا أن تُسمّىٰ حروفًا أَبْجَدِيَّةً، أو حروفًا أَبْتَيِّةً؛ والحروفُ الأَبْتَيِّةُ هي التي علىٰ ترتيب: ألفٌ باءٌ تاءٌ المشهور سواءٌ عند المشارقة أو المغاربة.

والحروف الأبجدية هي التي علىٰ ترتيب: أبجدْ هوز حُطّ كلم...الخ، الترتيب المشهور.

النوع الثاني: حروفُ المعاني. المراد بها الحُروفُ التي تدلُّ علىٰ معنىً في سياق الكلام مثل: مِنْ، وعَنْ، وقَدْ، ولهذا إذا قال النَّحوي: " أقسام الكلام: اسم، وفعل، وحرف"، فقد أخطأ فلا بُدَّ أنْ يقول: (**وحرف جاء لمعنىٰ**)، أو حَرْفُ مَعْنًى.

◆

قوله: (فَالاسْمُ يُعْرَفُ بِالْخفْضِ، وَالتَّنوِينِ، وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ الْخَفْضِ عليه) لَمَّا ذكرَ أنَّ الأجزاءَ التي يتركبُ الكلامُ منها ثلاثةٌ لا زائدَ عليها، أخذَ يبيِّنُ كلَّ واحدٍ منها، وذكر ما يُعرف به فقال:

إنّ (الاسم يُعْرَفُ بِالْخَفْضِ)، نحو: مررتُ بصاحبِ الرَّجُلِ الظريف، فـ(صاحبِ): اسمٌ، ويُعرف ذلك بالخفض الذي في آخره، والخفضُ فيه بحرف الجرِّ: الباء، الرجلِ: اسمٌ ويُعرف أيضًا بالخفض الذي في آخره، وهو اسمٌ بإضافة صاحبِ إليه.

ويُعرف أيضًا بـ(التَّنْوِينِ): وهو نونٌ ساكنةٌ تلحق الاسمَ في آخره تثبتُ لفظًا، وتسقطُ خطًّا. نحو: زيدٌ، وجعفرٌ، وفرسٌ؛ فهذه كلُّها أسماءٌ؛ لوجود التنوين في آخرها.

ويُعرف أيضًا بـ(دُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ) عليه. نحو: الرَّجل، فالرَّجلُ اسم لدخول الألفِ واللاَّم عليه.

ويُعرف أيضًا بدخولِ (حروفِ) الجرِّ عليه. (وَهِيَ:

(مِنْ)، نحو: خرجتُ من الدارِ؛ فالدارُ اسم؛ لدخول حرف الجَرِّ عليها وهو (مِنْ).

(وَإِلَىٰ)، نحو: سرتُ إلىٰ المسجدِ، فـ(المسجد) اسم؛ لدخول حرف الجرِّ عليه وهو (إِلَىٰ).

(وَعَنْ)، نحو ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ﴾[الأعراف:١٨٧]، فـ(الساعة) اسم؛ لدخول حرف الجرِّ عليها وهو (عَنْ).

(وَعَلَىٰ)، نحو: ركبتُ علىٰ الفرسِ، فـ(الفرس) اسم؛ لدخول حرفِ الجرِّ عليها وهو (عَلَىٰ).

(وَفِي)، نحو قولك: نظرْتُ في العِلْمِ، فـ(العلم) اسم؛ لدخول حرف الجرِّ عليه وهو (فِي).

(وَرُبَّ)، نحو: رُبَّ رجلٍ، فـ(الرجل) اسم؛ لدخول حرف الجرِّ عليه وهو (رُبَّ).

(وَالْبَاءُ)، نحو مررتُ بزيدٍ، فـ(زيد) اسم؛ لدخول حرف الجرِّ عليه وهو (الْبَاء).

(وَالْكَافُ)، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى:١١]، فـ(مثلِ) اسم لدخول حرف الجرِّ عليه وهو (الْكَافُ).

(وَاللَّامُ)، نحو: ﴿سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾[الأعراف:٥٧]، فـ(بلدٍ) اسم؛ لدخول حرف الجرِّ عليه وهو (اللَّامُ).

ويُعرف أيضًا بـ(حُرُوفِ الْقَسَمِ)، والقَسَمُ هو اليمين، وحروف القسم من حروف الجرِّ إلا أنَّ فيها الدلالةَ علىٰ اليمين.

(وَهِيَ: الْوَاوُ)، نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥﴾[الشمس]، فـ(السماء) اسم؛ لدخول حرف القَسَم عليها وهو (الْوَاوُ).

(وَالتَّاءُ)، نحو: تالله، فما دخلت عليه التاء فهو اسم،ولا تدخل التاء إلا علىٰ اسم (الله) تعالىٰ.

(وَالْبَاءُ)، نحو: بالله، فالباء حرف قسم وجر والله مقسم به مجرور بالكسرة الظاهرة فالاسم المكرّم، اسم لدخول حرف القسم عليه وهو (الْبَاءُ).

(وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِـ: قَدْ، وَالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ.) يعني أنَّ الفعل يُعرف بهذه الحروف التي ذُكرت؛ وهي: (قَدْ): تدخلُ علىٰ الماضي والمضارع، وتدلُّ مع الماضي علىٰ التّحقيق، ومع المضارع علىٰ التّقليل، نحو: قد قامَ زيدٌ، وقد يقومُ عمرٌو. فقامَ ويقومُ فعلان لدخول قد عليهما.

(وَالسِّينِ): لا تدخلُ إلا علىٰ الفعل المضارع، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[المزمل:٢٠] فيكون: فعلٌ لدخول السّين عليه، وتدلُّ علىٰ الاستقبال.

(وَسَوْفَ): نحو: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥ ﴾[الضحىٰ]، وتدل علىٰ الاستقبال أيضًا.

(وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ): وتدخلُ علىٰ الفعل الماضي. نحو: قامَتْ وخَرَجَتْ.

فقامَ وخرجَ فعلانِ لدخول تاءِ التَّأنيثِ عليهما، وتدلُّ علىٰ تأنيثِ فاعل ذلك الفعل.

وقوله: (وَالْحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الاسْمِ وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ) يعني أنَّ الحرف يعرف بكونه لا يصلح معه شيء مما تُعرف به الأفعالُ، ولا شيءٌ مما تُعرف به الأسماء. نحو: إنَّ، ولم. فـ(إنّ) و(لم) حرفان، لأنهما ليس يصلحُ معهما شيءٌ مما تُعرف به الأسماء، ولا شيءٌ مما تُعرف به الأفعال.

لَمَّا بيَّن المصنّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ وتَبِعَهُ الشّارح حقيقةَ الكلامِ وأقسامَه شَرَعَ بِذِكْرِ العلاماتِ التي يتميَّز بها كُلُّ قِسْمٍ من أقسام الكلامِ عن غيره، وابْتَدَأَ ذلك ببَيَانِ علاماتِ الاسم، ثُمَّ أَتْبَعَهَا بعلاماتِ الفِعْلِ، ثُمَّ خَتَمَ بـ: عَلَامَةِ الحَرْفِ، وذَكَرَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ هنا عَلَامَاتٍ للاسْمِ؛ قد ذَكَرَ بعضُ أهل العربية أنّ الاسم له علاماتٍ تَنُوفُ عن أربعينَ علامة مِنْ جملتها ما ذَكَرَهُ صاحبُ المقدِّمة هنا، وتَبِعَهُ الشَّارِحُ.

فذكر من علاماتِ الاسْمِ أنَّه (يُعْرَفُ بِالْخَفْضِ)، والخَفْضُ هي عبارةُ الكُوفيين، ويُقَابِلُهَا عند البَصْرِيين تَعْبِيرُهُمْ بقولهم: (الجَرُّ)، والخفضُ والجرُّ للنُحاة في تعريفِهِما مذهبان:

أحدُهما: أَنَّ الخفضَ والجَرَّ هو: الكَسْرَةُ وما يَنُوبُ عنها.

والآخر: أنَّه تَغْيِيرٌ يلْحَقُ آخرَ الاسمِ لدخولِ عامل ما، وعلامةُ إِعْرَابِهِ الكَسْرةُ، أو ما يَنُوبُ عنها.

وهذان المذهبان مُخَرَّجَانِ علىٰ قَوْلَيْ النُّحَاةِ في الإِعْرَابِ كما سيأتي، وبعبارةٍ واضحةٍ مناسبةٍ للابْتِدَاءِ في التَّعليمِ يُقَالُ: **إنَّ الخفضَ هو الكَسْرَةُ، أو ما يَنُوْبُ عنها مما سيأتي.**

فمثلًا قولُه: (مررْتُ بصاحبِ الرَّجُلِ الظَّرِيفِ) **قال:** ((صَاحِبِ) اسْمٌ)، وعلامةُ الاسْمِيَّةِ هنا وُجُودُ الخفضِ الذي هو الكَسْرَةُ، ثُمَّ قال: ((الرجل) اسْمٌ يُعْرَفُ أيضًا بالخفضِ الذي في آخر الرَّجُلِ)، فالرَّجُلُ أيضًا هنا مخفوضٌ أي: مجرورٌ في آخِرِهِ كَسْرَةٌ؛ فهذه علامةٌ للاسْمِ، فَمَا رَأَيْتَهُ مجرُورًا بهذه العلامةِ - الكسرةُ، أو ما يَنُوْبُ عنها- فهو اسْمٌ، وهذا هو المرادُ بالخفضِ.

قال: (ويُعرف أيضًا بـ(التَّنْوِينِ))، وعَرَّف التَّنْوِينَ بقوله: (نونٌ ساكنةٌ تلحق الاسمَ في آخره تثبتُ لفظًا، وتسقطُ خطًّا)، ويُعَبَّرُ عنْ هذا بقولهم اخْتِصَارًا: **في آخرِهِ لفظًا لا خَطًّا**. والمناسبُ للحدودِ الاخْتِصَارُ كما ذكره السُّيُوطِيُّ في «تدريب الراوي» وغيرُهُ.

وبَقِيَ أنْ يُزَادَ عليها بقولنا: **يُدَلُّ عليها بِتَكَرُّرِ الحَرَكَةِ كـ:الضمتين، والفتحتين، والكسرتين.**

فمثلاً كلمةُ (زيد) إذا جاءت مرفوعةً في قولنا:(جَاءَ زيدٌ) صار هنا التَّنوينُ مَدْلُولًا عليه بضمتين، وإذا قلنا: (رأيت زيدًا) صار التَّنوينُ مَدْلُولًا عليه بفتحتين، وإذا قلنا:(مررْتُ بزيدٍ) صار التَّنوينُ مَدْلُولًا عليه بكسرتين، وإذا وَجَدْتَ التَّنوينَ في كلمةٍ فاعلم أنّها اسْمٌ، فهذه علامةٌ ثانيةٌ.

ثُمَّ ذكر العَلامَةَ الثّالثة بقوله:(ويُعرف أيضًا بـ(دُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ) عليه)، واسْتَدْرَكَ جماعةٌ من الشُّرَّاحِ علىٰ هذا التّعبير بأنَّ من المُتَقَرِّرِ في علمِ العربيةِ أنَّ ما كان مُركَّبًا مِنْ حرْفين فأكثرَ يُنْطَقُ به باسْمِهِ فيُقَالُ:(أَلْ)، ولا يُقَالُ:(الألفُ واللاَّمُ) فتكونُ العَلامة: **ويُعْرَفُ أيضًا بدخولِ (أَلْ) عليه**، وهٰذا هو المشهورُ عند مُحَقِّقِي النُّحاة، وأحسنُ من هذا المشهور ما اختاره السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ بقوله: ودخولُ أداةُ التّعريفِ عليه.

الآن قولُ ابْن أَجُرَّام: (دُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّام) الصَّوابُ أنْ يقول: بدخول (أَلْ). ذهب السيوطي إلىٰ أنَّ التَّحقيق أَنْ نقول: بدخول أداة التعريف. لماذا؟

قال: لتدخلَ فيها (أَمْ الحِمْيَرِيَّةُ) النائبةُ عن(أَلْ) المشهورة عند العرب. فإنّ كثيرًا من العرب من حِمْيَرٍ وغيرِها يجعلون عِوَضَ اللاّمِ الميم، ومنه حديث: «ليس مِنْ أَمْبِرْ أَمْصِيَامِ في أَمْسَفَر» رواه أبو داود بهذا اللّفظ وإسناده ضعيف؛ وهو في الصّحيح باللّفظ المشهور: «ليس من البِرِّ الصّيام في السّفر»، لكنّ شواهدَ هذا في كلامِهِم كثيرةٌ، فإذا قلْنا: دخول أداة التّعريف عليه. صار عامًّا لهذا وهذا.

ثُمَّ ذكر علامةً رابعة فقال: (ويُعرف أيضًا بدخولِ (حروفِ) الجرِّ عليه)، وهذه العَلامَةُ راجِعةٌ للعَلامةِ الأُوْلَىٰ؛ لأنّ الخفض من مُوجِبَاتِهِ حروف الجرّ لأنّ الخفضَ يَكُونُ بحرف جَرٍّ، أو بإضافةٍ، أو بِتَبَعِيَّةٍ لمجرور كما سيأتي فيما يُسْتَقبل، فحروفُ الخفضِ، أو الجرّ رَاجِعَةٌ للعَلامَةِ الأُوْلَىٰ كأنّ الكلام: **ويعرف بالخفض ومن ذلك حروف الجرّ**. يعني: منْ جُملة ما يَدُلُّ علىٰ الخفضِ حروف الجرّ فهي عائدةٌ للعلامةِ الأُوْلَىٰ، وذكر أمثلة كـ(مِنْ) في قولك: (خرجتُ من الدارِ) كلمة (الدَّارِ) هي اسْمٌ لأنّه قد دخلها حَرْفُ جَرٍّ تقدم عليها وهو:(منْ)، وقُلْ هٰذا في سائرِ الأمثلة التي ذكرها.

ثُمَّ قال:(ويُعرف أيضًا بـ(حُرُوفِ الْقَسَم))، والمرادُ بالقَسَمِ اليمينُ، وحروفُ القسَمِ منْ حروف الجرّ فهي خاصٌّ بعد عام، وإنّما أفردها لاختصاصها بالدلالة علىٰ اليمين، فصارت حُرُوفُ الجَرِّ عندنا منها ما يَدُلُّ علىٰ القَسَمِ (وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ)، وحُرُوفُ القَسَمِ وحُرُوفُ الخَفْضِ كُلُّهَا راجعةٌ إلىٰ الخفضِ الذي هو العَلامَةُ الأُوْلَىٰ التي ابتدأ بها المصنِّف.

ومَثَّلَ لِحُرُوفِ القَسَمِ بقوله: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥﴾، فالواوُ هنا حَرْفُ قَسَمٍ، وهو من حُرُوفِ الجَرِّ فتكون السّماء اسْمًا.

ثُمَّ نَبَّهَ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ أنّ التّاء (لا تدخل .. إلا علىٰ اسم (الله) تعالىٰ)، فلا تدخل علىٰ (الرَّحمٰن)،

و(الرّحيم)، فلا تَقُلْ: تالرّحمن، ولا تالرّحيم، ولا أشباه ذلك.

وفي قوله رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ: (فالاسم المُكَرَّمُ) عُدُولٌ عَنْ قَوْلِ النُّحاة **ولفظ الجلالة**، فهو قال: (وَالْبَاءُ)، نحو: بالله ... فالاسم المكرَّم)، والنُّحاة يقولون: فلفظُ الجلالة اسْمٌ لدخول حرْف القَسَمِ عليه، وهو الباء.

ولا رَيْبَ أنّ هٰذا الذي ذكره الشّارح أحسنُ من قولهم: **ولفظ الجلالة**، وأحسنُ من هٰذا وهٰذا قولنا: **الاسْمُ الأَحْسَنُ**. لأنّ الله قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾[الأعراف:١٨٠]، الحُسْنَىٰ مفردُها أحسن، فيكونُ مُذَكَّرُهَا أحْسن.

فيكونُ **الاسْمُ الأَحْسَنُ** هٰذا وصْفًا لأسماء الله تعالىٰ، هٰذا هو الأدبُ الموافقُ للخِطابِ الشّرعي، فَيُجْتَنَبُ التَّعبير بِمِثْلِ **لفظ الجلالة**، أو غيره، وقد بينّا هذا مُطَوَّلاً فيما سلف.

ثُمَّ ذَكر بعد هذه العلاماتِ علاماتِ الفِعْلِ فقال صاحبُ المقدِّمة: (وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِـ: قَدْ، وَالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ).وبيَّنَ ذلك الشّارحُ بقوله: (وهي: (قَدْ))، والمُرَادُ بقَدْ هنا (قَدْ الحَرْفِيَّةُ) دُونَ الاسْمِيَّةِ كقولك:(قَدْ زَيْدٌ دِرْهَمٌ)، يعني: حَسْبُ زَيْدٍ دِرْهَمٌ، وليستْ هي المُرَادَةُ هُنَا؛ إنّما المرادُ هي الحَرْفِيَّةُ، وَنَبَّه علىٰ ذلك الشّارح بقوله: (يُعْرَفُ بهذه الحُرُوفِ) فهي حُرُوفٌ ومنها: (قَدْ).

وذَكَرَ أنّ ((قَدْ): تدخلُ علىٰ الماضي والمضارع، وتدلُّ مع الماضي علىٰ التّحقيق) أو التّقريب، فمثلًا قَوْلُ الله تعالىٰ: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ١﴾[المؤمنون] المرادُ به التحقيقُ؛ يعني أنّ المؤمنين مُفْلِحُونَ لا رَيْبَ، وقَوْلُ المُؤَذِّنِ: قَدْ قامتِ الصّلاةُ، يعني: قَرُبَتِ الصَّلاةُ.

قال: (ومع المضارع علىٰ التّقليل) **أو التّكثير**، فإذا قُلْنَا: (قَدْ يَنْجَحُ الكَسُولُ) تكونُ (قَدْ) هُنَا دَالَّةً علىٰ التّقليل، وإذا قُلْنَا:(قَدْ يُدْرِكُ المتأنِّي بعضَ حَاجَتِهِ) هذه دالَّةٌ علىٰ التّكثير؛ لأنّ مَنْ تَأَنَّىٰ بَلَغَ حَاجَتَهُ.

ثُمَّ ذكرَ السِّيْنَ، وأنّها لا تدخلُ إلاّ علىٰ المضارع.

ثُمَّ ذكرَ سَوْفَ، وأنّها أيضًا لا تدخلُ إلاّ علىٰ المضارع.

ثُمَّ ذكرَ تَاءَ التأنيثِ السّاكنة، وأنّها (تدخلُ علىٰ الفِعْلِ الماضِي مثل: قامَتْ وخرجَتْ)، فالتّاء الدَّالة علىٰ التأنيث اللّاحقة للفِعْلِ هذه من علاماتِ الفِعْلِ الماضِي.

ويُعْلَمُ بهذا أنّ العَلامَاتِ التي ذكرها المصنّف للفِعْلِ ثلاثةُ أقْسامٍ:

القِسْمُ الأوَّلُ: عَلامَةٌ للفِعْلِ الماضِي والمضارعِ، وهي: قَدْ.

القِسْمُ الثّاني: عَلامَةٌ للفِعْلِ المضارعِ فقط، وهي: السِّينُ وسَوْفَ.

القِسْمُ الثّالث: عَلامَةٌ للفِعْلِ الماضِي فقط، وهي: تَاءُ التّأنيث السَّاكنة.

ولم يذكر المصنِّف عَلامَةَ الأَمرِ لأنّه جَارٍ علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ الذين يجعلونَ الأَمْرَ تابعًا للمضارعِ غيرَ مُسْتَقِلٍّ عنه، وعلىٰ الرَّاجح أنّ الأَمْرَ فِعْلٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ لابُدَّ أنْ تكونَ له علامَةٌ مستقلةٌ، وعلامَةُ الأَمْرِ

نوعان:

أحدهما: مَعْنَوِيَّةٌ، وهي الدَّلالةُ علىٰ الطّلب.

الثّانية: لفظيَّةٌ، وهي اقْتِرَانُ ياءُ المخاطَبَةِ به.

فقَوْلُنَا مثلاً لامْرأة (خُذِي)؛ هو فِعْلُ أَمْرٍ لدلالته علىٰ الطّلب كما أنّه قد اقترن بياء المخَاطَبَةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ بعد ذلك علامَةَ الحَرْفِ وبَيَّنَهَا بأنَّ الحرْف (لا يصلُحُ معه شيءٌ مما تُعْرَفُ به الأَفْعَالُ، ولا شيءٌ مما تُعْرَفُ به الأَسْمَاءُ) فعلامَةُ الحرْف عَدَمِيَّةٌ أَيْ: تُعْدَمُ معه عَلامَاتُ الاسْم والفِعْلِ فلا تُوجَدُ.

والحَرِيرِيُّ يقول في «المُلْحة» في بيان هذا:

والحَـرْفُ مَـا لَيْسَـتْ لَـهُ عَلامَـة فَقِـسْ علـىٰ قَـوْلِى تَكُـنْ عَلاَّمَـة

يعني: الحرْفُ ليستْ له عَلامَةٌ، وأحسنُ منه قولُ الشّنقيطي في «نظم المقدِّمة الأَجُرَّامية»:

والحَـرْفُ يُعْـرَفُ بـأَنْ لاَ يَقْـبَلاَ لاَسْـم و لاَ فِعْـل دَلِـيلاً كَـ(بَلَـىٰ)

لماذا أكمل ؟. لأنّه ذَكَرَ القاعدَةَ وضربَ المثال.

تَدْرِيْبٌ عَلَى مَا شُرِحَ:

❊ علىٰ هذا لو قُلنا الآن: (العِلْمُ نُورٌ). (العِلْمُ) اسْمٌ. دليله دخولُ أداة التّعريف، و(نُورٌ) اسْمٌ علامته التنوين.

❊ (قَدْ يُدركُ المتأني بعضَ حَاجَتِهِ).بيّن نوع كلمة (يُدركُ) ودليلَ ذلك؟

(يُدركُ) فِعْلُ الدليل دخولُ قَدْ الحَرْفِيَّةِ عليه.

❊ بيّن نوعَ الكلمة التي تحتها خط فيما يأتي؟

(تقدمْتُ في الدَّرْسِ) كلمة (في) ما نوعها، والدليل علىٰ ذلك؟

(في) حَرْفٌ الدليل لا يصلح معها شيءٌ من علاماتِ الاسمِ ولا الفعلِ.

* * *

(بَابُ الإِعْرَابِ)

(الإعراب) في اللّغة هو التعبيرُ والبيان.

والإعرابُ في اصطلاح النّحويين هو كما قال: (هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ، لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا).

والمرادُ بالكلم هنا: الاسمُ، والفعلُ المضارع، لأنّ الإعرابَ لا يكون إلا فيهما.

وتغييرُ أواخرهما هو الانتقالُ من الرّفع إلىٰ النّصب، ومن النّصب إلىٰ الجر والجزم.

نحو: قام زيدٌ، فزيدٌ مرفوع بقامَ. فإذا قلتَ: ضربتُ زيدًا. فزيدًا الذي كان مرفوعًا صار منصوبًا بـ: ضربتُ، فقد تغيَّرَ من حالة الرَّفعِ إلىٰ حالة النّصب، لاختلاف العوامل.

فإنَّ العاملَ الذي كان يرفعُ اختلف، فصار في موضعه عاملٌ آخرُ ينصب.

تقولُ: مررْتُ بزيدٍ.فيصيرُ (زيدٍ) مخفوضًا بالباء، وهو عاملٌ غيرُ العامل الأول والثاني.

وتقولُ: يضرب. فهذا فعلٌ مضارعٌ مرفوع. وتقولُ: لن يضربَ. فيصيرُ منصوبًا بـ:(لن).

ولم يضربْ. فيصيرُ مجزمًا بـ (لم).

وقوله: (الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا) لأنّ العواملَ لا تكون إلا قبلَ المعربات كما مثلنا، فهي داخلةٌ عليها.

وقوله: (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا): يعني أنّ الإعرابَ يكون مَلْفُوظًا به كَمَا تقدم في المُثُل.

ويكون مقدرًا إذا كان في آخر الاسم ألفٌ أو ياء. نحو: قامَ الفتىٰ، وضربْتُ الفتىٰ، ومررْتُ بالفتىٰ، فالفتىٰ بعد قامَ: فاعلٌ، وهو مرفوعٌ وعلامة الرَّفع فيه ضمةٌ مقدّرة. وبعد ضربْتُ: مفعولٌ، وهو منصوبٌ، وعلامةُ النّصب فيه الفتحة المقدرة. وبعد الباء مخفوضٌ، وعلامةُ الخفض فيه الكسرةُ المقدّرة.

وأمّا ما في آخره ياء، فيقدرُ فيه الرَّفع والخفض، ويظهرُ فيه النّصب. نحو: قامَ القاضي. فالقاضي: فاعلٌ بقامَ، وهو مرفوعٌ، وعلامةُ الرَّفع فيه ضمةٌ مقدّرة علىٰ الياء.

ومررْتُ بالقاضي. فالقاضي: مخفوضٌ، وعلامةُ الخفض فيه كسرةٌ مقدّرةٌ علىٰ الياء.

ورأيتُ القاضيَ. فالقاضيَ: مفعولٌ، وهو منصوبٌ، وعلامةُ النَّصب فيه فتحةٌ ظاهرة.

وكذلك أيضًا الفعل المضارع، يكون الإعراب فيه ظاهرًا. نحو: يذهبُ، ولن يذهبَ، ولم يذهبْ.ويكون مقدّرًا إذا كان في آخره ألف.

نحو: زيد يخشىٰ. فيخشىٰ: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ الألف، يمنع من ظهورها التعذر. ونحو: زيد لن يخشىٰ. فيخشىٰ: فعل مضارع منصوب بـ(لن)، وعلامة النصب فيه فتحة مقدرة، منع من ظهورها التعذر.

قوله: (وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ.) يعني أنَّ أقسامَ الإعراب أربعةٌ: الرفع، والنَّصب، والخفض، والجزم.

وقد تقدم أنّ الذي يدخلهُ الإعراب من الكلام، إنما هو الاسمُ والفعل المضارع، ولا يدخلُ في الحروف.

قوله: (فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا.).

يعني: أنّ للأسماء من ذلك، أي: من أقسام الإعراب.

- (الرفعَ)، نحو: قامَ زيدٌ.
- (والنَّصبَ)، نحو: ضربتُ زيدًا.
- (والخفضَ)، نحو: مررْتُ بزيدٍ.

وقوله: (لَا جَزْمَ فِيهَا) يعني أن الجزم لا يكون في الأسماء أصلاً.

قوله: (وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ : الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ وَلَا خَفْضَ فِيهَا).

يعني: أن للأفعال من ذلك، أي من أقسام الإعراب:

- (الرفعَ)، نحو: يضربُ.
- (والنّصبَ)، نحو: لن يضربَ.
- (والجزمَ)، نحو: لم يضربْ.

(وَلَا خَفْضَ فِيهَا)، أي ليس في الأفعال خفضٌ، لأنه خاصٌّ بالأسماء.

وحاصلُه: أنّ الإعرابَ بالنظر إلىٰ الأسماء والأفعال علىٰ ثلاثة أقسام:

- قسم يوجد في الأسماء والأفعال، وهو: الرفعُ والنّصب، نحو زيدٌ يقومُ، وإنّ زيدًا لن يقومَ.
- وقسم يختصُّ بالأسماء، وهو الخفض، نحو مررْتُ بزيدٍ.
- وقسم يختصُّ بالأفعال، وهو: الجزمُ، نحو لم يذهبْ.

لما بيّن المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ فيما سَبَقَ مُتَعَلَّقَ النَّحْوِ **وهو الكلامُ** ذكر هاهنا حُكْمَهُ، فإنَّ المقصودَ عند النُّحاة بيانُ الأحكامِ التي تجري علىٰ الكلام، وهي التي أشارُوا إليها بقولهم: (**بَابُ الإِعْرَابِ**).

ثُمَّ ذكروا عَلَامَاتِهِ فإنّهم يُريدُونَ بيان الأحكامِ النَّحويَّةِ التي تجري علىٰ الكلماتِ بسبب عواملَ اقْتَضَتْ ذلك، وقد بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ **تعريفَ الإعرابِ** تبعًا لصَاحِبِ المقدِّمة بقولـه: (تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ، لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا)، وبيّن أنَّ المرادَ (بالكلم هنا: الاسمُ، والفعلُ المضارع) أيْ: الذي لم يتصل بآخره شيء، فما كان اسْمًا، أو فِعْلاً مضارِعًا لم يتصل بآخره شيء فالأصلُ فيه الإعرابُ فهو مُعْرَبٌ.

ثُمَّ بيّن معنى (التّغيير) وهو الانتقالُ من حالٍ إلىٰ حالٍ كحالِ الرّفعِ إلىٰ النّصبِ والنّصبِ إلىٰ الجرِّ والجزمِ **وأشباه ذلك**، وبيّن ذلك بقوله: (قام زيدٌ، فزيدٌ مرفوع بقامَ. فإذا قلتَ: ضربتُ زيدًا. فزيدًا الذي كان مرفوعًا صار منصوبًا بـ: ضربتُ، فقد تغيَّرَ من حالة الرَّفعِ إلىٰ حالة النّصب)، وهذا هو معنىٰ التَّغَيُّر أي: تَحَوُّلُهُ عمَّا كان عليه من حُكْمٍ إعرابيٍّ، ثُمَّ قال: (فإنَّ العاملَ الذي كان يرفعُ اختلف)، والمقصودُ بـ: (العامل) هو المُقْتَضِي للإعْرابِ أيْ: مُوجِبُ الإعْرابِ؛ فهناك عواملُ تُوجِبُ الخفضَ، وعواملُ تُوجِبُ الرّفع، وعواملُ تُوجِبُ النّصبَ، وعواملُ تُوجِبُ الجزمَ.

ثُمَّ قال: ((الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا) لأنّ العواملَ لا تكون إلا قبلَ المعربات) **المعرباتُ** كما ذكرنا هي:

الاسْمُ، والفِعْلُ المضارِعُ الذي لم يتصل بآخره شيءٌ.

قال: (لَفظًا أَوْ تَقْدِيرًا)، فقَسَّمَ الإعْرابَ إلىٰ نوعين اثنين:

أحدهما: الإعْرَابُ اللَّفْظِيُّ.

الثّانية: الإعْرَابُ التَّقْدِيرِيُّ.

والمرادُ **بالإعْرَابِ اللَّفْظِيِّ** ما لُفِظَ به.

والمرادُ **بالإعْرَابِ التَّقْدِيرِيِّ** ما لم يُلْفَظْ به؛ فمثلاً: (قامَ زيدٌ). زيدٌ مرفوعةٌ إعرابُها لفظيّ أم تقديريّ؟ إعرابُها لفظيّ لأنّ علامةَ الإعراب ظاهرة.

وقولنا: (قام الفتىٰ). إعرابها تقديريّ؛ لأنّ الفتىٰ فاعلٌ، والفاعلُ يكون مرفوعًا، وهنا لم تظهر علامةُ الرّفعِ لتعذُّرِ ذلك.

وزاد بعضُهم **الإعْرَابَ المَحَلِّي**، والمرادُ به: ما مَنَعَ من التَّلَفُظِ به المحَلُّ وهو المسمَّىٰ عندهم **بحَرَكَةِ المناسبةِ** كقولك: (جاء غلامي)، فإنّ (غلام) هنا فاعلٌ لم تظهر علامةُ الرّفع لاشتغال المحَلِّ بحَرَكَةِ المناسبة لأنّ الكسرة مُناسبةٌ للياء التي هي آخر الكلمة.

ثُمَّ ذكر رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ كلامًا في **التّقديري** حاصلُه أنّ الإعراب المُقَدَّرَ إمّا أن يكون المانع منه التّعذر أو المانع منه الثِّقل، فإذا كان آخره **ألفًا مقصورةً** فالمانع هو التّعذر، وإذا كان آخره **ياءً أو واوًا** فالمانع منه هو الثّقل لأنّ الضمة مثلاً تكون ثقيلةً علىٰ الياء كقولك: (جاءَ القاضِي، أو مررْتُ بالقاضِي)، فإنّ علامة الخفض هنا تكون مقدّرة.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ: (وكذلك أيضًا الفعل المضارع، يكون الإعراب فيه ظاهرًا. نحو: يذهبُ، ولن يذهبَ، ولم يذهبْ. ويكون مقدّرًا إذا كان في آخره ألف). أوْ واوٌ أو ياءٌ.

فالألفُ مثل: (يَخْشَىٰ)، **والواوُ** مثل: (يَدْعُو ويَرْجُو)، **والياءُ** مثل: (يَقْضِي)، فمثلاً: (يقضي الله بالحق). الفعلُ المضارعُ هو كلمةُ (يَقْضِي) وهو فِعْلٌ مضارعٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعه الضمّة المقدَّرة منع من ظهورها الثّقل.

وهذا الذي ذكره صاحبُ المتن وتبِعَهُ الشّارحُ في معنىٰ الإعْرَابِ هو علىٰ أحد القولين:

فمن أهلِ العلمِ من يقولُ: (الإعْرَابِ: هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ، لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا)، وهذا علىٰ مذهب منْ يرىٰ أنّ **الإعْرَابَ مَعْنَوِيٌّ**.

أمّا علىٰ القولِ الثّاني ممن يرىٰ أنّ **الإعْرَابَ لَفْظِيٌّ** فيقال: **إنّ الإعراب ما جِيءَ به لبيان مُقْتَضَىٰ العامل مِنْ حركةٍ، أو حرفٍ، أو سكونٍ، أو حذفٍ.**

الفرقُ بين المذهبين يتبيَّنُ بالإعْرَابِ فمثلاً إذا قُلْنَا: (جَاءَ محمدٌ). محمدٌ فاعلٌ مرفوعٌ.

الذين يقُولُونَ الإعْرَابُ مَعْنَوِيٌّ يقولون علامَةُ رفعِهِ الضمَّة لأنّهم يقولون: الإعْرَابُ مَعْنَوِيٌّ، وهذا الذي يَظْهَرُ علاماتٌ معبِّرَةٌ عنه فيقولون: **علامةُ رَفْعِهِ ضمّة**؛ يعني **الذي دلَّ علىٰ رفعِهِ الضمّة.**

أمّا علىٰ المذهب الآخر وهو **اللَّفْظِيُّ**، فيقولون: فاعلٌ مرفوعٌ رفعُهُ الضمّة، أولئك يجعلون الضمّة

علامةً علىٰ الرفع، وهؤلاء يقولون: الضمّة هي الرفعُ نفسُه، **وهذا المذهب أَصَحُّ؛ لكنّه ليس الأشهر**.

من يقول: إنَّ الإِعْرَابَ لَفْظِيٌّ أَصَحُّ مِنْ قَوْلِ مَنْ يقولُ: إنّ الإعْرَابَ مَعْنَوِيٌّ لأنّ الأَصْلَ في الكَلامِ رِعايةُ الألْفاظِ لا رِعايةُ المعانِي- رِعايةُ المعاني رِعَايَتُهَا في عِلْمِ البلاغة بأنواعه الثّلاثة- لكنّ المُشتهر اليوم خاصَّةً إنّما هو مذهبُ من يقول: إنّ الإعْرَابَ مَعْنَوِيٌّ فيقولون وعلامةُ رفعِهِ كذا.

لذلك ما سبق أن ذكرناه قلنا: الخفضُ فيه مذهبان:

أحدهما: مَنْ يقولُ الخفضُ هو: الكَسْرَةُ وما يَنُوبُ عنها. وهذا علىٰ مذهبِ من يقولُ **إنّ الإعْرَابَ لَفْظِيٌّ**.

والآخر: أنَّه تَغْيِيرٌ يلْحَقُ آخر الاسمِ لدخولِ عاملٍ ما، وعلامةُ إِعْرَابِهِ الكَسْرةُ، أو ما يَنُوبُ عنها. هذا علىٰ مذهبِ مَنْ يقولُ **إنّ الإعْرَابَ مَعْنَوِيٌّ**.

لطيفة:

في علوم المبادئ كونوا علىٰ المشهور يعني: في الابتداءِ يكونُ الإنسانُ علىٰ المشهور لأنّه أَوْثَقُ في إِدْرَاكِهِ العِلْمَ، وهذه قاعدةٌ نافعةٌ في التّعليم؛ فلا ينبغي أنْ يُبَادَرَ المُتَعَلِّمُ بالغايات المتحقِّقة في العلوم إذا كانت خلاف المشهور؛ لأنّها قدْ تشوّش عليه دينه، بل عِلْمَهُ فمثلًا: من المسائل المُشكلة في العقيدة، أو الحديث، أو التفسير، أو الفقه ما لَوْ بُودِرَ المتعلّم بالقوْلِ فيه علىٰ التّحقيق أَضَرَّ بدينه، فيَخْرُجُ مُشوّشَ الدّين، كما هو حال المتخرِّجِين من الجامعات؛ لأنّهم يخرجون في كلّ مسألةٍ بالرّاجح ولكلِّ شيخٍ راجحٌ، فيخرجُ دينُهُم مشوّشا فتارةً يتعبّدون الله علىٰ مذهب الحنابلة، وتارة يتعبّدون الله علىٰ مذهب الشافعية، وتارة يتعبّدون الله علىٰ مذهب المالكية دُونَ مَعْرِفَةٍ بالدّليل المُبَيِّنِ للمسألة.

ولذلك دَرَجَ أهلُ العلم علىٰ إِقْرَاءِ المختصرات في الفقه التي فيها بيانُ مذهبٍ معيَّنٍ، ودرجوا في العقيدة علىٰ تدريس متنٍ فيه مسائلُ الاعتقاد المحررة علىٰ مذهب **أهل السنّة** دون التشغيب بمذاهب غيرهم كما قد يَدْرُسُ دَارِسُ العقيدة ابتداءً فإذا جاءت مسألةُ القرآن ذُكِرَ له أنّ فيها **ثمانية أقوال**، ثم يُبَيِّنُ كلَّ قولٍ فيخرج الطّالب لم يَعْرِفْ **عقيدة أهل السنة والجماعة في القرآن**، وهذا مُضِرٌّ بالمتعلِّمين ويُؤَخِّرُ دَرْكَهُمْ للعِلْمِ، وإنْ غَرَّهُمْ كَثْرَةُ ما يُلْقَىٰ إليهم منه، **فإنّ العلم ليس بكثرة ما يُلقىٰ، وإنّما العلم بحُسن ما يبقىٰ**، فمثلًا يُلْقَىٰ إليك في مسألةٍ أقوالٌ كثيرة ثُمَّ لا يُثمر شيئا معك، لكنْ إذا عرفت شيئًا محقَّقًا راجحًا مختصرًا كان هو الأحسن في المُلقىٰ إليك بقي معك فاستفدت منه.

وعلى هٰذا نجري في تدريس مسائل النّحو لأنّ مسائله مما يدخلها التفريع الكثير والأوجه المتعددة حتىٰ قيل: لا يلحن نحوي. يعني لا يجد وجها تلفظ به إلا خَرَّجَهُ مثلاً لو قلنا: (بابُ الأنيةِ). الجرُّ هذا يُخَرَّجُ يقال: إنّ بعضَ الكوفيين يقولون إنّ حَرفَ الخفضِ ولو حُذف بقي عمله علىٰ مذهب بعض الكوفيين، وفيه ضَعْفٌ، لكنّ المقصود أنْ يعرف الإنسان المسائل علىٰ الوجه المناسب لحاله.

ثُمَّ بعد ذلك بيّن المصنِّف تبعًا لصاحبِ المقدِّمة أنّ الإِعْرَابَ (أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ)، هي: الرّفعُ والنّصبُ والخفضُ والجزمُ.

وعلىٰ ما تقدَّم من المذهب اللَّفْظِيِّ نقول:

الرّفع هو: الضمّة، وما يَنُوْبُ عنها.

والنّصب هو:الفتحة، وما يَنُوْبُ عنها.

والخفض هو: **الكسرة**، وما يَنُوْبُ عنها.

والجزم هو: السّكون، وما يَنُوْبُ عنها.

وعلىٰ المذهب المَعْنَوِيِّ –وهو المشهور– نقول:

إنّ **الرّفع** هو: تغييرٌ يلحقُ آخرَ الاسْم، والفعْلِ المضارِعِ الذي لم يتصل به شيءٌ لدخول عاملٍ ما، وعلامتُه الضمّةُ أو ما يَنُوبُ عنها.

والنّصب هو: تغييرٌ يلحقُ آخرَ الاسْمِ، والفعْلِ المضارِعِ الذي لم يتصل بآخره شيءٌ، وعلامته الفتحةُ و ما يَنُوبُ عنها.

والخفض هو: تغييرٌ يلحقُ آخرَ الاسْمِ– الخفضُ يكونُ في الاسْمِ فقط لأنّنا قلْنا من علاماتِ الأسماءِ الخفضُ –، وعلامةُ إعرابه الكسرةُ و ما يَنُوبُ عنها.

والجزم هو: تغييرٌ يلحقُ آخرَ الفعْلِ المضارعِ لدخولِ عامل مَا، وعلامتُه السُّكونُ وما يَنُوْبُ عنه.

ثُمَّ بعد ذلك ذكر في قوله:(فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا، وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ : الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ وَلَا خَفْضَ فِيهَا). أنّ للأسماءِ ثلاثةً من أقْسَامِ الإِعْرَابِ هي: الرّفع، والنّصب، والخفض، وللأفعال ثلاثةً من أقْسَامِ الإِعْرَابِ هي: الرّفعُ، والنّصبُ، والجزمُ، ولا خفضَ فيها، فلا يُمْكِنُ أنْ يأتي اسْمٌ مجزومٌ، و لايمكن أنْ يأتي فِعْلٌ مجرُورٌ، وإنّما يكونُ لهذا شيءٌ ولهذا شيءٌ.

أمّا الحُرُوفُ فلا شيء لها من هذه الأنواعِ الأربعةِ لأنّها مَبْنِيَّةٌ، والمبنيُّ هو: **ما لا يتغيَّرُ آخره مع تَغَيُّرِ دخول عاملٍ عليه يعني يلزم حركةً مطردةً.**

ثُمَّ بيّن رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ (أنّ الإِعْرَابَ بالنّظر إلىٰ الأسماءِ والأفعالِ علىٰ ثلاثةِ أَقْسَامٍ):

القِسْمُ الأوَّلُ: (ما يُوجدُ في الأسماءِ و الأفعالِ، وهو: الرّفع والنّصب).

القِسْمُ الثّاني: (يختصُّ بالأسماءِ، وهو: الخفضُ).

القِسْمُ الثّالث: (يختصُّ بالأفعالِ، وهو: الجزم).

◆

(بَابُ مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الْإِعْرَابِ)

لمّا ذكر في الباب الذي قبلَ هذا أنّ أقسامَ الإعراب أربعةٌ، ذكرَ في هٰذا الباب أنّ لكل قسم من أقسام الإعراب علاماتٍ، فقال: (لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ، وَالْأَلِفُ، وَالنُّونُ).

والأصلُ فيها الضمة، ولذلك بدأ بها.

فقوله: (فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الاسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ).

فمثالُ (الاسْمِ الْمُفْرَدِ): زيدٌ و عمرٌو، ورجلٌ وفرسٌ. تقول: قَام زيدٌ، وخرجَ عمرٌو، وجاءَ رجلٌ، وهذا فرسٌ.

ومثال (جَمْعِ التَّكْسِيرِ): الرِّجال والكُتُب، ويسمّىٰ جمع التكسير لأنّ التكسيرَ في اللغة: هو التغيير، وهذا الجمعُ يتغيَّر فيه بناءُ الواحد؛ فالرّجالُ مفردُه رجلٌ، وقد تغيَّر، لأنَّ الرَّاء كانت في المفرد مفتوحةً، فصارتْ في الجمع مكسورة، وكانت الجيمُ مضمومةً في المفرد؛ فصارتْ في الجمع مفتوحةً، ولم يكن في المفرد ألفٌ، وفي الجمع ألف.

وكذلك كُتُبٌ مفردُه كتاب. كانت الكاف مكسورةً في المفرد؛ فصارتْ في الجمع مضمومةً، وكانت التَّاء في المفرد مفتوحة، فصارتْ في الجمع مضمومةً، وكانت الألف في المفرد؛ فذهبتْ في الجمع.

تقول: قامَ الرّجالُ. فالرّجالُ فاعل بقامَ، وهو مرفوعٌ، وعلامة الرّفع فيه الضمة، لأنّه جمع تكسير.

ومثال (جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ): الهِنْدات، وهو الجمعُ بالألفِ والتّاء. ويسمّىٰ جمعَ المؤنث السّالم، لأنّ مفرده مؤنث، وهو اسمُ امرأة. والسالم: لأنّ المفردَ سلم من التّغيير؛ لأنّ الهاءَ في هِنْد في المفرد مكسورةٌ وفي الجمع كذلك، والنُّون في المفردِ ساكنةٌ وفي الجمع كذلك، فتقول: قام الهندات. فالهندات فاعلٌ بقامَ، وهو مرفوع، وعلامةُ الرفع فيه الضمةُ، لأنّه جمع مؤنثٍ سالمٌ.

ومثالُ (الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ) نحو: يضربُ. وهو مرفوعٌ، وعلامة الرفع فيه الضمة؛ لأنّه فعلٌ مضارع لم يتصلْ بآخره شيء. فلو اتّصل بآخره نونُ الإناث- نحو: الهنداتُ يضربْنَ، أو نونُ التأكيد، نحو: هل يضربَنَّ، لم يكن معربًا. ولو اتّصلَ به واوُ الجمع نحو: يضربونَ، أو ألفُ التَّثْنية نحو: يضربان، أو ياءُ الواحدة المخاطبة، نحو: تضربينَ: لم يكن مرفوعًا بالضمّة، وإنما يكونُ مرفوعًا بالنّون. وسيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

وقوله: (وَأَمَّا الْوَاوُ فَتكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكِ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ).

فمثالُ (جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ) نحو: قامَ الزَّيدون. فالزّيدون: فاعلٌ بقامَ، وهو مرفوع وعلامة الرّفع فيه الواو. ويسمّىٰ جمعَ المذكر السّالم، لأنّ مفردَه مذكر، وقد سلِم من التّغيير في حال الجمع، لأنّ الزّاي من

زيد مفتوحة، وهي في الجمع كذلك، وكانت الياء ساكنةً، وهي في الجمع كذلك.

ومثالُ (الأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ): قامَ أخوكَ، وخرجَ أبوكَ، وهذا حموكَ. فأخوكَ فاعلٌ بقامَ، وعلامةُ الرَّفع فيه الواو. وكذلك أخوك. والحمُ: أبو زوج المرأة.فهذه كلُّها مرفوعة، وعلامة رفعها الواو. ويُشترَط فيها أن تكونَ مضافة لغير ياء المتكلّم، وفُهم ذلك من تمثيله.

قوله: (وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّة). مثالُه: قامَ رجلانِ. فرجلانِ: فاعلٌ بقامَ، وهو مرفوع، وعلامةُ الرّفع فيه الألف، لأنّه تَثْنِيَةٌ.

قوله: (وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ).

مثاله: يضربونَ، ويضربانِ، وتضربينَ، وتضربونَ، وتضربانِ.

فيضربونَ: فعلٌ مضارعٌ، وهو مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه النّون، لأنّه فعل مضارع اتّصلَ به واو الجمع.

ويضربان: فعلٌ مضارعٌ، وهو مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه النّون، لأنّه فعل مضارع اتَّصل به ألفُ اثنين.

وكذلك تضربين، اتَّصل به ضميرُ الواحدةِ المخاطبة؛ لأنّه خطاب المؤنث.

وقوله: (وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ.) فذكر للنصب خمس علامات، فبدأ بالفتحة لأنها الأصل.

وقوله: (فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْاسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ).

فمثالُ (الْاسْمِ الْمُفْرَدِ): ضربْتُ زيدًا. فـ:(زيدًا): مفعول بضربت وهو منصوبٌ بضربْتُ، وعلامة نصبه الفتحة، لأنه اسمٌ مفرد.

ومثالُ (جَمْعِ التَّكْسِيرِ): أكرمْتُ الرّجال. فالرّجال: مفعولٌ به، وهو منصوب، وعلامةُ النّصب فيه الفتحة، لأنه جمعُ تكسير.

ومثال (وَالفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ): لن يضربَ. فيضربَ: فعلٌ مضارع، منصوب بـ(لن)، وعلامةُ نصبه الفتحة، لأنه فعلٌ مضارع دخل عليه ناصب ولم يتصلْ بآخره شيء.

وقوله: (وَأَمَّا الْأَلِفُ فتكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ نَحْوُ:رَأَيْتُ أَخَاكَ وَأَبَاكَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ). فـ(أَخَاكَ): مفعولٌ برأيتُ. و(أَبَاكَ): معطوفٌ عليه. وكلاهما منصوب، وعلامةُ نصبها الألف، لأنهما من الأسماء الخمسة.

وقوله: (وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ)، نحو: ضربتُ الِهْندات، بكسر التّاء. والِهنْدات: مفعولٌ، وهو منصوب، وعلامةُ النصب فيه الكسرة، لأنه جمعُ مؤنث سالم.

وقوله: (وَأَمَّا الْيَاءُ فتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ).

مثالُه في التثنية: رأيتُ الزَّيْدَيْنِ. فالزيدَيْنِ: مفعولٌ، وهو منصوب، وعلامةُ نصبه الياء.

والمرادُ بالجمع، جمعُ المذكر السّالم، وقد تقدَّمَ في علامات الرّفع. ومثالُه في الجمع: رأيتُ الزَّيْدِين. فالزيدِيْنَ: مفعولٌ، وهو منصوب، وعلامةُ نصبِه الياء، لأنّه جمعُ مذكرٍ سالم.

وقوله: (وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ).

والأفعال التي رفعها بثبات النون هي: كلُّ فعل مضارع اتصلَ به ألفُ اثنين، أو واو جمع، أو ياءُ الواحدة المُخَاطَبَة. وقد تقدمَتْ في علامات الرّفع.

فإذا كانتْ مرفوعةً، ثبتتِ النُّون، فتقول: تضربان، تضربون، وتضربين. كما تقدّم في علامات الرّفع.

وإذا كانت منصوبة، حُذِفت النّون. مثالُه: لن يَضربا، ولن يَضربوا، ولن تضربي. فهذه الأفعالُ الثلاثة منصوبةٌ بـ(لن)، وعلامةُ نصبها حذفُ النون.

وقوله: (وَلِلخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ) ذكر أنّ علامات الخفض ثلاثة مواضع، وبدأ بالكسرة لأنها الأصل.

وقوله: (فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ).

مثالُه (فِي الْاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ): مررْتُ بزيدٍ. فزيدٍ مخفوضٌ بالباء، وعلامة خفضه الكسرة. فلو كان الاسمُ المفرد غيرَ منصرف، لم تكن الكسرةُ علامةً للخفض، بل تكونُ علامة الخفض فيه الفتحةُ، كما سنذكر ذلك.

ومثالُ (جَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ): مررْتُ بالرّجال. فالرّجال مخفوض بالباء، وعلامةُ خفضه الكسرة. فلو كان غيرَ منصرف، لم يكن مخفوضًا بالكسرة بل يكونُ مخفوضًا بالفتحة. وسيأتي إن شاء الله.

ومثالُ (جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ): مررْتُ بالهِنْدات. فالهندات: جمعُ مؤنث سالمٌ وهو مخفوض بالكسرة. ولم يُشترَط في جمع المؤنّث السالم أن يكونَ منصرفًا، كما اشترط ذلك في الاسم المفرد وجمعِ التكسير، لأنّ جمعَ المؤنث السّالم لا يكون إلا منصرفا.

وقوله: (وَأَمَّا الْيَاءُ فتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَفِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ).

مثالُ (الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ): مررْتُ بأبيكَ، ونظرْتُ إلىٰ فيكَ. فالياءُ علامةٌ للخفض فيهما.

ومثالُ (التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ) في مررْتُ بالزَّيدِينَ، وأعرضْتُ عن العُمرَيْنِ. فالياء فيهما علامة للخفض. والمراد بالجمع هنا، جمع المذكر السالم.

وقوله: (وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتكُونُ عَلَامَةً لِلْخفْضِ فِي الْاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ).

وهو الاسمُ الذي لا يدخلُه الخفض ولا التّنوين. نحو: أحمد، وإبراهيم، وعثمان، وسكران، ومساجد، وفاطمة، ونحو ذلك من الأسماء التي لا تنصرف. تقول: مررْتُ بأحمدَ، و إبراهيمَ، وصلّيتُ في مساجدَ، فيُخفضُ جميعُ ذلك بالفتحة، هي علامةُ الخفض.

قوله: (وَلِلجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ وَالحَذْفُ.) ذكر للجزم علامتين السكون والحذف فبدأ بالسكون لأنه الأصل.

قوله: (فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ.) والصحيح الآخر ما لم يكن في آخره ألف أو واو أو ياء.

مثاله: لم يضرب، ولم يخرج، مجزومان بـ(لم) وعلامة جزمهما السكون .

وقوله: (وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةٌ لِلْجَزْمِ فِي الفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ، وَفِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.) والمراد بـ(المُعْتَلِّ الْآخِرِ) ما آخره ألف نحو: يخشىٰ، أو واو نحو: يغزو، أو ياء نحو يرمي، مثال ذلك: لم يخش، ولم يغزو، ولم يرم. فهٰذه الأفعال وما أشبهها مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف آخرها، فالمحذوف من (يخش) الألف، ومن (يغز) الواو، ومن (يرم) الياء.

ومثال (الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ)، نحو تفعلان ويفعلون وتفعلين وقد تقدمت في علامات الرفع وفي علامات النصب فهي تثبت في الرفع وتحذف في النصب كما تقدم، وكذلك في الجزم مثال ذلك لم يقوما ولم تقوما ولم تقومي، هٰذه الأفعال مجزمة بلم وعلامة جزمها حذف النون منها ومن حذفها في الجزم والنصب قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾[البقرة:٢٤] حذفت من الأول للجازم وهو (لم) ومن الثاني للناصب وهو (لن).

(فَصْلٌ)

قوله: (الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ).

فهذا الفصلُ ينحصرُ فيه جميع ما تقدَّمَ في (**بابُ معرفةِ علاماتِ الإعراب**)، فجعلَ المعربات كلَّها- وهي: الأسماءُ و الأفعالُ المضارعةُ- علىٰ قسمين:

قسم يُعربُ بالحركات: وهو الأصلُ في باب علاماتِ الإعرابِ، ولذلك بدأ به.

وقسم يُعربُ بالحروف: وهو علىٰ خلاف الأصل، والحروف عنه نائبة عن الحركات.

ثم بدأ بالذي يُعربُ بالحركات، فقال: (فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الْاسْمُ الْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ). فهذه الأنواعُ الأربعة، كلُّها تُعرب بالحركات، وقد تقدَّم في (**باب علامات الإعراب**). **وقوله**: (وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ). هذا الذي ذكره، هو الأصلُ في علامات الإعراب، وهو: أنْ يكونَ الرّفعُ بالضمة، كقولك: قامَ زيدٌ، والنّصبُ بالفتحة، كقولك: ضربتُ زيدًا، والخفضُ بالكسرة، كقولك: مررْتُ بزيدٍ، والجزمُ بالسّكون، كقولك: لم يضربْ.

وقوله: (وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاء). يعني: أنّ الذي يُعرب بالحركات، الأصلُ فيه ما تقدَّم، وخرج عن ذلك الأصل ثلاثةُ أشياء، الحركة فيها علامةُ الإعراب، لكنها علىٰ خلاف الأصل، وقد بيَّنها بقوله: (جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ، وَالاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخفَضُ بِالْفَتْحَةِ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِه).

مثال نصب جمع المؤنث السّالم: رأيتُ الهنداتِ. فالكسرة فيه علامةُ النّصب، وكان الأصلُ أنْ تكونَ علامة النّصب فيه الفتحةُ.

ومثالُ خفضِ الاسم الذي لا ينصرفُ نحو: مررْتُ بأحمدَ. فالفتحةُ فيه علامةُ الخفض، وكان الأصل فيه أن يكونَ مخفوضًا بالكسرة.

ومثالُ الفعلِ المضارعِ المعتلِّ الآخر: لم يخشَ، ولم يغزُ، ولم يرمِ، فعلامةُ الجزم في هذه الأفعال، حذفُ الحروفِ من آخرها وهي: الألفُ من يخش، والواو من يغزُ، والياء من يرمِ، وكان الأصلُ فيها أنْ تكونَ مجزومةً بالسُّكون، فهذه المواضعُ الثلاثةُ خرجَتْ عن ذلك الأصل المذكور.

وأمَّا الذي يعربُ بالحروف. فقد نبّه عليه بقوله: (وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةِ، وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ).

هذه الأنواعُ الأربعةُ التي ذُكرت معربةٌ بالحروف على خلاف الأصل.

وقوله: (فَأَمَّا التَّثْنِيَةُ فَتُرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِاليَاءِ).

مثالُ ذلك: قام الزيدان. فالزيدان فاعلٌ بقامَ، وهو مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الألف.

ورأيتُ الزيدَيْن. فالزيدين: منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الياء. ومررْتُ بالزيدَيْن. فالزيدَيْن: مخفوضٌ، وعلامةُ خفضِه الياء أيضا.

وقوله: (وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِاليَاءِ).

مثالُ ذلك: قام الزَّيدون. فالزَّيدون: مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواو.

ورأيْتُ الزَّيدين. فالزَّيدين: منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الياء. ومررْتُ بالزَّيدين. فالزَّيدين: مخفوضٌ، وعلامةُ خفضه الياء أيضًا.

وقوله: (وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتُخْفَضُ بِاليَاءِ).

مثالُ ذلك: قام أبوكَ، فأبوكَ: مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواو.

ورأيت أخاكَ، فأخاكَ: منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الألف.

ومررْتُ بحميكَ، فحميك: مخفوضٌ، وعلامةُ خفضه الياء.

وقوله: (وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا).

و(الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ): هي كلُّ فعلٍ مضارعٍ اتّصل به ضميرُ تثنية، أو ضميرُ جمع، أو ضميرُ المؤنثة المخاطبة.

وقد تقدّم ذلك في علامات الإعراب، و مثالُه: يضربان. فيضربان: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ثبوتُ النون.

ولن يَضربُوا. فيضربوا: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبه حذفُ النون.

ولم تضربي. فتضربي: فعلٌ مضارعٌ مجزوم بـ (لم)، وعلامةُ جزمه حذفُ النُّون.

لما بيَّن المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ فيما سَلَفَ تبعًا لصاحِبِ المقدِّمَةِ حقيقةَ الإِعْرَابِ وأَنْوَاعَهُ، وَقِسْمَةَ تِلْكَ الأنواع، أَتْبَعَهَا بـ:(**بَابُ مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الإِعْرَابِ**) فَذَكَرَ أن لِكُلِّ قِسْمٍ منْ أَقْسَامِ الإِعْرَابِ الذي تقدَّمَتْ عَلَامَاتٍ يَتَمَيَّزُ بها عن غيره، وقَد عَرفْتَ فيما سَلَفَ أنّ أقسامَ الإِعْرَابِ هي:" الرَّفعُ، والنَّصبُ، والخفضُ، والجزْمُ" .

وههُنَا سيذكرُ عَلَامَاتِ كُلِّ واحِدٍ منها، وابْتَدَأَ ذلك **بالرَّفعِ** فذكر أنَّ (لِلرَّفْعِ أَرْبَعِ عَلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ، وَالْأَلِفُ، وَالنُّونُ)، والأصلُ في علاماتِ الرَّفع الضمَّةُ فهي **أُمُّ البَابِ** وما بعدها نائبٌ عنها.

وقد بَيَّنَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ المواضِعَ التي تكونُ فيها الضَّمَّةُ علامةً للرفع بقوله: (فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الاسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ).

الأوّل: (الاسْمُ المفردُ): مثلُ (زيدٌ و عمرٌو، ورجلٌ وفرسٌ)، **فهذه** أسماءٌ مفردةٌ إذا رُفِعَتْ فإنّ علامة الرّفع فيها هي الضمّة، فقولك مثلاً: (قَامَ زيدٌ)، (زيدٌ) اسْمٌ مرفوعٌ علامةُ رفعِه الضمّة لأنّه مفردٌ.

الموضع الثاني: (جمعُ التَّكسير): مثلُ (الرِّجالُ، والكُتُبُ وسُمِّيَ: جمعَ تَكسِيرٍ لأنَّ التَّكسير في اللُّغة هو التَّغيير، وهذا الجمعُ تتغيَّر فيه بناءُ الوَاحِدِ)، والمعنىٰ: أيْ يكونُ بناءُ الجمعِ فيه مُتَغَيِّرًا عن صُورة مُفرده، فمثلاً كلمة (رَجُل) لما جُمِعَتْ قِيل: (رجَالٌ) فزِيدَ فيها ألفٌ قبلَ اللاَّمِ فصارَ هذا الجمعُ جمعَ تكسيرٍ، و ما كان جمع تكسير فإنّه يُرْفَعُ بالضمّة - علامةُ رفعه الضمّةُ- فقولُنا مثلاً: (قامَ الرِّجَالُ) الرِجالُ مرفوعٌ علامةُ رفعه الضمَّةُ. التعليل: لأنّه جمعُ تكسيرٍ.

الموضع الثالث: (جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ): وأُضيفَ إلىٰ التّأنيثِ لأنّ مُفرده مُؤنَّثٌ، وأُضيفَ إلىٰ السَّلامة لأنّ المفرد فيه سَلِمَ من التغيير، مثالُه: (الهِنْدَاتُ)؛ فإنّ (الهِنْدَاتُ) جمعُ مؤنَّثٍ سالم، فهِنْدٌ مؤنَّثٌ ولمّا جُمِعَ هذا المؤنَّثُ سَلِمَ من التغيير.

وهذا الذي ذَكَرَهُ جَمْعٌ من النُّحاة منْ تَسْمِيَةِ هٰذا الجمْعِ بـ: (**جمعِ المؤنَّثِ السَّالم**) عليه إيْرَادَاتٌ ليس هذا محلَّها، والأَوْلَىٰ أنْ يُقَالَ: "**المختوم بألف و تاء**"، فـ: (الهِنْدَاتُ) مثلاً خُتِمَتْ بألفٍ وتاءٍ، وهي جمع مؤنَّثٍ سالم. لكنَّ (الحَمَّامَاتُ) خُتِمَتْ بتاءٍ، وهي جمعُ مُذَكَّرٍ، و(أُوْلاَتُ) خُتِمَتْ بأَلِفٍ وتاءٍ وهي ليسَتْ جمعًا، وإنّما اسْمُ جَمْعٍ، و(عَرَفَاتٌ) خُتِمَتْ بألفٍ وتاءٍ وهي مَوْضِعٌ ليسَتْ جمعًا، و لا اسْمَ جمعٍ، ولا غيره.

الأَوْلَىٰ أنْ يُقَالَ: " مَا خُتِمَ بألِفٍ وتاءٍ" تكونُ علامةُ رفعِه الضمّةُ.فمثلا: (قامَتِ الهنداتُ). الهنداتُ: مرفوعٌ علامةُ رفعِهِ الضمّة. التّعليل لأنّه مختومٌ بألفٍ وتاءٍ.

الموضع الرابع: ((وَالْفِعْل الْمُضَارِع الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ): نحوُ:(يَضْرِبُ)) فـ: (يَضْرِبُ) (مَرْفُوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الضمّة). والتّعليل (لأنّه لم يتصِلْ بآخره شيءٌ)، ولم يتقدَّمْ عليه عَامِلٌ ناصِبٌ و لا جازمٌ كما سيأتي.

الفعلُ المضارعُ الذي لم يتقدَّم عليه عاملُ جَزْمٍ و لانَصْبٍ ولا اتَّصَلَ بآخره شيءٌ علامةُ الرَّفع فيه الضمَّةُ، فإذا اتَّصَلَ بآخرِه نُونُ الإناث التي تُسمَّىٰ **بنونِ النِّسْوة**، أو نونِ التَّوكيد - **نُونُ التَّأكيد** سواءٌ كانت الثَّقيلةَ أو المُخَفَّفَةَ - **فإنّه لا يكون مُعْرَبًا بل يكونُ مَبْنِيًّا**.

لذلك لما ذكرنا الإِعْرَابَ قلنا: "الرَّفْعُ يدخلُ فِي: الاسْمِ، والفِعْلِ المضارِعِ الذي لم يتصل بآخره شيءٌ، لأنَّه إذا اتَّصلتْ به نُوْنُ النِّسْوَةِ، أو نُوْنُ التَّوْكِيْدِ فإنّه يكونُ مبنيًّا إمَّا علىٰ: تارةً السُّكون، وإمّا علىٰ الفتح".

ثُمَّ قال: (ولو اتّصلَ به واوُ الجمع نحو: يضربونَ، أو ألفُ التَّثْنية نحو: يضربان، أو ياءُ الواحدة المخاطَبة) بفتح الطاء لأنه ليس في النحو: المخاطِب (نحو: تضربينَ: لم يكن مرفوعًا بالضمّة، وإنما يكونُ مرفوعًا بالنّون. و) هذا (سيأتي) له اسم خاص (إن شاء الله تعالىٰ).

ثُمَّ بعدَ ذلك قال: (وَأَمَّا الْوَاوُ) وهذه علامةُ الرَّفْعِ الثَّانيةُ- وهي من العلاماتِ النَّائبة؛ لأنَّ الأصْلَ في الرَّفْعِ أنْ تكونَ عَلاَمَتُهُ الضمَّةُ وما عداها نائبٌ عنه- قال:(فَتَكُونُ عَلاَمَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ):

الموضع الأوّل: (فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ): المَقْصُوْدُ بـ: (الْمُذَكَّرِ) أنَّهُ جمعٌ لمذكَّرٍ، و(السَّالِم) الذي سَلِمَ من تغيير مُفْرَدِهِ.

قال: (وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ)، أَيْ أُلْحِقَ به كأَسْمَاءِ العُقودِ مثلًا: عشرُون، وثلاثُون، وأربعُون. فهي مُلْحَقَةٌ بالجَمْعِ المذكَّرِ السَّالم؛ و فيه أَشْيَاءُ أُخَر تُعْرَفُ من المطوَّلات.

فما كان من جَمْعِ المذكَّرِ السَّالم، والمُلْحَقِ به فإنّ علامةَ الرَّفْعِ فيه هي الوَاوُ. فمثلًا: (قامَ الزيدونَ) مرفوعٌ علامةُ رفعِهِ الواو. التَّعليل: لأنّهُ جمعُ مذكَّرٍ سالم.

الموضع الثاني: (الأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ): قال (وَهِيَ: أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكِ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ).

وزَادَ بَعْضُهُمْ (هَنُوك)، وهو كِنَايَةٌ عَمَّا يُسْتَقْبَحُ، والأَشْهَرُ فيه إِعْرَابُهُ بالحَرَكَاتِ؛ أمّا إعرابُه بالحروفِ فلُغَةٌ قليلةٌ، ولهذا يُهْمَلُ في المختصراتِ فالمُجْمَعُ عليه من **الأسماء الخمسة** هي ما ذُكِرَ دون (هَنُوك)، وما كان من **الأسماء الخمسة** فإنّه يُرْفَعُ بالواوِ فمثلًا: (قامَ أخوكَ)، أخوكَ مرفوعٌ علامةُ رفعِهِ الوَاوُ. التّعليل لأنّه من **الأسماء الخمسة**.

قال: (ويُشترط فيها أن تكونَ مضافة لغير ياء المتكلّم)، أيْ: أَنَّ هذه الألفاظُ الخمسةُ لا تُعْرَبُ بالحُرُوفِ إلاَّ بشُرُوطٍ؛ وهذه الشُّرُوطُ نوعان:

النَّوعُ الأوّل: شُرُوطٌ عامَّةٌ.

النَّوعُ الثّاني: شُرُوطٌ خَاصَّةٌ.

فأمّا الشُّرُوطُ العامَّةُ:

* **فالأوّل**: أنْ تكونَ مُكَبَّرَةً غيرَ مُصغَّرَةٍ؛ فإذا قلْتَ: (أُبَيَّ وأُخَيَّ) لا تُعْرَبُ بالحُرُوفِ.

* **والثّاني**: أنْ تكونَ مُفْرَدَةً لاَ مُثَنَّاةً، ولاَ مَجْمُوعَةً. (أبوان وآباء) تُعْرَبُ بالحَرَكَاتِ، أو بالحُرُوفِ في غيرِ إعْرَابِ الأَسْمَاءِ الخمسة.

* **والشَّرْطُ الثَّالِث**: أنْ تكونَ مُضافةً لغيرِ ياءِ المتكلِّم، فإذا أُضِيفَتْ لِيَاءِ المتكلِّم أُعْرِبَتْ بالحَرَكَاتِ.

أمّا **النَّوْعُ الثَّاني** من الشُّرُوطِ وهو الشُّرُوطُ الخَاصَّةُ فهي شرطانِ:

* **الأوّل**: **شَرْطٌ يتعلَّقُ بـ: (فِيكَ)**، وهو عَدَمُ إلْحَاقِ الميم به؛ فإذا قلْتَ: (فَمٌ) صار إعْرَابُهَا بالحركاتِ. مثلاً: (انْفَتَحَ الفَمُ) الفَمُ مرفوعٌ علامةُ رفعِهِ الضمَّة. التّعليل لأنّه مُفْرَدٌ كما تقدَّم.

* **والثاني**: شَرْطٌ يتعلَّقُ بـ: (ذُو)، وهو أنْ تكونَ بمعنىٰ صَاحِبٍ.

ثُمَّ بعد ذلك ذَكَرَ العَلاَمَةَ الثَّالِثَةَ **للرَّفْعِ**، وهي: (**الألفُ**) وبيَّن أنَّها (تَكُونُ عَلاَمَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً). والمقصودُ بالمثنّىٰ: **ما دَلَّ علىٰ اثْنَيْنِ**، كقولك: (قامَ رجلانِ)، رجلانِ مرفوعٌ علامةُ رفعِهِ الأَلِفُ التّعليل لأنّه مثنّىٰ.

ونُونُ المثنّىٰ تكونُ مَكْسُوْرَةً، أمّا **نُونُ جمعِ المذكَّرِ السّالم** فتكونُ مفتوحةً كما سيأتي.

ثُمَّ ذكر العَلاَمَةَ الرّابعة وهي: **النُّونُ** قال: (وَأَمَّا النُّونُ فتَكُونُ عَلاَمَةً لِلرَّفعِ فِي الفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ)، وهي التي تُسَمَّىٰ **بالأَفْعَالِ الخَمْسَةِ**.

الأفْعَالُ الخَمْسَةُ هي: "كُلُّ فِعْلٍ مضارعٍ اتَّصلَ به ضميرُ تَثْنِيَةٍ، أو ضميرُ جَمْعٍ، أو ضميرُ مُؤَنَّثَةٍ مُخَاطَبَةٍ". وسيأتي، ومثَّلَ له بقوله: (يضربونَ، ويضربانِ، وتضربينَ، وتضربونَ، وتضربانِ).

فمثلاً كلمةُ (يَضْرِبُونَ)، (فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ علامةُ رفعِهِ النُّون) أيْ: ثباتُ النُّونِ فمثلاً إذا قلْتَ: (القُضَاة يضرِبُونَ المحدودَ)، يضربُون فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ علامةُ رفعِهِ ثُبُوتُ النُّونِ.

ثُمَّ ذَكَرَ بعد ذلك علاماتِ النَّصْبِ فبيَّن أنَّ (للنصْبِ خَمْسَ عَلاَمَاتٍ)، وهي: (الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ). وأُمُّ البابِ الفتحةُ فهي الأَصْلُ وما بعدها نَائِبٌ عنها.

ثُمَّ بَيَّنَ مَوَاضِعَ كُلٍّ منها. فذكر أنَّ (الفتحةَ تكونُ علامةً للنصبِ في ثلاثَةِ مواضعَ):

الموضع الأوّل: (الاسْمُ المفردُ): كقولك: (ضَرَبْتُ زيدًا)، زيدًا منصوبٌ علامةُ نصبه الفتحةُ لأنّه اسْمٌ مُفْرَدٌ.

الموضع الثـاني: (جمْعُ التَّكْسِيرِ): كقولك: (أَكْرَمْتُ الرِّجال)، الرِّجالَ هنا منصوبٌ علامةُ نصبِهِ الفتحةُ لأنّه جمعُ تكْسِيرٍ.

الموضع الثالث: (وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ): والمرادُ بالنَّاصِبِ عوامِلُ النَّصْبِ التي ستأتي، فإنّ الفِعْلَ المضارعَ تدخلُ عليه عَوَامِلُ نَصْبٍ، وعَوامِلُ جَزْمٍ؛ فما كان فِعْلًا مُضَارِعًا سبقه ناصِبٌ ولم يتصل آخِرُهُ بشيءٍ كانتْ علامةُ نصبِهِ الفتحةُ كقولك: (لَنْ يَضْرِبَ) يَضْرِبَ فِعْلٌ مضارعٌ منصوبٌ علامةُ نصبِهِ الفتحةُ؛ لأنّه فعلٌ مضارعٌ تقدَّم عليه ناصِبٌ ولم يتصلْ بآخره شيءٌ.

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ (**الأَلِفَ** تكونُ عَلاَمَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ) التي تقدَّمَتْ كقولك: (رأيْتُ أخاكَ)،

فأخاكَ منصوبٌ علامةُ نصبِهِ الألفُ لأنَّه من الأسماءِ الخمسةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ (**الكَسْرَةَ تكونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ**)، نَحْوُ: (ضربْتُ الهِنْداتِ) – سبق أنْ عرفْتَ أنَّ المقدَّم قولُنَا: فيما خُتم بألفٍ وتاءٍ- (الهِنْداتِ) منصوبٌ علامةُ نصبه الكَسْرَةُ لأنّه مختومٌ بألفٍ وتاءٍ، وهو هنا:"**جمعُ مؤنّثٍ سَالم**".

ثُمَّ ذَكَرَ بعد ذلك أنّ (**الياء تكونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ**) كقولك: (رأيْتُ الزَّيْدَيْنِ، ورأيْتُ الزَّيْدِينَ) في الأوّل مُثنًّى، والزَّيْدِينَ في الثّاني جَمْعٌ، وهي في كُلِّ علامة نصبهما الياء. تَعْلِيلُ هذا: لأنّه مُثنًّى، وتعليلُ هذا: لأنّه جمعُ مذكَّرٍ سَالم.

ثُمَّ بعد ذلك ذَكَرَ أنّ (**حَذْفَ النُّونِ يكونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ**)، وهي **الأفعالُ الخمسةُ**؛ والأفعالُ الخمسةُ كما سبقَ علامةُ رفعِها **ثبوتُ النُّونِ**، وعلامةُ نصبِها **حَذْفُ النُّونِ**.

فما كان من الأفعالِ الخمسةِ تقدَّمَ عليه ناصبٌ فإنّه يُنْصَبُ **بحَذْفِ النُّونِ**، فمثلاً: (لنْ يضربَا)، أصل الفِعْلِ (يَضْرِبَانِ)، وهو من الأفعالِ الخمسةِ لأنّه اتّصلَ به أَلِفُ الاثْنَيْنِ، ويُعْرَبُ إذا نُصِبَ بِحَذْفِ النُّونِ. إذا قلت: (لنْ يضربَا القاضِيَانِ أَحدًا)، (يضربَا) منصوبٌ علامةُ نصبه حَذْفُ النُّونِ.

ثُمَّ ذَكَرَ بعد ذلك علاماتِ الخَفْضِ، وذَكَرَ أنّها (**الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ**)، و الكَسْرَةُ هي أُمُّ البابِ فهي الأَصْلُ وما بعْدها نائبٌ عنها، و(**الكَسْرَةُ تكونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ**):

الأوّل: (**فِي الْاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ**): والمُرَادُ بالمنصرِفِ **المُنَوَّنُ** فمثلاً كلمة (زَيْدٌ) هذه مُنْصَرِفَةٌ لأنّها تُنَوَّنُ فإذا دخلَ عليها خافضٌ كقولك:(مررْتُ بزيدٍ) صار (زيد) مخفوضًا علامةُ خفضِهِ الكَسْرَة.

قال: (فلو كان الاسمُ المفرد غيرَ منصرف) يعني غَيْرَ مُنَوَّنٍ، (لم تكن الكسرةُ علامةً للخفض، بل تكونُ علامة الخفض فيه الفتحةُ، كما سنذكر ذلك). وهذا هو الذي يُسَمَّىٰ **بالمَمْنُوعِ من الصَّرْفِ** ومَا مُنِعَ من الصَّرْفِ لِعِلَّةٍ، أوْ لِعِلَّتَيْنِ كما يُعْرَفُ في المطوّلات فإنّه يخفضُ بالفتحةِ.

الموضع الثاني: (**جَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ**): فإذا كانت الكلمةُ جمعًا للتَّكسير مُنْصَرِفَةً يعني: مُنَوَّنَةً فإنَّ خَفْضَهَا يكونُ بالكسْرَةِ، وإنْ كانت غَيْرَ مُنْصَرِفَةٍ فإنّها تُخفضُ بالفتحةِ كما سيأتي، فإذا قلْتَ:(مررْتُ بالرِّجال)، الرِّجالُ مخفوضٌ علامةُ خفضِه، أو جَرِّهِ الكَسْرَةُ لأنّه جَمْعُ تكسيرٍ منصرفٍ.

الموضع الثالث: (**جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ**): أوْ كما قُلْنا: "المَخْتُومُ بألِفٍ وتاءٍ"، كقولك: (مررْتُ بالهِنْداتِ) الهِنْدات خُتِمَتْ بألفٍ وتاءٍ، وهي هنا مخفُوضَةٌ وعلامةُ خفْضِها الكَسْرَةُ.

ثُمَّ قال: (ولم يُشترَط في جمع المؤنّث السالم أن يكونَ منصرفًا، كما اشترط ذلك في الاسم المفرد وجمعِ التكسير، لأنّ جمعَ المؤنث السّالم لا يكون إلا منصرفًا) يعني: كُلُّ جمْعِ مُؤَنَّثٍ سَالم فهو مُنْصَرِفٌ يعني: مُنَوَّنٌ.

ثُمَّ ذَكَرَ بعْد ذلك منْ علاماتِ الخفْضِ **الياء**، وذَكَرَ أنّها (**عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ**):

الأوّل: (**الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ**): التي تقدّمت كقولك: (مررْتُ بأبيك) ونحو ذلك.

الثاني: (**التَّثْنِيَةِ**): كقولك: (مررْتُ بالزَّيْدَيْنِ).

الثالث: (الْجَمْع): كقولك: (مررْتُ بالزَّيْدِينَ)، فهنا تكونُ الياءُ علامةً للخفْضِ في هٰذا وهذا.

ثُمَّ ذَكَرَ بعْد ذلك **الفتحةَ** وأنّها (تكونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ) يعني: في الاسْم الذي لا يُنَوَّنُ. مِثْلُ: (أحمدُ) لا يُنَوَّنُ. قال: (وهو الاسمُ الذي لا يدخلُه الخفض ولا التّنوين. نحو: أحمد، وإبراهيم، وعثمان، وسكران، ومساجد، وفاطمة، ونحو ذلك من الأسماء التي لا تنصرف) أيْ: الممنُوعَةُ من الصَّرْفِ فهٰذه تكونُ علامةُ الخفضِ فيها هي الفتحةُ، مثل:(مررْتُ بأحمدَ)، أحمدَ مخفوضٌ علامةُ خفضه الفتحةُ. التّعليل لأنّه ممنوعٌ من الصّرف.

ثُمَّ بعْد ذلك ذَكَرَ علاماتِ الجَزْمِ. ذَكَرَ أنَّ للجَزْمِ علامتين: السُّكُونُ، والحَذْفُ. فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ) إذا سَبقَهُ جَازِمٌ كانت علامةُ جزْمِهِ السُّكُونُ، (والصحيح الآخر ما لم يكن في آخره) حَرْفُ عِلَّةٍ – حَرْفُ العلَّة (أَلِفٌ وواوٌ وياءٌ) –وهو الذي ذكره بقوله: (ما لم يكنْ في آخره ألفٌ، أو واوٌ أو ياءٌ)، والمناسبُ أنْ يُقال اخْتِصَارًا **حَرْفُ عِلَّةٍ** (مثالُه: لم يَضرِبْ لم يَخرُجْ)، يضربْ مثلاً فِعْلٌ مضارعٌ مجزومٌ علامةُ جزمِهِ السُّكونُ. التّعليل لأنّه لم يكُنْ في آخِرِهِ واوٌ ولا ياءٌ ولا أَلِفٌ، ولا هُوَ كذلك من الأفعالِ الخمسةِ فلم يتّصل بآخره شيءٌ.

(وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ، وَفِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ). فيكونُ علامةً لِلْجَزْمِ في موضعين:

الأوّل: (الفِعْلُ المضارعُ المعتلُّ الآخِرِ): الذي آخِرُهُ حرْفُ علَّة كأَلِفِ (يَخْشَىٰ)، أو واوِ (يَرْجُو)، أو ياءِ (يَرْمِي) فهذا إذا جُزِمَ حُذِفَ حَرْفُ العلَّة فمثلاً كلمة (يَخْشَىٰ) إذا قلْتَ: (لم يَخْشَ) فإنّك تحذِفُ حرْف العلّة وتُبْقِي الفتحةَ، وإذا قلْتَ:(لم يَغْزُ) فإنّك تحذِفُ الواو وتُبْقِي الضمّة، وإذا قلْتَ: (لم يَرْمِ) فإنّك تحذِفُ الياء وتُبْقِي الكسرةَ.

والفرْقُ بينهما أنّ الألفَ، والواوَ، والياءَ تكونُ الحَرَكةُ فيها قَوِيَّةً يعني: في اللّفظ:(يخشىٰ، و يغزُو، ويرمِي) إذا حَذَفْتَ بقِيَتِ الحَرَكَةُ وهي أخفُّ من الحرْفِ في النُّطْقِ، فكلمة (لم يخش) لَيْسَتْ ككلمة (يخشىٰ) فالفتحة أخفُّ في اللّفظ من الألف، ولذلك فإنّها عند النّحاة عِوَضٌ عن الألف والضمّةُ مأخوذةٌ من الواو، والكسرةُ مأخوذةٌ من الياء.

الموضع الثاني: (الْأَفْعَال الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ) أيْ: الأفعالُ الخمسةُ فإنّ هٰذه تُجْزَمُ بحذْفِ النُّوْنِ. قال: (قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾[البقرة:٢٤]). تفعلوا: جُزِمَتْ وعلامةُ الجزمِ حذْفُ النُّونِ.

ثُمَّ بعْد ذلك أعاد ما سَبَقَ بجمْعِ ما انْتَشَرَ مما سلَفَ فقال: (**فَصْلٌ**: الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ). وهٰذا حَصْرٌ لجميع ما تقدَّمَ، وأنَّ ما سَبَقَ إمّا أنْ يكونَ إعرابًا بحَرَكَاتٍ، أو يكونَ إعرابًا بحُروفٍ، وهٰذا يَرِدُ عليه اعْتِرَاضٌ لأنّه في قوْلِك: (لم يضرِبْ)، يضرِبْ فِعْلٌ مضارعٌ مجزومٌ وعلامةُ جزمه السُّكون.

السُّكون حركةٌ، أو حرفٌ، أمْ ليس بحركةٍ ولا حرفٍ؟

السُّكُونُ حركةٌ لأنّ العَدَمَ إنّما هو الوقفُ، وذلك قبل دُخُولِ الحُكْمِ الإعرابي يقُولُون:" الكلماتُ قبل جَريان حُكْمِ الإعْرَابِ عليها مَوْقُوفَةٌ يعني: لا يُحْكَمُ عليها بشيءٍ"، أمّا بعد دخولِ الأحكامِ عليها فيُحْكَمُ عليها بشيءٍ فتكونُ: مرفوعةً، أو منصوبةً، أو مخفوضةً، أو مجزومة، فهو حركةٌ لكنَّ هذه الحركة علامتُها علامَةُ السُّكون الوقف.

يقول: (قِسْمٌ يُعْرَبُ بالحُرُوفِ) الفعلُ المضارعُ الذي يتصل به ألفُ اثنين، أو واوُ الجماعة، أو ياءُ المخاطبة. إذا جَزَمْنَاهُ، أو نَصَبْنَاهُ: (لنْ يَضْرِبَا ولم يَضْرِبَا) هنا منصوبٌ ومجزومٌ وعلامةُ نصبِهِ حذْفُ النُّونِ.

حذْفُ النُّون حركةٌ أم حرفٌ؟.

حَرْفٌ حُكْمًا -حقيقةً هناك حرفٌ لكنّه حُذِفَ- وعلىٰ هذا تكونُ عبارةُ المصنِّف مُسْتَقِيمةً، لكنَّ المناسب للمبتدئين البسْطُ في البيان لذلك علىٰ مذهب من يرىٰ الإعْرَابَ لَفْظِيٌّ قلْنا: "ما جِيءَ به لبيان مُقْتَضَىٰ العامِلِ منْ حركةٍ، أو حرفٍ، أو سكونٍ، أو حذْفٍ"، فيَجمعُ هذه الأنواعَ الأربعةَ جميعًا.

ثُمَّ قال في بيان هذه الجملةِ: ((فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الْاسْمُ الْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالفِعْلُ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ)). فهذه الأنواعُ الأربعة، كلُّها تُعرب بالحركات، وقد تقدَّم في (**باب علامات الإعراب**). وقوله: (وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ)). يعني: باعتبار مجمُوعها، وقد يُوجد فيها أشياءُ تخرج عنْ هذا كما تقدَّم.

ثُمَّ قال: (وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلاثَةُ أَشْيَاء). أيْ: أنَّ الذي يُعْرَبُ بالحركاتِ الأصلُ فيه ما تقدَّم في رفعه، ونصبه، وخفضه.

قال: (جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ، وَالاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ) يعني لا ينون (يُخفَضُ بِالْفَتْحَةِ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ). المقصودُ بمعتل الآخر الذي في آخره حَرْفُ عِلَّةٍ:"ألفٌ وواوٌ وياءٌ".

(وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةِ، وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ.)

(فَأَمَّا التَّثْنِيَةُ فَتُرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِاليَاءِ). (قام الزيدان)، (ورأيتُ الزيدَيْن)، (ومررْتُ بالزيدَيْن).

(وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ فَيُرْفَعُ بِالوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بالياءِ.)

(وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتُخفَضُ بالياءِ.)

(وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا)، وعرَّف هنا الأفعال الخمسة فقال: و(الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ): هي كلُّ فعلٍ مضارعٍ اتَّصل به ضميرُ تثنية، أو ضميرُ جمع، أو ضميرُ المؤنثة المخاطَبة).

وقال مُحَقِّقُوا النُّحاة: إنّها تُسمَّىٰ **الأمثلةَ الخمسةَ**؛ لأنّها ليستْ مقصودةً لذاتها بخِلاف الأسماءِ الخمسةِ فإنّها مُتعَيِّنَةٌ (أبوك، أخوك، فوك، حموك، ذو)، أمّا الأفعالُ الخمسةُ فهي غيرُ مُتَعَيِّنَةٍ فتارةً تأكلان تضربان تشربان ".

فيُقال: **الأمثلةُ الخمسةُ** (يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين) فهي أمثلةٌ خمسةٌ.

وذهبَ بعضُ المُحَقِّقِينَ كابن هشام، والأزهريّ صاحبِ التَّصريح إلىٰ أنّها أمثلةٌ ستةٌ قالوا: لأنّ **تَفْعَلَانِ** الذي أوَّلُه التّاء يأتي تارةً للمذكّر، ويأتي تارةً للمؤنّث فصارت باعتبار رَسْمِهَا خمسةً، لكنْ كلمة **تفعلان** تأتي للمذكّر تارةً، وللمؤنّث تارةً فتكونُ الأمثلةُ سِتَّةً.

وفي هذا الباب ينبغي أنْ يعتني الإنسانُ بمعرفة العلَّة التي أوجبت الإِعْرَابَ هذا هو المقصودُ وليس الإِعْرَابُ، ولذلك إذا قُلْنَا فيما يأتي:

تَدْرِيْبٌ علىٰ ما شُرِحَ:

* أيقظ النّائمَ. (النّائمَ) منصوبٌ علامةُ نصبه الفتحةُ لأنّه اسْمٌ مفردٌ هذا تعليل.
* أَقْبِلْ علىٰ الدّرسِ. (الدّرسِ) مخفوضٌ علامة خفضه كسرةٌ لأنّه اسم مفرد.
* كُفَّ قدميكَ. (قدميكَ) منصوبٌ علامةُ نصبه اليّاء لأنّه مثنىٰ.
* أَنْصَتَ الطُّلَّابُ. (الطلابُ) مرفوعٌ علامةُ رفعه الضمّة لأنّه اسم مفرد.
* أَحْسَنَ الطَّالِبُونَ. (الطَّالِبُونَ) مرفوعٌ علامةُ رفعه الواو لأنّه جمعُ مذكّر سالم.

وبهذا يُفْهَمُ الباب، وكما ذكرنا لكم أنّ النّحو علَّة صُعوبته في عدم إِحْسَانِ تعليمه، فيخرج المعلِّم وهو لم يُوَجِّهْ أنظار الطلبة إلىٰ المقصود بالباب، فيتحوَّل هذا الباب مثلاً إلىٰ كَدٍّ لأذهان الطلبة في معرفة الحُكْمِ الإِعْرَابِيّ، وهو غلَطٌ بلْ ينبغي أنْ يُبَيِّنَ الحُكْمَ الإعرابي ثُمَّ يقول بيِّن علامته وعَلِّل. مثلاً يقول: بيّن علامةَ المنصوب التّالي، وعلِّل ذلك (رأيتُ الطَّالبَيْن) الطَّالبين منصوبٌ علامةُ نصبه الياء. التّعليل لأنّه مُثَنًّىٰ.

فائدة:

إحسانُ الأمثلةِ هذا مُهِمٌّ جدًّا، لذلك مما عِيبَ به الشرح المسمىٰ بـ«**التُّحْفَةِ السَّنِيَّة**» أنّه يَضْرِبُ الأمثلة علىٰ أسماءٍ مُكَرَّمَةٍ في الشّرع مثلُ أسماءِ النبي -**صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**- وأسماءِ آله، وقد يقعُ في العبارة حَيْفٌ فيكونُ التّمثيل بها فيه نظرٌ من جهة عدمِ إحسان التأدُّب، ولذلك ألَّف شيخنا الشيخ إسماعيل الأنصاري كتابَهُ في «أسئلة الآجرومية»، ونبَّه إلىٰ أنّ الذي حمله عليه أنّ كتابَ «**التُّحْفَةِ السَّنِيَّة**» أمثلتُه عليها تعقُّبٌ وفيها أنظار من جهة الأدب، وينبغي أن تلاحظ في ذلك أيضًا مناسبةُ الحال كضرْبِ الأمثلة بما فيه تشجيعٌ للطالب، وتنبيه له وتصبير وحَثٌّ علىٰ الطّلب هو المناسب للحال، ولا ينبغي أنْ يُمثل الإنسان لما يقرِّب إلىٰ الدنيا ويباعد عن الآخرة.

فلا يحسنُ أنْ يقول المعلِّم: "ارتفعت الأسهم"، وهو يريدُ المثال الإعرابيَّ، لكنْ المثال الإعرابي لابدَّ أنْ يكون له نظرٌ فإذا علَّم أحدُكم فينبغي أنْ يُلاحظ هذا المعنىٰ، ولذلك فإنّ الأمثلة الأسمىٰ هي

الأمثلة الشّرعية من القرآن والسنة، وقد كان منْ طريقة من سبق في النّحو إذا فرغوا منه اجتهادهم في:"**إعراب القرآن**" ففي بعضِ بلاد إفريقيا إذا فَرَغَ الإنسانُ من علوم العربيّة، وانتهىٰ من أعلىٰ درجاتها شرع في دراسة **إعراب القرآن** كلمةً كلمةً ليستفيد من معرفة أحكامه الإعرابية، ثُمَّ يتنبَّه إلىٰ الأمثلة النّحوية والمعاني المتضمنة في هٰذه الألفاظ، فيستفيد بذلك الإنسان نورًا وشفاءً وهدًىٰ، فلا يُقصد بالمثال فقط بيانُ القاعدة كما يقوله بعض النّاس.

المثالُ يُراد به بيانُ القاعدة وإفادةُ المستمع، ولذلك فالكتبُ التي تعتني بهذا أنفعُ من الكتب التي فقط فيها ضرب زيد عمروا، وقام زيد وعمرو. جميع الكتاب زيد وعمرو، فلا يخرجُ الطالبُ بفائدةٍ لذلك اشتهر النُّحاة بمسألة زيدٍ وعمرٍو، لذلك القاسم ابن مخيمرة لمّا أرادَ أنْ يتعلّم النّحو قال له المعلِّم: (قُلْ ضربَ زيدٌ عمرًا، فقال القاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولماذا ضربه؟ قال: هكذا المثال، قال: شيءٌ أوّله بغيٌ، وآخرُه شغلٌ لا أريده). قالها علىٰ وجه الاستملاح، رواها الخطيب البغدادي في «اقتضاء العلم العمل». (١)

لكنّ المقصود بذلك استملاحُ المعنىٰ في الحقيقة الإنسان يحتاج إلىٰ أنْ يتعلّم النّحو؛ لكنْ ينبغي أنْ تُهْجَرَ هذه الأمثلة التي كلُّها ضربَ زيدٌ عمرًا.

* * *

---

(١) **قال الخطيب في «اقتضاء العلم العمل»**: أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ، قَالَ: ثنا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَتْحِ الْحَنْبَلِيُّ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، ثنا كَثِيرُ بْنُ عُبَيْدٍ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ أَبِي حَوْشَبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُخَيْمِرَةَ، يَقُولُ: «تَعَلُّمُ النَّحْوِ أَوَّلُهُ شُغْلٌ وَآخِرُهُ بَغِيٌ». **وقال أيضا**: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْخَيَّاطُ الْأَزَجِيُّ، ثنا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُفِيدُ بِجَرْجَرَايَا، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ السِّمْسَارُ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ بِشْرِ بْنِ الْحَارِثِ، وَعِنْدَهُ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ، وَكَانَ مِنْ سَادَاتِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا نَصْرٍ أَنْتَ رَجُلٌ قَدْ قَرَأْتَ الْقُرْآنَ وَكَتَبْتَ الْحَدِيثَ، فَلِمَ لَا تَتَعَلَّمُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ مَا تَعْرِفُ بِهِ اللَّحْنَ حَتَّىٰ لَا تَلْحَنُ، قَالَ: وَمَنْ يُعَلِّمُنِي يَا أَبَا الْفَضْلِ؟ قَالَ: أَنَا يَا أَبَا نَصْرٍ، قَالَ: فَافْعَلْ قَالَ: قُلْ: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ بِشْرٌ: يَا أَخِي وَلِمَ ضَرَبَهُ؟ قَالَ: يَا أَبَا نَصْرٍ مَا ضَرَبَهُ، وَإِنَّمَا هَذَا أَصْلٌ وُضِعَ، فَقَالَ بِشْرٌ: هَذَا أَوَّلُهُ كَذِبٌ لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ.

(بَابُ الأَفْعَالِ)

إنما قدَّم بابَ الأفعال، لأنّ أكثرَ الأبوابِ التي يذكرُها مبنيةٌ علىٰ الأفعال.

وقوله: (الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ، نَحْوُ: ضَرَبَ ، وَيَضْرِبُ ، وَاضْرِبْ) يعني أنّ الأفعالَ محصورةٌ في هذه الأقسامِ الثلاثةِ التي ذكرها لا رابعَ لها.

وقوله: (فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الْآخِرِ أَبَدًا).

مثالُه: قامَ، وقعدَ، وانطلقَ، واستخرجَ، ونحوُ ذلك.

وقوله: (أَبَدًا)، **يعني**: ما لم يتصلْ به ضميرُ متكلم أو مخاطب، فإنّه حينئذٍ يكونُ آخره ساكنًا، نحو: ضربْتُ، وضربْنَا، وضربْتَ.

وكذلك إذا اتصلَ به واوُ ضمير الغائبينَ، فإنه يكونُ آخرُه مضمومًا. نحو: ضربُوا.

وقوله: (وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا): يريد بالجزم أن يكون مبنيًّا علىٰ السّكون، نحو: اقعُدْ، واضرِبْ، وانطلقْ، وهذا إذا كان آخرُه حرفًا صحيحًا.

وأمّا إذا كان آخرُه حرفَ علة، فهو مبنيٌّ علىٰ حذف آخره، نحو: اغزُ، واخْشَ، وارْم.

وقوله: (وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَىٰ الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ الَّتِي يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أَنَيْتُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا). يعني أنّ الفعلَ المضارع ما كان في أوّله أحد هذه الأحرف المجموعة في قولك: أَنَيْتُ، وهي (الهمزة)، وتدُلُّ علىٰ المتكلّم وحده، نحو: أعوذُ بالله. و(النُّون)، تدلُّ علىٰ المتكلّم وحده ومعه غيرُه، نحو: ﴿وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ﴾[البقرة:٣٠]، أو المتكلم المعظِّم نفسه، نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ﴾[يس:١٢]. و(الياء)، تدلُّ علىٰ الغائب، نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾[البقرة:٨]. و(التاء)، تدلُّ علىٰ المخاطبة، نحو: لم تر، وعلىٰ الغائب، نحو: ﴿يَوۡمَ تَجِدُ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ﴾[آل عمران:٣٠]، ومعنىٰ أَنَيْتُ: أدركْتُ.

وقوله: (وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا): يعني: أنَّ المضارعَ مرفوع أبدًا، نحو: يقومُ، وينطلق.

وقوله: (حَتَّىٰ يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ). يعني: حتى يدخلَ عليه ناصبٌ فينصبَه، أو جازمٌ فيُجزم به.

وقوله: (فَالنَّوَاصِبُ عَشَرَةٌ، وَهِيَ: أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ، وَلَامُ كَيْ، وَلَامُ الْجُحُودِ، وَحَتَّىٰ ، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ وَأَوْ).

والنّواصبُ في الحقيقة إنما هي: أنْ ولنْ وإذَنْ وكَيْ، وما بعدها إنما تَنصبُ بإضمار أنْ بعدها؛ ولكنْ يُنسبُ النّصبُ إليها تقريبًا للمبتدئ.

ومثالُ النّصب بـ(أنْ): نحو قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا﴾[البقرة:٢٨٢].

ومثالُ النّصب بـلَنْ: نحو قوله تعالىٰ: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا﴾[الحج:٣٧].

ومثالُ النّصب بـ إذنْ: إن تزرني إذنْ أكرمَك.

ومثالُ كَيْ: نحو قوله تعالىٰ: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ﴾[الحشر:٧].

ومثالُ لامِ كَيْ: قوله تعالىٰ: ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيۡكُمۡ﴾[الحج:٧٨].

ومثال لام الجحود، وهي اللام المؤكدة لكان المنفية: نحو: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[آل عمران:١٧٩].

ومثال حتىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يَأۡتِيَ وَعۡدُ ٱللَّهِۚ﴾[الرعد:٣١].

ومثال الجواب بالفاء: نحو قوله تعالىٰ: ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ﴾[المنافقون:١٠].

ومثال الجواب بـ أو، نحو قول الشاعر:

فقلتُ له لا تبكِ عيناكَ إنما   نحاولُ مُلْكًا أو نموتَ فنعذرا

ومثال الجواب بـ الواو: قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ﴾[آل عمران:١٤٢].

قوله: (وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا، وَلَامُ الْأَمْرِ وَالدُّعَاءِ، وَلَا فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَأَيٌّ، وَمَتَىٰ، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَأَنَّىٰ، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، [وَإِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً]) هذه الثمانيةَ عشرَ، منها ستةٌ تجزمُ فعلا واحدًا، وهي: لم، ولمّا، وألم، وألما، ولامُ الأمر والدعاء، ولا في النّهي والدعاء، وباقيها تجزمُ فعلين.

فمثالُ: (لمْ)، نحو: قوله تعالىٰ: ﴿لَمۡ تَكُنۡ ءَامَنَتۡ﴾[الأنعام:١٥٨].

ومثال الجزم بـ(لمّا): ﴿وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ﴾[آل عمران:١٤٢].

ومثالُ الجزم (أَلَمْ): ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ١﴾[الشرح].

وألم وألما، هي لم ولما دخلَتْ عليهما همزةُ الاستفهام، وإنما ذكرها مع همزةِ الاستفهام تقريبا للمبتدئ.

ومثالُ (ألمَّا)، نحو قول الشاعر:

علىٰ حين عاتبتُ المشيبَ علىٰ الصِّبا   فقلْتُ ألمَّا أصْحُ والشيبُ وازعُ

ومثالُ الجزم بـ(لامِ الأمر)، نحو قوله تعالىٰ: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ﴾[الطلاق:٧].

ومثالُ الجزم بـ(لامِ الدُّعاء): ﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾[الزخرف:٧٧].

والفرقُ بينَ الجزم والأمر والدّعاء: أنَّ الأمر لمن هو دونَك، والدُّعاء لمن هو أعلىٰ منك.

ومثالُ الجزم بـ(لا في النّهي)، نحو قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَخَفۡ وَلَا تَحۡزَنۡ﴾[العنكبوت:٣٣].

ومثالُ الجزم بـ(لا في الدعاء)، نحو قوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ﴾[البقرة:٢٨٦].

ومثالُ الجزم بـ(إنْ)، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤۡتِكُمۡ أُجُورَكُمۡ﴾[محمد:٣٦].

ومثالُ الجزم بـ(ما)، نحو قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ﴾[البقرة:١٠٦].

ومثالُ الجزم بـ(مَن)، نحو قوله تعالىٰ: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾[النساء:١٢٣].

ومثالُ الجزم بـ(مهما)، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ ١٣٢﴾[الأعراف].

ومثالُ الجزم بـ(إذْمَا)، نحو قول القائل: إذما تقم أقم معك.

ومثالُ الجزم بـ(أيّ): ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾[الإسراء:١١٠].

ومثالُ الجزم بـ(مَتَىٰ): متى تقم أقم معك.

ومثالُ (أيّان)، نحو قول الشاعر:

أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

ومثالُ (أيْنَ)، نحو قوله تعالىٰ: ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾[النساء:٧٨].

ومثالُ (أَنَّىٰ)، نحو قوله: أنىٰ تذهبْ أذهبْ معك.

ومثالُ (حَيْثُمَا)، نحو قول القائل: حيثما تذهبْ أذهبْ معك.

ومثالُ (كَيْفُمَا)، نحو قول القائل: كيفما تجلسْ أجلسْ معك.

بيّن المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ في هٰذه الجملة ما يتعلَّقُ بالأفعَالِ قِسمَةً وأَحكَامًا، فبيّن أنَّ (الْأَفْعَال ثَلَاثَة: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ).

فالماضي: ما دَلَّ علىٰ زَمَنٍ مَضَىٰ.

والأمرُ: ما دَلَّ علىٰ زَمَنٍ مُستقبل.

والمضارعُ: ما دَلَّ علىٰ حالٍ ومُستقبل.

وهٰذه الأَفعَالُ بأقْسَامِها الثّلاثة لها أَحْكَامٌ:

فأمّا المضارعُ فقد تقدَّم حُكْمُهُ الأصليُّ وهو: الرَّفعُ إذا تجرَّد منْ نَاصِبٍ، أو جَازِمٍ.

ثُمَّ ذَكَرَ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ ههُنَا حُكْمَ **الفِعْلِ المَاضِي** وفِعْلِ الأَمْرِ، وعادَ إلىٰ بيانِ الفِعْلِ المضارعِ.

فقال: (فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الْآخِرِ أَبَدًا) يعني: مبني دائما علىٰ الفتح. فمثلًا: (قامَ، وانْطَلَقَ، واسْتَخْرَجَ) هذه أَفْعَالٌ مَاضِيةٌ مَبْنِيَّةٌ علىٰ الفَتْحِ.

(وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا). ومَعْنَىٰ (الجزْمِ أنْ يكونَ مبنيًّا علىٰ السُّكونِ) هذا معناهُ علىٰ الرَّاجِحِ المُحَرَّرِ، وإنْ كانتْ عبارةُ المصنِّف تُوهِمُ خِلَافَ ذلك؛ لأنّ الجَزْمَ حُكْمٌ إعرابيٌّ للمُعرباتِ، والأمْرُ حُكْمُهُ البناء ولكنْ حَمَلَهُ الشَّارِحُ علىٰ المعنىٰ الرَّاجِحِ فقال: (أن يكون مبنيًّا علىٰ السّكون، نحو: اقعُدْ، واضربْ، وانطلقْ، وهٰذا إذا كان آخرُه حرفًا صحيحًا، أمّا إذا كان آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ فإنّه مَبْنِيٌّ علىٰ حَذْفِ آخره مثل: اغزُ، واخْشَ، وارْمِ)، فِعْلُ الأَمْرِمَبْنِيٌّ علىٰ حذْفِ آخره.

ويُعلَم بهذا أنَّ الماضي والأمْر حُكْمُهُما الإعرابُ أو البناءُ؟ البناءُ فهما دائما مبنيان، وأما الفعلُ

المضارِعُ فهو الذي يدخلُه الإعرابُ كما سبق.

قال: (وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَىٰ الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ الَّتِي يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أَنَيْتُ).

فإذا وُجِدَ فِي أوّلِ الفِعْلِ همزةٌ، أو نُونٌ، أو ياءٌ، أو تاءٌ فهو مضارِعٌ. قال مثل: (أعوذُ ونسبِّحُ ويقولُ وتجدُ) فهذه كلُّ كلمةٍ منها زِيدَتْ فِي أوّلِها حَرْفٌ من هذه الحُرُوفِ الأَرْبَعَةِ، ثُمَّ قال: (ومعنىٰ أَنَيْتُ: أدركْتُ) وهذا مِنْ محاسن الجَمْعِ فإنّ هذه الأَحْرُف يمكنُ جمْعُهَا فِي كلمةِ (**نَأَيْتُ**)، والنَّأْيُ هو البُعْدُ ولكنّه أعرضَ عنْ هذا طَلَبًا للمَعْنَىٰ المستحسنِ فقال: (ومعنىٰ أَنَيْتُ: أدركْتُ) الأمرَ الذي أطلُبُهُ، والجمعُ لا يُرَادُ به مُجَرَّدَ الجمع لذاته؛ بلْ إذا كانتْ الكلمةُ مُستحسنةً حُمِدَتْ، وإذا كانتْ مُستقبحةً هُجرتْ؛ فمثلًا أسماءُ الثلاثة الذين خُلِّفُوا وهم:(كَعْبُ بن مَالكٍ، ومُرَارَةُ بن الرَّبِيع، وهِلالُ بن أُميَّة) رضوان الله عليهم هؤلاء تجمعهم (**مكة**)، أو **هَكَمَ** أيهما أحسن؟ **مكة**. فتجمع أوّل كل حرفٍ منهم **مكة** الميمُ: لمرارة بن الربيع، الكافُ: لكعب بن مالك، الهاء لهلال بن أميّة.

قال: (وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا) أيْ المضارعُ مرفوعٌ أبدا إذا تجرّد من عاملٍ داخلٍ عليه، فإنْ دخلَ عاملٌ عليه فهو إمّا أنْ يكونَ ناصبًا، وإمّا أنْ يكونَ جازِمًا. فإذا دخلَ عليه ناصبٌ نصبه، وإذا دخلَ عليه جازمٌ جزمهُ فاقتضىٰ هذا أنْ يُبيِّنَ عواملَ النّصب، وعوامل الجزْمِ التي تدخلُ علىٰ الفِعْلِ المضارِعِ.

وعواملُ النّصب إذا دخلتْ علىٰ الفعل المضارِعِ نصبته. وعواملُ الجزْمِ إذا دخلتْ علىٰ الفعل المضارعِ جزمته وصارَ له علامةٌ بحسب نَوْعِهِ .

ذَكَرَ أنّ النَّواصبَ عَشَرَةٌ، وهذه النَّواصبُ العشرةُ تنْقسم إلىٰ ثلاثةِ أقْسَامٍ:

القِسمُ الأَوَّلُ: ما يَنْصِبُ بنفسِهِ اتّفاقًا، وهي: أَنْ.

القِسمُ الثّاني: ما يَنْصِبُ بنفسِهِ لا بغيره علىٰ الصّحيح وهي: لنْ، وإذنْ وكي.

القِسمُ الثّالث: ما يَنْصِبُ بغيره لا بنفسِه، وهي البقيّة فإنّها تنصبُ بإضمارِ (أنْ) بعدها فمثلاً:(ل وَلَامُ كَيْ، وَلَامُ الْجُحُودِ، وَحَتَّىٰ ، وَالْجَوَابُ بِالفَاءِ وَالْوَاوِ وَأَوْ)، النّاصبُ هو: أنْ مُضْمَرَةً فهي ناصبةٌ بغيرها لا بنفسها، وقدْ بيّن المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أمثلة كُلٍّ.

ومن ذلك - في المثال الأوّل- (قوله تعالىٰ: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾). (تَضِلَّ) فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ؛ لأنّه تقدَّم عليه ناصبٌ هو أنْ.

مثلاً: (قوله تعالىٰ: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا ﴾) (ينالَ) فعلُ مضارِعٌ منصوبٌ تقدّم عليه ناصبٌ هو (لنْ).

(قوله تعالىٰ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾). (يكونَ) فعلُ مضارعٌ منصوبٌ تقدّم عليه ناصبٌ هو كي.

(فقلْتُ له لا تبكِ عيناكَ إنما   نحاولُ مُلْكًا أو نموتَ فنعذرا)

(نموتَ)، فعلُ مضارعٌ منصوبٌ تقدّم عليه ناصبٌ هو أنْ مضمرةً النّاصب هنا ينصب بغيره لا بنفسه فهو جُعِلَ له الحُكم، والأصلُ أنّ النّاصب غيرُه.

ومما يُنَبَّهُ إليه فيما ذكر أن قوله: (ومثال الجواب بالفاء: نحو قوله تعالىٰ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾) شرْطُ الفاء أنْ يكون للسَّببية، فقوله: ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ يعني: كي أتصدَّقَ، فالفاءُ هنا للسببيّة.

و (أَوْ) شرطُها أنْ تكونَ بمعنىٰ (إلىٰ) فقوله: (أو نموتَ فنعذرا).أيْ: إلىٰ أنْ نموت فنعذرَا.

و(الواو) في قوله:(الجواب بـ الواو) شرطُها أنْ تكونَ للمعيّة.

ثُمَّ بعد ذلك أَتْبَعَ النَّواصبَ بالجوازِمِ فذكر أنّ الجوازمَ ثمانيةَ عشر، وهذه الجوازمُ الثّمانية عشر قسمان:

القِسْمُ الأوَّلُ: ما يَجْزِمُ فِعْلًا واحدًا، وهي: (**لَمْ، ولمَّا، وألَمْ، وألمَّا، ولامُ الطَّلب، ولا الطَّلب**)؛ والتّعبيرُ بالطّلب أجمعُ من الأمرِ والدُّعاء والنّهي والدّعاء فنستبدلُ كلمةُ الأمر والدّعاء والنّهي والدّعاء بكلمة الطّلب.

القِسْمُ الثّاني: أدواتٌ تجزمُ فعْلين، وهي بقيَّةُ هذه الأدواتِ: (**وإنْ، وما، ومَنْ، ... إلخ**)، تجزِمُ فعْلين يُسَمّىٰ الأَوَّلُ **فِعْلَ الشَّرطِ**، و يُسَمّىٰ الثّاني جَوابَ الشَّرطِ.

فمثلاً **في النّوعُ الأوَّلِ** وهو الذي **يجزم فِعْلًا** واحدًا، مثاله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ١﴾. (نشرحْ)، فعلٌ مضارعٌ مجزُومٌ جازِمُهُ دخولُ (ألمْ) عليه.

والنّوعُ الثّاني وهو إنْ، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾. (تُؤمنُوا) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ لتقدُّمِ (إنْ) عليه، ويسمَّىٰ هذا **فِعْلَ الشَّرطِ**، والفِعْلُ الثّاني (يُؤتكم) ويُسمّىٰ **جواب الشّرط أو جزاؤه** وتارةً يكونُ فِعْلاً، وتارةً يكونُ جملةً كما يُعْرَفُ في المطوّلاتِ، ومثَّلَ له صاحبُ الكتاب.

وهذا القِسْمُ الثّاني وهو **الأدواتُ التي تجزم فعلين** تنقسم إلىٰ أربعة أقسام:

القِسْمُ الأوَّلُ: حَرْفٌ باتّفاقٍ، وهو: (إنْ).

القِسْمُ الثّاني: حَرْفٌ علىٰ الرَّاجِحِ وهو: (إذْما).

القِسْمُ الثّالث: اسْمٌ علىٰ الرّاجِحِ، وهو: (مَهْما).

القِسْمُ الرّابع: اسْمٌ باتّفاقٍ، وهو بقيَّةُ أدواتِ هٰذا النّوعِ مثل: (ما، أي، متىٰ... إلخ).

وبه يُعْلَمُ أنّ الصّوابَ في التّعبير أنْ يُقالَ: **أدواتُ الجزْمِ** لا **حروف الجزْم** لأنّ منها ما هو اسْمٌ باتّفاق، أو علىٰ الرّاجح.

تَدْرِيبٌ عَلَى مَا شُرِحَ:

في التّدريب نقول: بيّن الفعل، وحكمهُ، ونوعهُ في المثال التالي:

- ❊ (جَاءَ الطّالبُ). أين الفعل؟. (جاء)، نوعه ماض، حكمه مبني علىٰ الفتح.
- ❊ (اكتُبِ الدرس). أين الفعل؟. (أكتب)، نوعه أمر، حكمه البناء علىٰ السّكون.

هذا تَدْرِيبُ الباب لذلك ينبغي أنْ يُكتبَ تدريباتٌ علىٰ الآجرومية هذه أنفعُ للطلبة من الشّرحِ الطّويلِ إذا تدرَّبَ علىٰ مقصودِ الباب وَعَاهُ، أمّا إذا لم يتدرّب علىٰ مقصود البابِ لم يَعِهِ. إذَا فُرِّقَ ذهنُه عنْ مقصود الباب فإنّه يكونُ كالذي لا يفهم شيئا مما يُقال، وهذا هو الواقع في بعض الدُّروس لأنّه يخرج عن مقصود الباب فلا يفهم الطّالب شيئًا وربما أَوْرَثَهُ عُسْرَ الفَنِّ عنده.

مثل الفرائض أَذْكُرُ أنني حضرْتُ عند أحدِ الشّيوخِ الأفاضلِ قديما وأوّل ما حضرْتُ في سنِّ الثانوي فكان «**شرح الرَّحبية**» كان يشرح الباب، ثم يأتي بمسألةٍ كاملةٍ نحن مثلًا أخذنا الزّوجة وعرفنا أن الزّوجة لها تارةً الربع، وتارةً الثمن فيأتي يقول: مسألة: "هلك هالكٌ عن زوجة وأمّ وأب وعمّ وابن أخ" اقسم المسألة؟ فيذكر قسمة الأب، والأم، ومن يُحجب، ومن لا يُحجب ونحن الآن ينبغي أن نعتني بضبط حال الزّوجة وما عداهُ يشتت الذِّهن، لذلك لم نفهم عندما كنّا نحضر حتىٰ أنّها أشبه بالألغاز لأنّ عقلك لم يَتَرَوّضْ علىٰ هذا الفنِّ بحيث يَعِي آخره ما زلت في المباني.

كذلك الذي يأتي مثلاً في بعض المسائل النّحوية ويُطَوِّلُ علىٰ الطلبة فيها خلافٌ؛ وخلافُ النّحويين طويلٌ تعرفون المدرسة الكوفية، والمدرسة البصرية فيطوِّل علىٰ الطلبة في الكلام علىٰ الإعراب، أو علىٰ شرح المعنىٰ مثلاً يطرد الكلام في الاسم الذي لا ينصرف يقول: "هو الممنوع من الصرف، والمانع من الصرف إمّا علتان وإمّا علة تقوم مقام العلتين، والعلتان تكون في سبعة مواضع، والعلّة تكون في موضعين ثم يطرد فيها، الطالب لم يفهم ما هو الممنوع من الصرف"، فإذا قلْت الممنوع من الصّرف هو الذي لا يُنَوَّنُ كفاه في المبادئ.

* * *

لما فرغ من مرفوعات الأفعال ومنصوباتها ومجزوماتها، شرع في الأسماء وبدأ بالمرفوعات لأنها عمدة الباب.

وقوله: (الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ).

وقد أفرد لكل منها بابا، وبدأ بباب الفاعل، فقال:

بعد أن فَرَغَ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ من بيانِ المقدِّماتِ شرعَ في بيانِ الأحكامِ المتعلِّقَةِ بالأسماءِ وهي: (الرّفعُ، والنّصبُ، والخفضُ)، وسيذكرُ مرفوعاتِ الأسماءِ فمنصوباتِ الأسماءِ فمخفوضاتِ الأسماء، وقد ذَكَرَ أنّ المرفوعاتِ سبعةٌ، وهذه السّبعةُ مقسومةٌ إلىٰ قسمين اثنين:

أحدهما: مَرْفُوعٌ مُسْتَقِلٌّ، وهو: (الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا).

والثّاني: مَرْفُوعٌ تابعٌ، وهو: (النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ).

والفرقُ بينهما أنّ المرفوع المستقلَّ لا يخرج عن الرّفع أبدًا، أمّا التّابع فهو بحسب سابقه فقد يكونُ مرفوعًا، وقد يكونُ منصوبًا، وقد يكون مخفوضًا.

* * *

أيْ هذا بابٌ ذكرَ فيه بعضَ أحكام الفاعل.

وقولُه: (الْفَاعِلُ: هُوَ الاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ).

فُهِم منه أنّ الفاعلَ لا يكونُ إلا اسمًا، ولا يكونُ فعلاً، ولا حرفًا.

وفُهِم من قوله: (الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ): أنّ الفاعلَ لا يكونُ إلا متأخرًا عن فعله، ولا يتقدَّمُ عليه.

وقولُه: (وَهُوَ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، ....، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ، ...).

يعني: أنَّ الفاعلَ منحصرٌ في قسمين: ظاهرٍ ومضمرٍ.

ثم مثَّل الظاهرَ بأربعة مُثُل:

الأول: (قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ). فأتىٰ بالفاعل مفردًا، ونوَّع الفعلَ إلىٰ نوعين: ماضٍ وهو قامَ، ومضارعٍ وهو يقومُ.

الثاني: (وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ)، فأتىٰ بالفاعل مثنىٰ، ونوّع الفعلَ أيضًا إلىٰ ماضٍ ومضارع.

والثالث: (وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ)، فأتىٰ بالفاعل جمعًا، ونوّع الفعلَ أيضًا إلىٰ نوعين: ماضٍ ومضارع.

الرابع: (قَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ)، فأتىٰ بالفاعل من الأسماء الخمسة، فهذا كله تقريب منه للمبتدئ.

وقوله: (وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبَتْ، وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ).

فالفاعل في هذه الْـمُثُل كلِّها ضميرٌ، وهو مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، فالتّاء في (ضَرَبْتُ)، ضميرُ المتكلِّم وحده، و(نا) في (ضربْنا) ضميرُ المتكلِّم ومعه غيرُه، أو المتكلِّم المعظّم نفسَه، والتّاء المفتوحةُ في(ضربْتَ) للمخاطب المفرد المذكر، والتّاء المكسورةُ في (ضربْتِ)، للمخاطبة المفردة المؤنثة، والضمير في (ضربتُما) للمثنى مذكرًا كان أو مؤنثًا، والضمير في(ضربتم)، للجمع المذكر، و الضمير في(ضربْتُنَّ) لجمع المخاطبات المؤنثات.

والضمير في (ضرب)، للواحد الغائب المذكر، والضميرُ فيه مستتر؛ فإذا قلتَ: زيدٌ ضربَ، ففي ضربَ ضمير مستترٌ تقديرُه هو، ولا يُتكلَّم به؛ فلو قلتَ: زيد ضربَ هو، لم يكنْ هو فاعلاً بضرب، بل توكيدٌ لذلك الضمير المستتر، الذي هو الفاعل. وكذلك ضربت. إذا قلت: هند ضربَتْ، ففي ضربَتْ ضميرٌ مستترٌ هو الفاعل، ولا يجوزُ إظهاره.

والألفُ في (ضرَبا)، للمثنّى الغائبَين. والواو في (ضربوا)، للجمع الغائب. والنُّون في (ضربْنَ)، للجمع الغائب المؤنث. وكان حقُّه أنْ يقولَ بعد ضربَا، ضربَتَا، كما قال بعد بعد ضربَ، ضربَتْ، لأنّ الفعلَ إذا أُسندَ إلى ضمير التثنية المؤنث لحقه التاء. نحو: الهنْدات ضربَتَا.

بدأ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ يُبيِّنُ المرفوعاتِ واحدًا واحدًا، وابْتَدَأَ **بالفاعل** وعرَّفه بقوله: (الْفَاعِلُ: هُوَ

الاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ)، فهو اسْمٌ فليس فِعْلًا ولا حَرْفًا، وهو مرفوعٌ فلا يكونُ منصوبًا ولا مخفوضًا، وقوله: (قَبْلَهُ فِعْلُهُ) أيْ: يتقدَّمُهُ فِعْلٌ كقولك:(قامَ زيدٌ) فيكونُ (زيدٌ) فاعلٌ لأنّه تقدَّمَهُ فِعْلُهُ، وعِيبَ علىٰ الحُدُودِ التي ذَكَرَهَا صاحبُ المقدِّمة أنّه يذكرُ الأحكامَ فيها، فالرّفعُ، والنّصبُ، والخفضُ أحكامٌ، والأصلُ أنّ الأحكامَ لا تُدْخَلُ في جُمْلَةِ الحُدودِ كما قال في «السُّلم المنورق»:

وعِنْدَهُمْ(١) مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ   أَنْ تُدْخَلَ الأَحْكَامُ في الحُدُودِ

فكان ينبغي أنْ يقولَ: (هو الاسْمُ المذكورُ قبلَهُ فِعْلُهُ).دُونَ ذِكْرِ كلمةِ (المرفوعِ) لأنّها حُكْمٌ.

وأَوْضَحُ منْ هذا أنْ يُقَالَ: **هو الاسْمُ الذي تعلّقَ به الفِعْلُ، أو قَامَ به**؛ مثل: (ماتَ زيدٌ) تعلّق به الفِعْلُ لم يَقُمْ بالفعل الموت.

ثُمَّ ذكر بعد ذلك أنَّ الفاعلَ (عَلَىٰ قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ).

المقصودُ بالظاهِرِ: المُبَيَّنُ الواضِحُ، والمضمرُ: الضمير، وكان الأَوْلَىٰ في القِسْمَةِ أنْ يُقَالَ إنّه علىٰ قسمين:

أحدهما: الصَّرِيحُ.

والثّاني: المقدَّرُ.

فالصَّريحُ هو الظاهرُ، والمضمرُ إمّا أن يكونَ اسْمًا، وإمّا أنْ يكونَ ضميرًا.

والمُقَدَّرُ هو المستتر، مثْلُ: (خُذ) الفاعلُ ضميرٌ مستترٌ تقديرُه أنت، أمّا الصَّريحُ فهو الظاهر في نحو قولك: (قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ)، أو مضمرٌ نحو قولك: (ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ)، فهذه الضمائرُ هي الفاعلُ كَأَوَّلِهَا. مثلاً:(ضَرَبْتُ) الفاعلُ هنا ضميرُ المتكلِّم.

الضمائرُ التي ذكرها ظاهرةٌ ليستْ من الإِعْرَابِ المقدَّرِ، فالفِعْلُ لا بُدَّ له منْ فاعلٍ إمّا أنْ يكونَ صريحًا، وإمّا أنْ يكونَ مقدَّرًا، والظاهرُ إمّا أنْ يكونَ اسمًا، وإمّا أنْ يكونَ ضميرًا كما مَثَّلَ.

ثُمَّ قال في بيانِهِ للأمثلة: (فلو قلتَ: زيد ضربَ هو، لم يكنْ هو فاعلاً بضرب، بل توكيدٌ لذلك الضمير المستتر، الذي هو الفاعل).يعني: ضَرَبَ هو أَصْلُ الكلام (ضَرَبَ هُوَ هو) هو التي استترَتْ هي الفاعل، فالفاعلُ هنا ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ (هو)، أمّا هو الظاهرة توكيدٌ للفاعِلِ، وهذا البابُ يَعْرِفُ فيه الإنسانُ حقيقةَ الفاعِلِ وأنّه ما قَامَ بالفِعْلِ أو تعلَّقَ به، مثلاً:

❊ (رَفَعَ الطّالبُ الكتابَ عن الأرضِ).

استخرج الفاعل وبيّن علّته؟ الفاعلُ: الطالبُ. علّته: لأنّه هو الذي قَامَ بالفِعْلِ.

❊ (ارْفَعِ الكتابَ عن الأرضِ) الفاعل: ضميرٌ مستترٌ تقديرُه أنت. الدليل: لأنَّه هو الذي تعلّق به الفِعْلُ يعني المأمورُ بأنْ يرفعَ الكتابَ عن الأرضِ.

---

(١) يعني: عند علماء المنطق.

(بَابُ الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ)

إنما أتى بهذا البابِ عقيب بابِ الفاعل، لأنَّ حكمه حكمُ الفاعل في وجوه كثيرة.

وقوله: (وَهُوَ الاسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ).

يعني: أنَّ المفعولَ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، إنما يكونُ مرفوعًا إذا لم يكنْ معه فاعله، ولذلك قيل فيه: المفعولُ الذي لم يسمَّ فاعلُه، أي لم يذكرْ فيه فاعلُه، فلو ذُكر الفاعلُ لكانَ المفعولُ منصوبًا.

وقوله: (فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ).

يعني أنَّك إذا أردْتَ أن تبنيَ الفعلَ لما لم يُسمَّ فاعلُه، فلابدّ أن تغيّر أوله والذي قبلَ آخره. فإنْ كان الفعلُ ماضيًا، ضَممتَ أوله وكسرْتَ ما قبلَ آخره، فتقولُ: في ضرَبَ: ضُرِبَ.وفي استخرَجَ: اسْتُخْرِجَ. وفي شَرِبَ: شُرِبَ. فالكسرةُ التي في الراء في شَرِب، غيرُ الكسرةِ التي في شُرِب.

قوله: (وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ).

فتقولُ في يَضرِبُ: يُضرَب، وفي يَستخرِج: يُستخرَج، وفي يَشرَب: يُشرَب. فالفتحة التي في يَشرَبُ، غيرُ الفتحةِ التي في يُشْرَب.

قوله: (وَهُوَ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ).

هذا مثلُ ما تقدّم في الفاعل.

وقوله: (فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأُكْرِمَ عَمْرٌو، وَيُكْرَمُ عَمْرٌو).

فضُرِبَ: فعلٌ ماضٍ، مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله، فضُمّ أولُه وكُسِرَ ما قبل آخره، وزيدٌ: مفعولٌ لما لم يُسمَّ فاعلُه، ويُضرَبُ: فعلٌ مضارعٌ لما لم يُسمَّ فاعلُه لانضمام أوله وفتح ما قبلَ آخره، وعمرٌو: مفعولٌ لما لم يُسمَّ فاعلُه. ونحو ذلك: ضُرِبَ الزّيدان، ويُضرَب الزيدان، وضُرِبَ الزيدون، ويُضرَبُ الزيدون، وأُكرِم أخوك، ويُكرَم أخوك.

وقوله: (وَالْمُضْمَرُ..، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبْتُ، وَضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ).

ومثله: (ضُرِبْتِ، وضُرِبتما، وضُربتم، وضُرِبْتُنَّ، وضُرِب، وضُرِبَتْ، وضُرِبا، وضُرِبَتَا، وضُربوا، وضُرِبْنَ). وإنما اقتصر علىٰ الأمثلة الثلاثة دون ما بقي، لتقدّمها في باب الفاعل.

ولا يظهر في المضمرات إعرابٌ لأنّها مبنيةٌ كما تقدّم في الفاعل.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ هٰهنا المرفوعَ الثّاني من **مرفوعات الأسماء**، وهو الذي أشار إليه بقوله: (**بَابُ الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ**)، وهذا هو اللَّقَبُ الموضوعُ قَدِيمًا عند المتقدّمينَ، أمَّا المتأخرونَ فقد تواطؤُوا علىٰ تسميته بـ:"نَائِبِ الفَاعِلِ"،و إنّما سَمَّاهُ المتقدّمون المفعولَ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه لأنّه في الأصْل كان مفعولاً فلما حُذِفَ **الفاعلُ** قام مَقَامَهُ كقولك: (أَجَابَ اللهُ الدُّعَاءَ)، فإذا بُنِيَ لِلْمَجْهُولِ: (أُجِيبَ الدُّعَاءُ) صار (الدُّعَاءُ) مَفْعُولاً نائبًا عن الفَاعِلِ، ثُمَّ اصْطَلَحَ المتأخّرون علىٰ تسميته **بِنَائِبِ الفَاعِلِ**.

وبيّن المصنف رَحِمَهُ اللهُ حقيقة نَائِبِ الفَاعِلِ فقال: (هُوَ الاسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ مَعَهُ فَاعِلُهُ)، وسَبَقَ أنَّ هٰذا الحَدَّ يُنْتَقَدُ لأنّه أُدْخِلَ فيه الحُكْمُ فالأَوْلَىٰ أنْ يُقالَ في تَعْرِيفِهِ: (هو الاسْمُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه). يعني لم يُذْكَرْ الفَاعِلُ فيه، وإنّما أُنِيبَ المفْعُولُ منزلَةَ فاعلِهِ.

ثُمَّ اسْتَطْرَدَ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ فبيَّن كيفية بِناء الفِعْلِ للمَجْهُولِ أيْ: **لنَائِبِ الفَاعِلِ** فقال: (فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ).فمثلًا (ضَرَبَ) يُضَمُّ أوّلُها ويُكْسَرُ ما قَبْلَ آخِرِهَا فتصِيرُ (ضُرِبَ)، فإذا أردْتَ أنْ تَضْرِبَ مثالًا في (ضَرَبَ) قلْتَ: ضَرَبَ الجهْلُ أَطْنَابَهُ. (الجهْلُ) فاعلٌ، فإذا أردْتَ أنْ تَبْنِيَ (ضَرَبَ) للمفعول تقولُ:(ضُرِبَتْ أَطْنَابُهُ)، فضممْتَ الضّاد وكسرت ما قبلَ الآخر.

قوله: (وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ). فمثلاً:(يَستخرِج) تَضُمُّ أوَّلَهُ وتفتحُ ما قبلَ آخره فيصير(يُستخرَج). كقولك مثلاً: يُستخرَجُ الحقُّ. (يُستخرَجُ) أُقِيمَ فِعْلًا لنائبِ الفَاعِلِ بهذا البناء وهو الذي يُقالُ له **المبنيُّ للمجهول** يعني: المبنيُّ لنائبِ الفاعل، ويكونُ حُكْمُ ما بعدها الرَّفْعُ علىٰ أنّه نائبُ فاعل.

فمثلاً إذا قلْتَ في الأمثلةِ التي ذكرَها (ضُرِبَ زيدٌ..، وأُكْرِمَ عمْرٌو) فإنّك تقولُ:

(ضُرِبَ زيدٌ).(زيدٌ) اسْمٌ مرفوعٌ لأنّه نائبُ فاعل

(أُكْرِمَ عَمْرٌو). (عَمْرٌو) مرفوعٌ لأنّه نائبُ فاعلٍ.

وجعَلَ الفِعْلَ علىٰ ما يُوافِقُ حال البناءِ فـ:(ضُرِبَ) أصلُها (ضَرَبَ) ضُمَّ أوّلُها وكُسِرَ ما قبلَ آخرِها.

ونائبُ الفاعلِ علىٰ قسمين:

قَسَّمَهُمَا كتَقْسِيمِ الفاعلِ المتقدِّم، وهذه القِسْمَةُ كما تقدَّم هي للاسْمِ الصَّرِيْحِ، فتارةً يكون ظاهرًا، وتارةً يكون ضميرًا.

فالظاهر:كزيدٍ وعمرٍو في الأمثلةِ التي ذكرَها (ضُرِبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأُكْرِمَ عَمْرٌو، وَيُكْرَمُ عَمْرٌو).

❖ **والمضمر**: نحوُ قوْلِكَ نحو قولك: (ضُرِبْتُ، وَضُرِبْنَا، وَضُرِبتَ). وبقيَّةُ الأمثلة تابعةٌ لما سَلَفَ لأنَّ البابَ واحدٌ فجميعُ الضمائرِ تُضافُ إلىٰ ما يحتاج من حكمها، ويُحكم بها إذا كان فاعلاً أو نائبَ فاعلٍ، أو غيره.

ثُمَّ قال: (ولا يظهر في المضمرات إعرابٌ لأنّها مبنيةٌ).يعني: الضمائر مبنية.

قاعدة: كلُّ ضميرٍ فهو مَبْنِيٌّ.

مثلاً: (ضُرِبْتَ). التاءُ هي نائبُ الفاعل مبنيٌّ علىٰ الضمِّ لأنّه ضميرٌ.

وهذا آخِرُ التَّقْرِيرِ عَلَى المَجْلِسِ الأَوَّلِ مِنْ شَرْحِ مُقَدِّمَةِ ابْنِ أَجُرَّام للمَكُّودِيِّ رَحِمَهُ اللهُ بِمَا يُنَاسِبُ المَقَامَ وَيَفْتَحُ البَابَ لِلْفَهْمِ وَالإِفْهَام، وَيُوصِلُ بِإِذْنِ اللهِ إِلَى بُلُوغِ المَرَام.

نَسْأَلُ اللهَ التَّوْفِيقَ والسَّدَادَ لِلْجَمِيعِ.

المجلس الثاني

الحمد لله ربّ العالمين رَبِّ السّموات وربِّ الأرض رَبِّ العرش العظيم، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّدًا عبده ورسوله صلىٰ الله عليه و علىٰ آله وصحبه أجمعين وسلّم تسليمًا مزيدًا.

أمَّا بعد، فهذا هو **المجلس الثاني** من **الدرس الثالث** من برنامج **اليوم الواحد السادس**، والكتاب المقروء فيه هو (**شرح المقدّمة الأَجُرَّامِيَّةِ**) للعلامة المَكُّودِي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ، وقد انتهىٰ بنا القول إلىٰ باب المبتدأ والخبر.

(باب المبتَدَأُ وَالْخَبَرُ)

قوله: (الْمُبْتَدَأُ: هُوَ الاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ) يعني بالعوامل: نواسخ الابتداء، وغيرها من العوامل، كقولك: قامَ زيدٌ، فزيدٌ اسمٌ مرفوع، لكنّه غيرُ عارٍ من العوامل، لأنّ (قام) عامل، وكذلك: كانَ زيدٌ قائمًا، فزيدٌ ليس بمبتدأ، لأنّه ليس عاريًا من العوامل.

وقولُه: (وَالْخَبَرُ: هُوَ الاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ) يعني: أنّ الخبرَ مرفوعٌ أيضًا، وهو مُسْنَدٌ إلىٰ المبتدأ، أيْ مخبرٌ به عنه. ثم مثّل ذلك فقال: (نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ). فـ(زيدٌ) مبتدأ، لأنّه اسمٌ مرفوع عارٍ من العوامل اللفظيّة. و(قائمٌ) خبره، لأنّه اسمٌ مرفوعٌ مُسْنَدٌ إلىٰ المبتدأ. ومَثَّل ذلك أيضًا بالمثنىٰ والمجموع فقال: (وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُون قَائِمُونَ).

فالزّيدان: مبتدأ لأنه اسمٌ مرفوع عارٍ من العوامل، وقائمان: خبرُه لأنه اسم مرفوع مُسْنَدٌ إليه، وكذلك (الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ).

وقولُه: (وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ، فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ) يعني المثُل المتقدمةُ ظاهرة، لأنّ المسندَ إليه ظاهر.

وقولُه: (وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: أَنَا ، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ).

واعلم أنَّ المبتدأ إذا كان مضمرًا، يكون محصورًا فيما ذُكر. فـ(أنا): ضميرُ المتكلم وحدَه.و(نحن): ضميرُ المتكلم ومعه غيرُه، أو المعظّم نفسه.و(أنتَ): ضميرُ الواحد المُخاطب المذكّر. و(أنتِ): ضمير الواحدة المخاطبة المؤنثة.و(أنتما): ضمير المخاطب المثنىٰ، ويشترك فيه المذكرُ والمؤنث.و(أنتم): للمخاطبينَ. و(أنتنّ): للمخاطبات المؤنثات. و(هو): للواحد الغائب. و(هي): للواحدة الغائبة. و(هما): للاثنين الغائبين، ويشترك فيه أيضًا المذكر والمؤنث. و(هم): للغائبين المذكرينَ. و(هنّ): للغائبات المؤنثات.

وقوله: (نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ). فـ(أنا): مبتدأٌ، و(قائمٌ): خبرُه.

وكذلك: (نَحْنُ قَائِمُونَ)، فـ(نحن): مبتدأ، و(قائمون): خبرُه.

وقوله: (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) استغنىٰ بتمثيل المتكلّم عن تمثيل ما بقي، ومثالُه: أنتَ قائمٌ، وأنتِ قائمةٌ وأنتما قائمان ويشترك.

فيه المذكرُ والمؤنث، نحو أنتما قائمتان إذا خاطبت المؤنثين، وأنتم قائمون، وأنتنّ قائماتٌ، وهو قائمٌ، وهي قائمةٌ، وهما قائمان في المذكر، وقائمتان في المؤّنث، وهم قائمونَ، وهنّ قائماتٌ. والمبتدأ في هذه الوجوه كلِّها مبني، لا يظهرُ فيه إعراب، لأنّ الضمائرَ كلَّها مبنية.

قولُه: (وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ).

فالمفردُ في هذا الباب: ما ليس بجملة ولا شبيهٍ بها. وغيرُ المفرد: الجملةُ وشِبْهُهَا، وهو الظَّرْف والجارُّ والمجرور.

وقوله: (فَالْمُفْرَدُ نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ).

فزيدٌ: مبتدأ، وقائمٌ: خبره.وهو مفردٌ، لأنه ليس بجملة.

وكذلك: الزّيدانِ قائمانِ، والزَّيدون قائمون، والهنداتُ قائماتٌ. فالخبر في هذه المثُل كلِّها مفرد، وإنْ كان مثنىٰ أو مجموعًا، لأنه ليس بجملة.

وقوله: (وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْجَارُّ وَالْمَجْرُورِ، وَالظَّرْفُ، وَالفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ)

فالظرفُ والجارُّ والمجرور شبيهان بالجملة وهما متعلقان بمحذوف، وتقديره كائن، أو مستقر، أو كان، أو استقر. ويرجعان في التقدير إلىٰ المفرد إنْ قُدِّر كائن أو مستقر، إلىٰ الجملة إن قدر كان أو استقر. فكان واستقرّ فعلٌ وفاعلُه ضميرٌ مستتر يعود علىٰ المبتدأ، فهي جملةٌ فعلية.

وقوله: (وَالفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ) هذه هي الجملةُ الفعلية.

وقوله: (وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ) هذه هي الجملة الاسمية.

ثم مثَّل الأربعة التي ذكرها، فقال:

(زَيْدٌ فِي الدَّارِ): هذا مثالٌ لوقوع الخبر في الجارِّ والمجرور.

(وَزَيْدٌ عِنْدَكَ): هذا مثالٌ لوقوعه في الظرف.

(وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ): فهذا مثال لوقوعه في الفعل مع فاعله، وقد تقدّم أنّ تلك تسمّىٰ الجملة الفعلية.

(وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ): هذا مثالٌ لوقوعه بالمبتدأ مع خبره، وتسمّىٰ أيضًا الجملة الاسمية، فزيدٌ: مبتدأٌ أوّل، وجاريتُه: مبتدأٌ ثانٍ، وذاهبةٌ: خبرٌ للمبتدأ الثاني، والجملةُ من المبتدأ الثاني وخبره، في موضع رفع خبر المبتدأ الأول . ولابدَّ في الجملة إذا وقعت خبرًا للمبتدأ، اسمية كانت أو فعلية، من ضمير فيها يعودُ علىٰ المبتدأ. فالضميرُ في الجملة الفعلية: الهاءُ من أبوه. وفي الجملة الاسمية: الهاءُ من جاريته.

أَوْرَدَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ ههُنا المرفوعَ الثّالثَ والرّابعَ عند النُّحاةِ، وهما: (المبتدأُ والخبرُ)، وعامَّةُ

النُّحاةِ يَبْتَدِئُونَ في سَرْدِ المرفوعاتِ بتقديمِ **المُبتدأ والخبر** ويُؤخرُونَ ما عَدَاهَا، ولعلَّ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ رَاعَىٰ حال المبتدئ لِتَعلُّقِ ما بعد هذا الباب بـ: (**المبتَدَأ والْخَبر**)؛ فإنّه ذَكَرَ ههُنَا المُبتدأَ والخَبرَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِذِكْرِ النَّوَاسِخِ، وهي العَوَامِلُ التي تَدْخُلُ علىٰ **المبتدأِ والخَبَرِ** فتُوجِبُ له أَحْكَامًا منها الرَّفعُ كما سيأتي، فلأَجْلِ تَعَلُّقِ البابِ الآتي بالمُبتدأِ والخبرِ أَخَّرَ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ المبتدأَ والخبرَ في السِّيَاقِ خِلافًا لما عليه جماهيرُ النُّحاةِ، والحَامِلُ عليه هُوَ رِعَايَةُ المقَام، ومِنْ مَحَاسِنِ التَّعْلِيمِ رِعَايَةُ المقَامِ، وقدْ ذَكَرَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الجُمْلَةِ أنَّ المُبتدأَ والخبرَ هما مرفوعان، ويطَّرِدُ هذا الحُكْمُ إذا وُجِدَا بأَيِّ حالٍ.

ثُمَّ عَرَّفَ المبتدأَ والخبرَ فقَالَ في المبتدأ هو: (هُوَ الاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ). وقَالَ في الخَبَرِ: (هُوَ الاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ).

وسَبَقَ أنْ عَرَفْتُمْ أنَّ حُدُودَ الأَجُرَّامِيَّةَ انْتُقِدَتْ بِإِدْخَالِ الأَحْكَامِ فيها، لأَنَّ المتقرِّرَ في عِلْمِ المنطقِ أنَّ الحُكْمَ علىٰ الشيءِ لا يدخل في حَدِّهِ، ولذلك قال صاحبُ «السُّلَمِ المُنَوْرَقِ»:

وعِنْدَهُمْ⁽¹⁾ مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ أَنْ تُدْخَلَ الأَحْكَامُ في الحُدُودِ

فكان ينْبَغِي إِخْرَاجُ الحُكْمِ منْ هذا الحَدِّ فيُقَالُ في **المبتدأ**: (هو الاسْمُ العَارِي عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ).

ويُقَالُ في الخَبَرِ: (هو الاسْمُ المُسْنَدُ إِلَيْهِ)، وإذَا عُلِمَ هذا فإنَّهُ يُعْلَمُ منْ هذا السِّيَاقِ: أنَّ المبتدأَ والخبرَ هما اسْمَانِ فلا يَكُونَانِ أَبَدًا فِعْلاً، ولا حَرْفًا.

وقولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ). بيّنَهُ الشّارِحُ بقولِه: (يعني بالعوامل: نواسخَ الابتداء، وغيرها من العوامل)، فيكونُ المبتدأُ مُتَجَرِّدًا منْ كُلِّ عَامِلٍ لَفْظِيٍّ مُؤَثِّرٍ فيه، بلْ يكونُ مرفوعًا **بالابْتِدَاءِ** علىٰ القوْلِ المشهورِ عند النُّحَاةِ، فالعاملُ الذي أوْجَبَ له الرّفعَ هو **الابْتِدَاءُ** دون عاملٍ آخرَ مُؤَثِّرٍ فيه، وهذا معنىٰ قولِهم: (الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ)، أيْ: الذّي لم يَتَقَدَّمْهُ شَيْءٌ من العوامِلِ التي تُؤَثِّرُ فيه حُكْمًا.

وأمّا الخَبَرُ فـ:(هو الاسْمُ المُسْنَدُ إِلَيْهِ)، أيْ: المُسْنَدُ إلى المُبْتَدَأِ، وبيّن الشّارِحُ مَعْنَىٰ هذا بقولِهِ: (أيْ مخبرٌ به عنه)، فالخَبَرُ هو اسْمٌ يُخْبَرُ به عن المُبتدأِ، و يُبَيِّنُ ذلك المثالُ فقد قال: (نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ)، فمثلاً: الكلمةُ الأُوْلَىٰ (زَيْدٌ) **مُبْتَدَأٌ**، وعِلَّةُ ذلك أنّها اسْمٌ عَارٍ عن العَوَامِلِ اللَّفْظِيةِ، وقولُك: (قَائِمٌ) هي **خَبَرٌ** لأنّها اسْمٌ مُسْنَدٌ إلىٰ المبتدأِ، ومثَّلَ ذلك أيضًا بالمثنّى والمجموعِ فقال: (وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ).

فيكون: (الزيدان والزيدون) مبتدأٌ لأنّه لم يتقدَّمْهُ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ، ويكونُ: (قائمان وقائمون) خبرٌ لأنّه أُسْنِدَ إلىٰ المُبْتَدَأِ، فإذا وُجِدَ هذا الوَصْفُ في هذا أو ذاك حُكِمَ علىٰ الأوّلِ بأنّه مُبْتَدَأٌ، وحُكِمَ علىٰ الثّاني

---

(١) يعني: عند علماء المناطقة.

بأنّه خَبَرٌ.

ثُمَّ بيّن رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ قِسْمَةَ **المُبْتَدَأِ** وهي قِسْمَةٌ نَظِيرَةٌ لِقسْمَةِ الفَاعِلِ ونائِبِ الفاعِلِ مِنْ كونهمَا ينقسمان إلىٰ قسمين:

الأول: الظَّاهِرُ كـ:(زَيْدٍ).

والثّاني: المُضْمَرُ، والمُرَادُ به الضَّمَائِرُ وذكر منها هنا: (أَنَا ، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، ... إلخ).

وبيّن الشّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ مَوْرِدَ كلِّ ضميرٍ مِنْهَا، فمثلاً قال: (فـ(أنا): ضميرُ المتكلم وحدَه)، وقال أيضًا: (و(أنتم): للمخاطبينَ)، وقال:(و(هنّ): للغائبات المؤنثات).

والضمائرُ كيفمَا دَارَتْ وهي تزيدُ عن السّتينَ لا تَخْرُجُ عن ثلاثةِ أنواعٍ:

النوعُ الأوَّلُ: ضمائرُ المتكلِّم، وهي الضمائرُ التي يُعَبِّرُ بها المتكلِّمُ عن نفْسِهِ.

النوعُ الثّاني: ضمائرُ المخاطَبِ، وهي التي يُوَجِّهُ بها المتكلِّمُ الخِطَابَ إلىٰ غيره.

النوعُ الثّالث: ضمائرُ الغَيْبَةِ، وهي التي يُوَجَّهُ فيها الكلامُ إلىٰ غائِبٍ.

وفي كُلٍّ كلماتٌ عِدَّةٌ، فمثلاً (نَحْنُ) ضَميرُ متكلِّمٍ أمْ مخاطَبٍ أم غَيْبَةٍ؟

ضميرُ متكلِّمٍ عَبَّرَ بها عن نفسه وغيرِهِ، ومثلاً قوله: (أَنْتُمَا) ضميرُ مخاطَبٍ لأنّ الكَلامَ يُوَجَّهُ فيه إلىٰ مُخَاطَبٍ حَاضِرٍ غيره، أمّا (هُمْ) فهو ضميرُ غَيْبَةٍ لأنّ الكَلامَ يُوَجَّهُ فيها إلىٰ غَائِبٍ كقولنا: (هُمْ غائبونَ عن الدّرسِ) الضميرُ هنا متعلِّقٌ بغائب.

ثُمَّ ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ تمثيلاً للضمائرِ بقوله: (أَنَا قَائِمٌ ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ).

(أَنَا قَائِمٌ). (أنا) مبتدأٌ العلّةُ لأنّه عَارٍ عن العوامِلِ اللّفظية، (قَائِمٌ) خبرٌ لأنّه اسْمٌ مُخْبِرٌ عن المبتدأ.

ثُمَّ قال: (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) يعني ما كان نظيرًا لهذه الأمْثِلَةِ مِنْ أنواعِ الضّمائرِ كـ:(أنت قائم، وأنتما قائمان...إلىٰ آخر ما ذكر).

وسَبَقَ أنْ عرفتُم أنّ الضمائرَ حُكْمُهَا البناءُ فتكونُ مبنيّةً، وتكونُ في محلِّ رَفْعٍ، فمثلاً:

❖ (أنا قَائِمٌ).(أنا) ضميرٌ مبنيٌّ في محلِّ رفع.

❖ (أنت حَاضِرٌ).(أنت) ضميرٌ مبنيٌّ في محلِّ رفْعٍ.

ثُمَّ بيّن بعدَ ذلك أنّ الخبرَ يَنْقَسِمُ إلىٰ قسمين فقال: (وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ)، وبيّن الشّارِحُ معنىٰ المُفْرَدِ فقال: (فالمفردُ في هذا الباب: ما ليس بجملة ولا شبيهٍ بها)، وبيّن غيرَ المُفْرَدِ فقال: (وغيرُ المفرد: الجملةُ وشِبْهُهَا، وهو الظّرْفُ والجارُّ والمجرور). ومعنىٰ **شِبْهِ الجُمْلَةِ** أيْ: "الذي يَدُلُّ علىٰ مَعْنًىٰ تَامٍّ تقريبًا"، لأنّ شَرْطَ الجُملةِ أنْ تكونَ مُفِيْدَةً لمعنًىٰ تامٍّ، وشِبْهُ الجُمْلَةِ مُقَارِبٌ لها في أدَائِهِ معنًىٰ تامًّا فسُمِّي بشبه الجُملةِ كما سيأتي في أنواعِه.

قال (فَالْمُفْرَدُ نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ). ومثلُهُ: (الزَّيدانِ قائمانِ، والزّيدونَ قائمونَ) فهنا الخبرُ وهو

(قائمٌ، وقائمانِ، وقائمونَ) كلُّها مُفْرَدٌ، لأنّها ليستْ جّملةً ولا شِبْهَ جُمْلَةٍ.ليس المرادُ بالمُفْرَدِ الذي يُقابِلُ الجَمْعَ والمثنّىٰ، وإنّما المُفْرَدُ الذي يُقَابِلُ الجُمْلَةَ وشِبْهَ الجُمْلَةِ.

ثُمَّ قال: (وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْجَارُّ وَالْمَجْرُورِ، وَالظَّرْفُ، وَالفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ)، ويَجْمَعُ هذا أنْ تقولَ: إنّ الخبرَ غيرَ المفردِ نوعان:

النوعُ الأَوَّلُ: الجُمْلَةُ، وهي: اسْمِيَّةٌ وفِعْلِيَّةٌ.

النوعُ الثّاني: شِبْهُ الجُمْلَةِ، وهو: الظَّرْفُ والجَارُّ والمَجْرُورُ.

وقدْ بيَّن الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ هذه الأنواعَ الأربعةَ بِأَمْثِلَتِهَا فذَكَرَ أَوَّلاً أَمْثِلَةَ **شِبْهِ الجُمْلَةِ** فقال:((زَيْدٌ فِي الدَّارِ): هذا مثالٌ لوقوع الخبر في الجارِّ والمجرور)، وقال: ((وَزَيْدٌ عِنْدَكَ): هذا مثالٌ لوقوعه في الظرف).

فالجُمْلَةُ الأُوْلَىٰ (زَيْدٌ فِي الدَّارِ). الخبرُ فيها هو: **الجارُّ والمجرور** أيْ: شِبْهُ الجُمْلَةِ، فإذا قِيلَ لك اسْتخرِجْ الخبرَ ها هنا وعَلِّلْ ما الجوابُ؟

الخبرُ هو: **الجارُّ والمجرورُ**، وتعْلِيلُهُ لأنّه مُسْنَدٌ إليه يُقالُ في إِعْرَابِهِ شِبْهُ الجُمْلَةِ في محلِّ رفْعِ خَبَرٍ للمبتدأ، وأمّا المثالُ المتعلِّقُ **بالظَّرْفِ** ففي قوله: (زيدٌ عندَكَ). عِنْدَكَ ها هُنا ظَرْفٌ وهو شِبْهُ جُمْلَةٍ، وقدْ وَقَعَ خَبَرًا.

ثُمَّ ضَرَبَ مَثَلَيْنِ للجُملة أحدهُما للجُملةِ الفِعْليةِ، والآخَرُ للجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ؛ والمرادُ بالجُملةِ الفِعْليةِ:" مَا صُدِّرَتْ بِفِعْلٍ"، والجُملة الاسْمِيَّة:" ما صُدِّرَتْ باسْمٍ"، فمثلاً: (جاءَ الطالبُ متأخِّرًا) هذه الجُملةُ فِعْلِيةٌ،لأنّها صُدِّرَتْ بِفِعلٍ، وقولُنا: (الطالبُ مُجِدٌّ في الدّرسِ) هذه جُملةٌ اسْمِيَّةٌ لأنّها صُدِّرَتْ باسْمٍ.

فيأتِي الخبرُ تارةً جُملةً فِعْلِيةً، وتارةً جُملةً اسْمِيَّةً ومثَّل ذلك صاحبُ المقدِّمة وبيّنَهُ الشّارِحُ بمثالين:

❖ **الأوّل:** (وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ). فالخبرُ ها هنا هو: الجملةُ الفِعْلِيّةُ (قامَ أبوهُ). (قَامَ) فعلٌ ماضٍ و(أبوهُ) فاعلٌ، والجملةُ الفِعْلِيّةُ في محلِّ رَفْعِ خبرٌ للمبتدأ.

❖ **والمثال الثاني:** (وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ). الخبرُ ههُنا هو: الجملةُ الاسْميّة (جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ)، فجاريتُه هي المبتدأُ، وذاهبةٌ خبرٌ، والجملةُ الاسميَّةُ جميعًا هي خبرٌ لكلمة (زيدٌ).

ثُمَّ نبّه رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ قاعدةٍ لازمَةٍ في الجُمْلَةِ إذا وقعَتْ خبرًا للمُبتدأ اسْمِيَّةً كانت أوْ فِعْلِيَّةً فقال: (ولابدَّ في الجملة إذا وقعت خبرًا للمبتدأ، اسمية كانت أو فعلية، من ضمير فيها يعودُ علىٰ المبتدأ) أيْ: إذا كان الخبرُ جُملةً سواءً كانت جملةً فِعْلِيّةً أو اسْمِيَّةً فلا بُدَّ أنْ ينتظم فيها ضميرٌ يعودُ إلىٰ المبتدأ.

ففي المثالِ الأَوَّلِ (الهاء) في (أَبُوْهُ) ضميرٌ عائدٌ عليه.

وفي المثالِ الثّاني (الهاء) مِنْ (جَارِيَتُهُ) ضميرٌ عائدٌ عليه.

(بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ)

لما فرغ من المبتدأ والخبر، شرع في العوامل الداخلة علىٰ المبتدأ والخبر، فقسّمها إلىٰ ثلاثة أقسام: (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُها، وَظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا)

وبدأ بـ(كانَ وأخواتها) فقال: (فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ) يعني: أنها ترفع ما كان مبتدأً علىٰ أنه اسمُها، وتنصب خبرَه علىٰ أنه خبرُها.

ومثالُ ذلك نحوُ قولك: كان زيد قائمًا. وأصله: زيدٌ قائمٌ، فـ(زيدٌ) مبتدأٌ، و(قائمٌ) خبره. فلمّا دخلتْ عليه كان، رفعت ما كان مبتدأ ونصبت ما كان خبرًا.

وقوله: (وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَىٰ، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَىٰ، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ).

فهذه ثلاثةَ عشرَ فعلًا كلُّها ترفع الاسم وتنصب الخبر. وهي علىٰ ثلاثة أقسام:

قسمٌ يعمل العمل المذكور بلا شروط، وهي ثمانية: كان، وليس، وما بينهما.

وقسمٌ يعمل بشرط تقدُّم النّفي أو النّهي، وهي: زالَ، وبرحَ، وما بينهما، ولذلك أتىٰ بها مقرونةً بما النافية.

وقسمٌ يعمل بشرط تقدّم ما المصدريّة الظرفية، وهي: دامَ، ولذلك مثّل بها مقرونةً بـ(ما).

مثال ذلك: كان زيدٌ قائمًا، وأمسىٰ عمرّو منطلقًا، وأصبح عبدُ الله ضاحكًا، وما زال زيدٌ قائمًا، وما برح عمرٌو منطلقًا، ولن ينفك زيدٌ منطلقًا، ولا أكلمُك ما دام زيدٌ قائمًا فيها.

وقوله: (وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا، نَحْوُ: كَانَ وَيَكُونُ وَكُنْ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَأَصْبِحْ).

لمَّا ذكر هٰذه الأفعالَ بلفظ الماضي، فقال: (كَانَ، وَأَمْسَىٰ، وَأَصْبَحَ) إلىٰ آخره. نبّه هٰهنا علىٰ أن ما تصرَّفَ منها كالمضارع والأمر، يعمل عمل الماضي، فيرفعُ الاسم وينصبُ الخبر، نحو: يكونُ زيدٌ قائمًا، وكنْ منطلقًا. ففي (كن) ضميرٌ مستتر هو الاسم، (ومنطلقًا) خبرُه . وتقول أيضًا: يصبح زيدٌ منطلقًا. ومنه قول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[الحج:٦٣]، وأصبحْ قائمًا. ففي (أصبحْ) ضميرٌ مستترٌ هو اسمه، و(قائمًا) خبرُه.

وفُهم من قوله: (وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا): أنَّ منها متصرِّفًا وغير منصرف، وكلُّها متصرِّف إلا (ليس، ودام)، فإنهما لا زمان لفظ الماضي ولا يتصرَّفان.

فالمتصرِّف: هو الذي يُستعمل منه المضارع، والأمرُ، واسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، والمصدر. وغيرُ المتصرِّف: هو الذي لا يُستعمل منه إلَّا الماضي.

قوله: (تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ).

وكذلك تقول: يكون زيدٌ قائمًا، وكنْ منطلقًا. ففي (كنْ) ضمير مستتر هو اسمه، و(منطلقًا) خبرُه.

وكذلك: أصبحْ قائمًا. ففي (أصبحْ) ضميرٌ مستتر هو اسمه. وخبرُه (قائمًا).

ومثال ذلك أيضًا: ما زالَ زيدٌ قائمًا، ولم يزلْ عمرٌو منطلقًا، ولن ينفك عمرٌو قائمًا.ولن يبرح عبدُ الله ضاحكًا، ولا أكلِّمك ما دام زيدٌ قائمًا، أي: مدَّة دوام قيام زيد.

ولما فرغ من (كان وأخواتها)، شرع في (إن وأخواتها). فقال: (وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ) يعني أنّ (إِنَّ) هي العكس من (كان)، لأنَّ (كان) ترفع الاسمَ وتنصب الخبر، و(إنَّ) تنصبُ الاسم وترفعُ الخبر.

وأصلُ ما دخلت عليه (إِنَّ): المبتدأ والخبر، كقولك: زيدٌ قائمٌ. فإذا أُدخلت عليه (إنَّ)، نصبَتْ ما كان مبتدأ على أنّه اسمُها، ورفعَتْ ما كان خبرًا على أنّه خبرُها.

وقوله: (وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ) فهذه ستةُ أحرفٍ لا زائدَ عليها، وهي كلُّها مستويةٌ في نصب الاسم ورفعِ الخبر.

وقوله: (تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) .

ومثال ذلك: أعجبني أنَّ زيدًا منطلقٌ، وكأنَّ زيدًا الأسدُ، وقام زيد لكنَّ عمرًا قاعدٌ، ولعل بكرًا قادمٌ.

وقوله: (وَمَعْنَىٰ (إِنَّ) وَ(أَنَّ): لِلتَّوْكِيدِ، وَ(لَكِنَّ): لِلاسْتِدْرَاكِ، وَ(كَأَنَّ): لِلتَّشْبِيهِ، وَ(لَيْتَ): لِلتَّمَنِّي، وَ(لَعَلَّ): لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ) ذكر في هٰذا الفصل معانيَ هٰذه الأحرف:

فذكر أنَّ معنىٰ (إِنَّ) المكسورةِ الهمزة، و(أَنَّ) المفتوحة الهمزة: (لِلتَّوْكِيدِ). والفرق بينهما: أنّ (إِنَّ) المكسورةَ الهمزةِ مع اسمِها وخبرها: في موضع جملة، و(أَنَّ) المفتوحةَ الهمزة: في موضع المفرد، تُقدَّر مع اسمها وخبرها بالمصدر.نحو: أعجبني أنَّ زيدًا منطلقٌ. أي : عجبتُ من انطلاق زيد.

وذكر أنّ ((لَكِنَّ): لِلاسْتِدْرَاكِ). ولذلك لابدّ لها أنْ يتقدَّمها كلامٌ يُستدرك عليه، ويكونَ ما بعدها مخالفًا لما قبلها. نحو: ما قامَ زيدٌ، لكنَّ عمرًا قائمٌ.

(وَ(كَأَنَّ): لِلتَّشْبِيهِ). نحو: كأنَّ زيدًا أسدٌ. والأصل في الكلام قبلَ ذكر الكاف: إنَّ زيدًا كالأسد؛ فقدّم كاف التشبيه للاعتناء به، فدخلَتْ علىٰ (إنّ)، وفُتِحَت همزتُها إصلاحًا للفظ.

(وَ(لَيْتَ) لِلتَّمَنِّي) كقوله تعالىٰ: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ٧٣﴾[النساء].

(وَ(لَعَلَّ) لِلتَّرَجِّي) نحو: ﴿لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ١٨٩﴾[البقرة]، (وَلِلتَّوَقُّعِ): نحو قوله: لعلّ المحبَّ قادمٌ.

والفرق بين (لَيْتَ) و(لَعَلَّ): أنَّ (ليت) يُتمنّىٰ بها ما يمكن وقوعُه، وما لا يمكن وقوعه. نحوقوله:

ألا ليت الشَّباب يعود يومًا فأخبرَه بما فعلَ المشيبُ

ولعلَّ، لا يُترجّىٰ بها إلا ما يمكن وقوعه، ولا يجوز أن يقال: لعلّ الشَّبابَ يعودُ يومًا.

ولما فرغ من (إن وأخواتها)، شرع في (ظننت وأخواتها)، فقال: (وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ

الْمُبْتَدَأَ وَالْخبَرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا).

يعني: أنّ ظننْتُ وأخواتِها تدخل علىٰ المبتدأ والخبر فتنصبُهما معًا، فأصلُ الكلام قبل دخولها: (زيدٌ قائمٌ)، فتقول إذا أدخلتَها: ظننْتُ زيدًا قائمًا.

فإنْ قلتَ: إنَّ هذا الفصلَ إنّما تعرّض فيه للمرفوعات، وإنّما ذكر فيه بابَ كانَ وأخواتها، وإنّ وأخواتها، لأنّ اسمَ (كان) مرفوع، وخبرَ (إنّ) مرفوعٌ كذلك فبأيِّ وجه ذكر معها بابَ ظننْتُ وأخواتِها، وليس في الجُزْءَان بعدَها مرفوع؟

قلت: هو كذلك، لكنّه لما ذكر العوامل الداخلة علىٰ المبتدأ والخبر، وكان باب ظننْتُ فيها ذكرها كذلك، وإنْ كان الجزءانِ بعدها منصوبيْن.

(وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ).

ذكر في هذا الباب عشرةَ أفعال. وهي علىٰ ثلاثة أقسام:

قسمٌ يُفيد رجحانَ وقوع المفعول الثاني. وهو: ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت. وكلها بمعنىٰ ظننت.

وقسمٌ يفيد تحقيقَ وقوعه. وهو: رأيت، علمت، ووجدت.

وقسمٌ يفيد التغييرَ والتحويل. وهي: اتخذْتُ، وجعلْتُ.

وما بقي إلا (سمعت). وقد أغرب المؤلفُ بذكرها في هذا الباب. وهو في ذلك تابعٌ لأبيٍّ علي الفارسي، فإنه قال: إذا دخلَتْ علىٰ ما يُسمع تعدت إلىٰ واحد، نحو: سمعْتُ كلامَ زيدٍ. وإذا دخلَتْ علىٰ ما لا يُسمع، تعدت إلىٰ مفعولَين، نحو: سمعْتُ زيدًا يتكلم. ونُوزع الفارسيُّ في ذلك. وممّن ردَّ عليه: أبو محمد بنُ السِّيد.

وكلُّها مستوية في الدخول علىٰ المبتدأ والخبر، ونصبِهما علىٰ المفعولين.

قولُه: (ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ).

فأتىٰ بمثالين، ومثال ذلك: علمْتُ عمرًا أخاكَ، وخلْتُ زيدًا غلامكَ. ومثال ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا ١٢٥﴾[النساء]. وتمثيلُ باقيها سهل.

بعد أنْ بيّن المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ المرفوعَ الثّالثَ والرَّابعَ -وهما: **المبتدأُ والخبرُ**- أَتْبَعَهُمَا ببَابٍ مُتَعَلِّقٍ بهما هو: (**بَابُ الْعَوامِلِ الدَّاخلة عَلى الْمُبْتَدَإ وَالْخَبَرِ**)، وهذا هُوَ الذي أَوْجَبَ كما ذكرنا آنفًا تَأْخِيرَ **المُبتدأ والخَبَرِ** عنْ الابْتِدَاءِ بهما في المرفوعاتِ كما عليه عَمَلُ عامَّةِ النُّحاةِ.

وقدْ ذَكَرَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ ههُنا عَوامِلَ تَدْخُلُ علىٰ **المُبتدأ والخبرِ** فتُغَيِّرُ حُكْمَهُمَا، لأنّ المُبتدأَ والخَبَرَ كما عَرَفْتَ آنفًا هُمَا مَرْفُوعَانِ، لكنْ تَطْرَأُ عليهِمَا عَوامِلُ مُتنوّعةٌ يتغيَّرُ بها الحُكْمُ، ولذلك سُمِّيَتْ

هذه العَوامِلُ باسْمِ **النَّوَاسِخِ** لأنَّها تَنسَخُ عَمَلَ **المُبتدأ والخبرِ** أيْ: تُزِيلُهُ وتُغَيِّرُهُ.

وهذه العَوامِلُ المذكُورَةُ هُهُنا منها ما يُوْجِبُ الرَّفْعَ في شيءٍ، فَيَصِحُّ إِدْخَالُها حينئذ في المرفوعاتِ، ومنها ما لا تعلُّقَ له بالرَّفْعِ وهي: **ظَنَنْتُ وأخواتُها**، فإنّ (ظننْتُ وأخواتها) لا مَدْخَلَ لها في المرفوعاتِ، بَلْ لها مَفْعُولانِ حُكمُهُمَا النَّصْبُ كما سيأتي، ولكنْ حملَهُ علىٰ ذلك رِعَايَةُ البابِ، وهُوَ أنَّ (ظنَنْتُ وما تَبِعَها) مِنْ جُمْلَةِ ما يَدْخُلُ علىٰ **المبتدأ والخبر** فتَوَسَّعَ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ في القَوْلِ المُناسِبِ للبابِ، وأَوْرَدَ بَقِيَّةَ النَّوَاسِخِ، وإنْ كانتْ لا تُؤَثِّرُ في **المبتدأ والخبر** رَفْعًا.

وهذه العَوامِلُ كما ذكر الشَّارِحُ قدْ قَسَّمَهَا صاحبُ المقدِّمة إلىٰ ثلاثةِ أقْسَامٍ:

القِسْمُ الأَوَّلُ: كانَ وأخواتُها.

القِسْمُ الثّاني: إنَّ وأخواتُها.

القِسْمُ الثّالث: ظننْتُ وأخواتُها.

ولكلِّ قِسْمٍ منْ هذه الأقْسامِ حُكْمٌ مُرَتَّبٌ عليه، وتَصْدِيرُهُمْ بكلمةٍ وإلْحاقُ البَقِيَّةِ بها دَالٌّ علىٰ أنَّ الكلمةَ المُصَدَّرَةَ بها هي **أُمُّ البَابِ** أيْ: أَكْثَرُ هذه الأَنْوَاعِ ذِكْرًا وشُيُوعًا، فمثلًا: كانَ وأخواتُها أُمُّ بابِها هي: **كان**، وإنَّ وأخواتُهَا أُمُّ بابِهَا هي: **إنَّ**، وظننْتُ وأخواتُها أُمُّ بابِهَا هي: ظننْتُ. أيْ: هي الشَّائِعَةُ كثيرًا في هٰذا البابِ.

ومعنىٰ الأَخَواتِ هُهُنا النَّظائرُ، فهي تَابِعَةٌ لما قبلَها في الحُكْمِ، ومنْ مُهِمَّاتِ العلْمِ معرفةُ أُمَّهَاتِ الأَبْوابِ فإنَّ أمَّاتِ البابِ – علىٰ الأَفْصَحِ – هي الأَصْلُ فيه، ومتىٰ عرفَ الإنسانُ حُكْمَهَا جَعَلَ ما دُونَها تابِعًا لها، فَمِنَ المباحِثِ النّحويّةِ النّافعَةِ أنْ يَجْمعَ المتعلِّمُ أُمَّ البابِ في كلِّ بابٍ منْ أبوابِ العربيّة فإنَّ ذلك يُعِينُهُ علىٰ إدْرَاكِهِ.

قالَ بعْدَ ذلك: (فَأَمّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ).

وهذا تعبيرٌ لا يُنَاسِبُ المُبْتَدِئَ لأنَّ المُنَاسِبَ لِلْمُبْتَدِئ أنْ يُبَيِّنَ أثرَهَا علىٰ **المُبتدأ والخبرِ** فكان ينبغي أنْ يقولَ: "فإنّها تَرْفَعُ المُبتدأَ وتَنْصِبُ الخبرَ، ويُسَمَّىٰ المُبتدأُ حينئذٍ اسْمَهَا، ويُسَمَّىٰ الخَبَرُ خَبَرَهَا"، فمثلًا جُمْلَةُ: (زَيْدٌ قائِمٌ). (زيدٌ) مبتدأٌ (قائمٌ) خبر، فإذا أدخلْنَا عليها (كان) تقولُ: (كان زيدٌ قائمًا).

فيُقَالُ: إنَّ كلمةَ (زيدٍ) اسْمُ (كان) فهي كانَتِ المُبتدأَ، لكنْ لما دخلَتْ عليها (كان) سُمِّيَتْ: اسْمَ كانَ. وحُكْمُهَا الرَّفْعُ، و(قائمًا) خبرُ (كان) وحُكْمُهَا النَّصْبُ، فيكونُ سَوَاءُ العبارةِ: **(فأمّا كان وأَخَواتُهَا فإنّها تَرْفَعُ المُبتدأَ، وتَنْصِبُ الخبرَ ويُسَمَّىٰ المبتدأُ اسْمَ كان، ويُسَمَّىٰ الخبرُ خبرَ كان).**

ثُمَّ ذَكَرَ بعد ذلك أَخَوَاتِ (كان) فَقَالَ: (أَمْسَىٰ، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَىٰ، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ). فهذه أَخَوَاتُ كان، وكان وأخواتُها تَنْقَسِمُ إلىٰ ثلاثَةِ أَقْسَامٍ:

القِسْمُ الأَوَّلُ: قِسْمٌ يَعْمَلُ العَمَلَ المَذْكُورَ بلا شُرُوطٍ، وهي ثمانيةٌ: (كان وليس وما بينهما، أيْ: أوّلُهَا

كان وآخِرُهَا **ليس**، وبينهُمَا في السَّرْدِ أمسىٰ، **وأصبح**، **وأضحىٰ**، **وظل**، **وبات**، **وصار** فهذه ثمانيةٌ).

القِسمُ الثّاني: قِسْمٌ يَعْمَلُ بِشَرْطِ تَقَدُّمِ النَّفْيِ، أَوْ شِبْهِ النَّفْيِ وهو: النَّهْيُ والدُّعَاءُ، فإنَّ شِبْهَ النَّفْيِ ههُنا النَّهْيُ والدُّعَاءُ، فالتّعبيرُ بشِبْهِ النَّفْيِ أوْلَىٰ، وهي: (زال، وبرح، وما بينهما فهي: ما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح).

القِسمُ الثّالث: قِسْمٌ يَعْمَلُ بِشَرْطِ تَقَدُّمِ (مَا) المَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ، وهي: (دام)، ولذلك مَثَّلَ بها مَقْرُوْنَةً بـ(ما)، ومعنىٰ قولهم **مَا المَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ** يعني: أنّ كلمةَ (دام) مع (ما) تُؤَوَّلاَنِ إلىٰ مَصْدَرٍ كقولِه تعالىٰ: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا (٣١)﴾[مريم] إذا أُوِّلَتْ (ما)، والفِعْلُ صَارَ المصدرُ: (دَوَام حَيَاتِي) ، فلابُدَّ أنْ يكونَ هذا القِسْمُ وهو فعلُ (دام) تقدَّمَتْهُ مَا المَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ يعني: الدَّالَّةُ علىٰ الظَّرْفِ مع ما بعدها مُؤَوَّلَةً بالمصدرِ.

ثُمَّ مَثَّلَ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ لذلك.

ثُمَّ قال: (وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا) يعني: ما تصرَّفَ في هذه العَوَامِلِ مِثْلُ: (كان ويكونُ وكُنْ، وأصبَحَ ويُصْبِحُ وأَصْبِحْ)، فهذه العَوَامِلُ تصرَّفَتْ بين مُضِيٍّ، ومُضَارِعٍ وأَمْرٍ، فهي كيفما تصرَّفَتْ تكونُ عَامِلَةً هٰذا العمل. فمثلاً: ﴿ فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (الأَرْضُ) اسْمُ (تُصْبِح) حكمُهَا الرَّفْعُ. (مُخْضَرَّةً) خبرُ تُصْبِحُ وحكمُها النَّصْبُ.

(أَصْبَحَتِ الأَرْضُ مخْضَرَةً). (الأَرْضُ) اسْمُ (أَصبَح)، و(مُخْضَرَّةً) خبرُ (أَصبَحَ)، والأَوَّلُ حُكْمُهُ الرَّفْعُ، والثاني النَّصْبُ. فلمْ يتغيّر الحُكْمُ مع أنّ الفِعْلَ تصرَّفَ منْ كَوْنِهِ مُضَارِعًا إلىٰ كَوْنِهِ مَاضِيًا، وكذلك إذا صُرِّفَ فصار أَمْرًا يبقىٰ له الحُكْمُ.

قال الشّارِحُ: (وفُهِمَ منْ قوْلِهِ: (وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا) أنَّ منها متصرفًا وغيرُ منصرف)، فهذه العَوَامِلُ المذْكُوْرَةُ منْها ما يَكُونُ مُتَصَرِّفًا إلىٰ تنويعه بفعل ماض، ومضارع، وأمر، واسم مفعول وغيرها.

قال: (وكلُّها متصرف إلا (ليس، ودام))، فهذان غيرُ مُتَصَرِّفَانِ في (لَيْس) بالاتِفَاقِ، وفي (ما دام) علىٰ الصَّحِيْحِ لا فعل (دام) فقط، لأنّ (دَامَ يَدُوْمُ دَوْمًا) يَتَصَرَّفُ، لكنْ المقصودُ مع مَا المَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ (ما دام) فـ:(لَيْس، وما دام) لا يَتَصَرَّفَانِ الأوَّلُ اتّفَاقًا، والثّاني علىٰ الصَّحِيحِ وما عداهُمَا يَتَصَرَّفُ علىٰ ضِيقٍ وسَعَةٍ فبعضُهَا ما يتصرَّفُ تصرُّفًا واسِعًا مثْلُ (كان)، وبعضُهَا ما يتصرَّفُ تصرُّفًا ضيِّقًا كالمنفياتِ؛ فإنّ المنفياتِ (ما زال، وما برح، وما انفك، وما فتئ) هذه لا يأتي منْها فِعْلُ أَمْرٍ، وإنّما يأتي منها فعلُ مُضِيٍّ ومُضَارِعٍ، ومثَّلَ لذلك بقولِه: (تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ).

فهُنا تَصَرَّفَ الفِعْلُ جاءَ مَاضِيًا (كان) قال: -وَذَكَرَ- (لَيْس) هذا غيرُ مُتصرِّفٍ اتّفَاقًا كما سَبَقَ.

تدريب على ما شرح:

ونظيرُ هذا المثال وهو أوْلىٰ بالحَالِ:

* (كانَ الدَّرْسُ نَافِعًا)، و(ليس الطُّول مَانِعًا).

(كانَ الدَّرْسُ نَافِعًا) استخرج اسم كان، وبيّن إعرابها؟

(الدَّرْسُ) اسْمُ كان.(نَافِعًا) خبرها.

(وليس الطُّولُ مَانِعًا). استخرج اسم ليس، وبين إعرابها؟

(الطُّولُ) اسمها حكمه الرّفع، وخبره (مَانِعًا) وحكمه النصب.

ثُمَّ بعد ذلك أَتْبَعَ كان بِنَقِيْضِهَا في العَمَلِ، وهي: (إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا) قال: (فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ).

وسَوَاءُ العبارةِ أنْ نقولَ: (فإنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر). لأنّها تَدْخُلُ علىٰ جُمْلَةِ المُبتدأ والخبر، فإذا دخلتْ علىٰ جُمْلَةِ المُبتدأ والخبرِ نَصَبَتِ المُبتدأ ورَفَعَتِ الخبَرَ ويُسَمَّىٰ المُبْتَدَأُ اسْمَ إِنَّ والخَبَرُ خَبَرَ إِنَّ.

قال: ((وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ) فهذه ستةُ أحرفٍ لا زائدَ عليها)، فهذا البَابُ جميعُ عَوَامِلِهِ حُرُوفٌ، وأمّا (كان) فليسَتْ حُرُوفًا إنّما هي أَفْعَالٌ، أمّا هٰذا البابُ فهُوَ مُخْتَصٌّ بالحَرْفِيَّةِ قال: ((تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ)، وهَذَا مِثَالٌ علىٰ عَمَلِ (إنّ)، فأصْلُ الجُمْلَةِ (زيدٌ قائمٌ) فدخلَتْ عليها إِنّ فنصَبَتِ المُبتدأَ وسُمِّيَ اسْمَهَا، ورَفَعَتِ الخَبَرَ وسُمِّيَ خَبَرَهَا، ومِثْلُهَا جُمْلَةُ (لَيتَ عَمْرًا شَاخِصٌ).

ثُمَّ اسْتَطْرَدَ صَاحِبُ المقدِّمة وتَبِعَهُ الشَّارِحُ في بيَانِ معَاني إنّ وأخواتِها، وهٰذا البحثُ ليس نَحْوِيًّا إنّما هو تابعٌ لِعلْمِ البلاغَةِ، لكنّهُم أدرجُوهُ أحيَانًا لنفعِ المُبْتَدِئ بِبيَانِ بعضِ مَعَاني هذه الأَحْرُفِ فذكرَ أنَّ ((إِنَّ) وَ(أَنَّ): لِلتَّوْكِيدِ، وَ(لَكِنَّ): لِلاسْتِدْرَاكِ، وَ(كَأَنَّ): لِلتَّشْبِيهِ، وَ(لَيْتَ): لِلتَّمَنِّي، وَ(لَعَلَّ): لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ)، وذكَرَ الشَّارِحُ مِثَالاً لِكُلِّ واحِدٍ من هٰذه المَعَانِي، فمَثَلًا: (كأَنَّ زيدًا الأسدُ). كأنّ هنا أفادَتِ التّشبيه، ليت في قوله: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ أفادَتِ التَّمَنِّي...الخ ما ذكر.

ثُمَّ بيّن الشّارِحِ الفرْقَ بين (ليْتَ) و(لعَلَّ) فقال: (أنَّ (ليت) يُتمنّىٰ بها ما يمكن وقوعُه، وما لا يمكن وقوعه. ولعلَّ، لا يُترجّىٰ بها إلا ما يمكن وقوعه)، فـ(لَعَلَّ) أَضْيَقُ دَائِرَةً منْ (لَيْتَ).

وفي قوْلِهِ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ فذكَرَ معنىٰ((إِنَّ) المَكْسُوْرَةِ الهمْزَةِ، و(أَنَّ) المفتُوحَةِ الهمْزَةِ للتّوكيد، والفرقُ بينهما أنَّ (إِنَّ) المكسورةَ الهمزةِ مع اسْمِهَا وخَبرِهَا في مَوْضِعِ جُمْلَةٍ، وأَنَّ المفتُوحَةَ الهمْزَةِ في مَوْضِعِ المفْرَدِ تُقَدَّرُ مع اسمِها وخبرِها بالمصْدَرِ)، ومعنىٰ هٰذا هُوَ أَنَّ (إِنَّ) المكْسُورة مع اسْمِهَا وخَبرِهَا في موْضِعِ جمْلَةٍ، أَيْ: كَلامٌ تَامٌّ بخِلَافِ (أَنَّ) مع اسْمِهَا وخَبرِهَا فليس الكلامُ فيها تامًّا، فمثلًا جملةُ (زيدٌ قائمٌ) إذا أدخلْتَ عليها (إنَّ) فقلْتَ : (إنَّ زيدًا قائمٌ) صارَتِ الجُمْلَةُ تَامَّةً مُفِيدَةً، وهذا معنىٰ قوْلِه: (في مَوْضِعِ جُمْلَة). يعني أنّ الكلامَ مُفيدٌ، أمّا (أَنَّ) المفتُوحة فلَوْ أَدْخَلْتَهَا علىٰ هذه الجملَة فقلْتَ: (أَنَّ زيدًا

قائمٌ)، هل الكلام تَامٌّ؟

لا، بل لا بُدَّ له مِنْ مُتَعَلّقٍ يُبَيّنُهُ، وهذا هُوَ الفَرْقُ بينهُما، ويُبَيّنُ هذا المثالُ في قوله: (أَعْجَبَنِي أَنَّ زيدًا منطلقٌ) فأَصْلُ الجملَةِ: (أَعْجَبَنِي انْطِلَاقُ زيدٍ)، فكلمةُ (أَنَّ زيدًا منطلقٌ) لا تُفِيدُ كَلامًا تامًّا، وإنّما تُقَدَّرُ مع اسْمِهَا وخبرِهَا بالمصْدَرِ فتكونُ: (أَعْجَبَنِي انْطِلَاقُ زيدٍ)، هذا صَوَابُ المثَالِ لا كما ذَكَرَ الشّارحُ (أَعْجَبَنِي أَنَّ زيدًا منطلقٌ) أيْ: (أَعْجَبَنِي انْطِلَاقُ زيدٍ).

ثُمَّ بعد ذلك خَتَمَ بالقِسْمِ الثّالِثِ، وهو: **ظَنَنْتُ وأَخَوَاتُها** فقال: (وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا). وهٰذا البابُ كما سَلَفَ لا مَدْخَلَ له في المرفوعاتِ، وإنّما ذكرَه توسُّعًا في ذِكرِ العَوَامِلِ التي تدخُلُ علىٰ المُبتدأ والخبر، فحينئذٍ يكونُ المرفوعُ في هٰذا البابِ هو: (اسْمُ كان وخبرُ إنّ)، وأمّا ظننْتُ وأخواتُها فإنّها إذا دخلتْ علىٰ المُبتدأ والخبرِ فإنَّهما يُنْصَبانِ علىٰ أنَّهما مفعُولان لذلك الفِعْلِ.

قال: (وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ). وهذَا البابُ كما ذَكَرَ فيه عَشَرَةَ أَفْعَالٍ مُنْقَسِمَةً علىٰ ثَلاثَةِ أَقْسَام:

القِسْمُ الأوَّل: (قِسْمٌ يُفِيدُ رُجْحَانَ وُقُوعِ المفعُولِ الثّاني، وهُوَ: (ظننْتُ، وحسبْتُ، وخلْتُ، وزعمْتُ)، وكلُّهَا بمعنىٰ (ظننْتُ)) أيْ: تُفِيدُ رُجْحَانَ وُقُوعِ المفعُولِ الثّاني.

القِسْمُ الثّاني: (قِسْمٌ يُفِيدُ تَحْقِيقَ وُقُوعِهِ، وهي: (رأيْتُ، وعلمْتُ، ووجدْتُ))، والمرادُ بـ: (رأيْتُ) هنا (رأيْتُ) القلْبيّة لا (رأيْتُ) البصريَّة - الباصرة -، والفرْقُ بينهُما أنّ القلبيّة محلُّ الرؤية فيها هو بصيرةُ القلْبِ، وأمّا البَصَرِيَّة فمَحَلُّ الرُّؤْيَةِ فيها هو العَيْنُ الباصِرَةُ.

القِسْمُ الثّالث: (قِسْمٌ يُفِيدُ التَّغْيِيرَ والتَّحْوِيلَ)، ويُسَمَّىٰ عند النُّحَاةِ **بالتَّصْيِيرِ**. قسْمٌ يُفِيدُ التَّصْيِيرَ (وهي: اتَّخذْتُ، وجعلْتُ).

فهذه الأفعالُ إذا دخلَتْ علىٰ المُبتدأ والخبرِ نصبتهُمَا علىٰ المَفْعُولِيَّةِ، فمثلاً: (ظننْتُ زيدًا منطلقًا) أصلُ الجُمْلَةِ: (زيدٌ منطلقٌ)، فالمُبتدأُ هو (زيدٌ)، والخبرُ هو (منطلقٌ)، فإذا أدخلْتَ عليه ظننْتُ قلْتَ: (ظننْتُ زيدًا منطلقًا) فصار (زيدًا) مفعولٌ أوَّلٌ منصوبٌ، و(منطلقًا) مفعولٌ ثَانٍ منصوبٌ، وقُلْ هكذا في عامَّةِ أمثلَةِ البابِ كـ: (وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا، ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ١٢٥ ﴾) وغيرِها.

وأشار الشّارح رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ إلىٰ إِخْرَاجِ (سمعْتُ) منْ هٰذا البابِ فقال: (وقد أغرب المؤلفُ بذكرها في هذا الباب. وهو في ذلك تابعٌ لأبِيّ عليِّ الفارسي، فإنه قال: إذا دخلَتْ علىٰ ما يُسمع تعدَّت إلىٰ واحد، نحو: سمعْتُ كلامَ زيدٍ)، فأبُو عليِّ الفارسي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ يَرَىٰ أنّ (سمعْتُ) إذا دخلَتْ علىٰ ما لا يُسْمَعُ تكونُ منْ إخوانِ ظننْتُ. (سمعْتُ) هي منْ أخوات ظننْتُ بشرْطِ أنْ تكونَ داخلَةً علىٰ ما لاَ يُسْمَعُ، ونُوزِعَ الفارِسِيُّ في ذلك؛ فأكثرُ علماء النّحو علىٰ عدَمِ إدخالها في هٰذا البابِ.

وبهذا يُعْلَمُ فيما سَبَقَ أنّنا قد استكملْنَا المرفوعاتِ الأصليَّةَ؛ لأنّ المرفوعاتِ كما سلفَ نوعان: **النّوعُ الأوّل** المرفوعاتُ الأصليّة، **والنّوع الثاني** المرفوعاتُ التّابعةُ.

النوع الأول: المَرْفُوعاتُ الأصليَّةُ، وهي: (الفاعلُ، والمفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، والمبتدأ والخبر، واسم كانَ وأخواتها، وخبر إنّ وأخواتها).

والنوع الثّاني: المَرْفُوعاتُ التّابِعَةُ، وهي: (النّعتُ، والعطفُ، والتّوكيدُ، والبدلُ).

فإنّها يكونُ لها حُكْمُ الرَّفْعِ تبَعًا، وهذا هُوَ الذي سيذكُرُه المصنِّف فيما يُسْتَقْبَلُ.

❁❁❁

(بَابُ النَّعْتِ)

لما فرغ من المرفوعات، شرع في توابعها وبدأ بالنّعت فقال: (النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ، وَتَنْكِيرِهِ).

اعلم أنَّ النّعتَ علىٰ قسمين: حقيقيٍّ، وسببيٍّ.

فالحقيقيُّ: يتبع منعوته في أربعة من عشرة، وهي: واحدٌ من الرّفع والنّصب والخفض، وواحدٌ من التّعريف والتنكير، وواحدٌ من التّذكير والتأنيث، وواحدٌ من الإفراد والتثنية والجمع.

فتقول: قامَ رجلٌ عاقلٌ. فعاقلٌ تابعٌ للرجل في الرّفع، وهو واحدٌ من الرّفع والنّصب والخفض، تابعٌ له في التّنكير، وهو واحدٌ من التّنكير والتّعريف، وتابعٌ له في التّذكير، وهو واحدٌ من التّذكير والتّأنيث، وتابعٌ له في الإفراد، وهو واحد من الإفراد والتّثنية والجمع.

والسببيُ: يتبع منعوته في اثنين من خمسة: في واحد من الرفع والنّصب والجر، وفي واحدٍ من التّعريف والتنكير. ولا يلزمُه أنْ يتبعَه فيما بقي.

تقول: مررْتُ برجلٍ قائمةٍ أُمُّهُ. فقد تبعه في الخفض، وهو واحد من الرفع والنّصب والجرّ، وفي التّنكير، وهو واحد من التّعريف والتّنكير. ولم يتبعْه في التّذكير، لأنَّ (رجل) مذكرٌ، و(قائمةٍ) مؤنث.

وكذلك تقول: مررْتُ بامرأةٍ قائمٍ أبوها. فهو تابعٌ له أيضا فيما ذُكر، ولم يتبعْه في التّأنيث.

وكذلك تقول: مررْتُ برجلينِ قائمٍ أبوهما. فهو تابعٌ له أيضًا فيما ذُكر، ولم يتبعْه في التّثنية.

وهذا الذي ذكره المصنِّفُ. في قوله: (تَابِعٌ لِمَنْعُوتِهِ فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ) إلىٰ آخره لازمٌ في كل نعت حقيقيًّا كان أو سببيًّا، ولذلك اقتصر عليه المؤلف ليشمَل قسمي النّعت.

ثم مثّل بالحقيقي لأنّه الأصلُ في النّعت، فقال: (تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ).

ولما ذكر أنّ النّعت تابعٌ للمنعوت في نعريفه وتنكيره، احتاج إلىٰ بيان المعرفة والنكرة.وبدأ بالمعرفة فقال:

(وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاء:
الاسْمُ الْمُضْمَرُ، نَحْوُ: أَنَا، وَأَنْتَ.
وَالاسْمُ الْعَلَمُ، نَحْوُ: زَيْدٌ وَمَكَّةَ.
وَالاسْمُ الْمُبْهَمُ، نَحْوُ: هٰذَا وَهٰذِهِ وَهَؤُلَاءِ.
وَالاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، نَحْوُ: الرَّجُل وَالْغُلَام.
وَمَا أُضِيفَ إِلَىٰ وَاحِدٍ مِنْ هٰذِهِ الْأَرْبَعَة).

وبدأ بـ(المضمر) لأنّه أعرفُ المعارف. وهو محصورٌ في واحد وستين ضميرًا، وقد ذكر بعضها في باب الفاعل، وباب المبتدأ والخبر، وسيذكر بعضها أيضًا في باب المفعول به.

الثاني: (الاسمُ العلَمُ)، وهو ما عُيِّنَ مسماه مطلقًا، وهو علىٰ ثلاثة أقسام:

* **علم الأشخاص**، نحو: زيدٌ، وعمرٌو.

* **وعلم الأماكن**، نحو: مكةَ وفاس.

* **وعلم الأجناس**، نحو: أسامةَ لجنس الأسد. وذؤالةَ لجنس الذئب، وثُعالةَ لجنس الثعلب. وأُمُّ عِرْيَطٍ لجنس العقرب، وبنت طَبَقٍ ضربٌ من الحيّات.

الثّالث: (المُبْهَم)، ويعني به: اسمَ الإشارة وهو علىٰ ثلاثة أقسام:

قريبٍ، نحوُ: هذا. ومتوسطٍ، نحوُ: ذاك. وبعيدٍ، نحوُ: ذلك.

الرّابع: (الاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ)، وهو أيضًا علىٰ ثلاثة أقسام:

* ما فيه الألفُ واللامُ **للحضور** نحوُ: خرجْتُ فإذا الأسدُ. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة:٣].

* وما فيه الألفُ واللام **للعَهْد**. كقوله تعالىٰ: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل].

* وما فيه الألفُ واللام **للجنس**. كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾ ﴾[العصر] أي جنس الإنسان.

الخامس: (وَمَا أُضِيفَ إِلَىٰ وَاحِدٍ مِنْ هَٰذِهِ الْأَرْبَعَةِ).

وهٰذا التّرتيبُ الذي ذكره المؤلف مقصود، لأنه رتّبها علىٰ تقدّم الأعرف فالأعرف.

فالمضمر أعرفُ المعارف، ثمّ العلمُ، ثم اسمُ الإشارة، ثم ذو الألف واللام. وما أضيف إلىٰ واحد من هذه الأربعة فهو في مرتبته من التعريف، إلا المضافَ إلىٰ المضمر، فإنّه في مرتبة العلم. فغلامُكَ، في مرتبة العلم، وغلامُ زيد، في مرتبة العلم أيضًا، وغلامُ هذا، في مرتبة اسم الإشارة، وغلامُ الرجل، في مرتبة ذي الألف واللام.

ثمّ ذكر النكرة فقال: (وَالنَّكِرَةُ كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرٍ).

يعني أنّ النّكرة عامّة بخلاف المعرفة، فإنّها تعيّن مسمَّاها.

ومعنىٰ (شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ): أنّ قولك: (رجلٌ) لا يختصُّ به واحدٌ دون آخرَ من الرّجال، بل هم صادقٌ علىٰ كل فرد من أفراد الرّجال. ومعنىٰ قوله: (لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرٍ).

وقوله: (وَتَقْرِيبُهُ كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: الرَّجُلُ وَالفَرَسُ).

يعني تقريبَه علىٰ المبتدئ. فقولُك: رجلٌ نكرةٌ، لأنّه يصلحُ لدخول الألف واللام.

فتقول: الرّجلُ. وهندٌ، وهذا، وأنا، ونحوُها من المعارف، ليس بنكرة، لأنّه لا يصلحُ لدخول الألف واللام. فلا تقول: الهندُ، ولا الزّيد.

ابتدأ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ ههُنا وتَبِعَهُ الشّارِح في بيانِ التَّابِعِ مِنَ المرفوعاتِ، وجَعَلَ فاتحةَ ذلك (**بابَ النَّعْتَ**)، **والنَّعْتُ** عند النُّحَاةِ هُو: (التَّابعُ الذي يُتَمِّمُ مَتْبُوعَهُ بِبَيَانِ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، أَوْ صفاتِ ما يتعلَّقُ به)، وحُكْمُ النَّعْتِ هو التَّبَعِيَّةُ، وهُوَ الذي أشَارَ إليه صاحبُ المقدِّمة بقوله: (النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ، وَتَنْكِيرِهِ)، والرَّفْعُ والنَّصْب والخَفْض يُقْتَصَرُ علىٰ لفظٍ واحدٍ دَالٍّ عليها وهُوَ: (الإِعْرَابُ)، فيُقَالُ: (**النّعتُ تابعٌ للمنعوتِ في إعرابه، وتعريفه وتنكيره**).

وإنّما اقْتَصَرَ صاحبُ المقدِّمَةِ علىٰ هذا في التَّبعيةِ؛ لأنَّ هذا أمرٌ مُشْتَرَكٌ بين النَّعْتِ الحَقِيقِيِّ والسَّبَبِيِّ كما سيأتِي، وهناكَ أشياءُ تزيدُ في النَّعْتِ الحَقِيقِيِّ؛ فهذا وجهُ الاقْتِصَارِ علىٰ ذِكْرِ: الرَّفْعِ، والنَّصْبِ، والخَفْضِ التي هي الإِعْرَابُ، وإِتْبَاعُهَا بالتَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ وبيانُ ذلك أنَّ النَّعْتَ علىٰ قسمين: (حَقِيقِيٌّ وسَبَبِيٌّ).

فالقِسْمُ الأوَّلُ: (الحَقِيقِيُّ يَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ في أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشَرَةٍ وهي: واحدٌ مِنْ) إِعْرَابِهِ وهو (الرَّفْعُ والنَّصْبُ والخَفْضُ، وواحدٌ مِنَ التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ، وواحدٌ من التَّذْكِيرِ والتَّأْنِيثِ، وواحدٌ مِنَ الإِفْرَادِ والتثنيةِ والجَمْعِ)، فمثلاً قولُك: (قامَ رجلٌ عاقلٌ) اسْتَخْرِجِ النَّعْتَ هُنا؟.

(عاقلٌ) نَعْتٌ لأنّه تَبِعَ المنعُوتَ الذي قَبْلَهُ الَّذي نُعِتَ به. تَبِعَهُ في أَشْيَاءَ قال: (فعاقلٌ تابعٌ للرجل في الرّفع..) أيْ: في الإعرابِ، (وتابعٌ له في التّنكير.. وتابعٌ له في التّذكير.. وتابعٌ له في الإفراد) فإذا تَبِعَهُ في أربعةٍ من عشرةٍ يكونُ النَّعْتُ حَقِيقِيًّا.

القِسْمُ الثّاني: هو النَّعْتُ (السَّبَبِيُّ) فيكونُ ذلِكَ إذا تَبِعَ (مَنْعُوتَهُ في اثْنينِ مِنْ خمسةٍ: في واحدٍ مِنْ) إِعْرَابِهِ، و(واحِدٍ مِنَ التّعريفِ والتّنكيرِ).

ويُعْلَمُ بهذا أنَّ النَّعْتَ السَّبَبِيَّ أَوْسَعُ أو أضيقُ؟.

أَوْسَعُ لأنَّهُ لا يُشْتَرَطُ له إلاّ شرْطينِ فيكونُ أَوْسَعَ، أمّا الحقيقيَّ فهو أَضْيَقُ لأنَّهُ يُشْتَرَطُ له أنْ يتبعَ مَنْعُوتَهُ في أربعةٍ مِنْ عشرَةٍ، ومثّل له بقولِه: (تقول: مررْتُ برجلٍ قائمةٍ أمُّه)، والنَّعْتُ ههُنا هو كلمةُ (قائمةٍ). قال: (فقد تبعه في الخفض، وهو واحد من الرفع والنّصب والجرّ) فـ:(قائمةٍ) تَبِعَت كلمة (رجلٍ) في الجرِّ، (وفي التّنكير، وهو واحد من التّعريف والتّنكير. ولم يتبعْه في التّذكير، لأنَّ (رجل) مذكرٌ، و(قائمةٍ) مؤنث).

ومِثْلُهُ المثالُ الثّاني: (مررت بامرأةٍ قائمٍ أبوهَا)، فـ:(قائم) ههُنا هو النَّعْتُ لكنّه لم يَتْبَعْهُ في التّأنيثِ، ومِثْلُه أيضًا: (مررْتُ برجلينِ قائمٍ أبوهُما)، والنَّعْتُ هُنا (قائمٍ) لكنّه لم يَتْبَعْهُ في التَّثْنِيَةِ فيكونُ في هٰذه الأمثلةِ سَبَبِيًّا لا حَقِيقِيًّا.

ثُمَّ مثَّل صاحبُ المقدِّمة للنَّعْتِ الحَقِيقِيِّ بقولِه: (قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ)، فالتَّابِعُ هُنا تبِعَ مَنْعُوتَهُ في أَرْبَعَةٍ من عشرَةٍ، فيكونُ النَّعْتُ حَقِيقِيًّا.

ولما كان ممّا يتعلَّقُ بالنَّعْتِ كونُه تابعًا لمنعُوتِهِ في التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ ذَكَرَ صاحبُ المقدِّمة هـٰهُنا **المَعْرِفَةَ والنَّكِرَةَ**، وكان الأنسبُ أنْ تُقَدَّمَ في مبادِئ النَّحْوِ، لأنّ هناكَ جُمْلَةً منَ المقدِّماتِ تَبْنَىٰ عليها الأحكامُ، ولأَجْلِ هذا شَرُفَ كتابُ «جمعُ الجوامع» للسُّيُوطِيِّ، لأنّه مِنْ أَحْسَنِ المُتُونِ تَرْتِيبًا لكنَّها مِنْ أطولها تَقعيدًا، ولهُ عليه شرحٌ كبيرٌ هُوَ «هَمْعُ الهَوامِعِ»، وهٰذا من الكُتبِ المُنْتَهِيَةِ في النَّحْوِ لكنَّ متنَهُ مِنْ أَحْسَنِ المُتُونِ في بَيَانِ علمِ النّحوِ، ويُشْبِهُ هٰذا كُتُبَ ابنِ هشامٍ الأنصارِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإنَّ كُتُبَهُ النَّحوِيَّة مُرَتَّبَةٌ ترتيبًا حسنًا وهُو رتَّبَها للمُتعلِّمينَ: «قطرُ النّدىٰ وبلُّ الصّدىٰ»، فـ«شذورُ الذهبِ»، فـ«التّوضيحُ»، فـ«مغني اللّبيب عن كتبِ الأعاريبِ».

قال: (وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ:

الاسْمُ الْمُضْمَرُ، نَحْوُ: أَنَا، وَأَنْتَ.

وَالاسْمُ الْعَلَمُ، نَحْوُ: زَيْدٌ وَمَكَّةُ.

وَالاسْمُ الْمُبْهَمُ، نَحْوُ: هٰذَا وَهٰذِهِ وَهَؤُلَاءِ.

وَالاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، نَحْوُ: الرَّجُلُ وَالْغُلَامُ.

وَمَا أُضِيفَ إِلَىٰ وَاحِدٍ مِنْ هٰذِهِ الْأَرْبَعَةِ).

وإنَّما بيَّنَها بأَقْسَامِهَا لِعُسْرِ الحَدِّ الجَامِعِ لهَا، فبيَّنَها بالأَقْسَامِ لأنَّ طَلَبَ حَدٍّ مُعبِّرٍ عَنِ المعرفَةِ مِنْ مَضَايِقِ الأَنْظَارِ، ثُمَّ (بدأَ بـ(**المُضْمَرِ**) لأَنَّهُ أَعْرَفُ المعارِفِ) كما قال، وقَدْ تَقَدَّمَتْ أنواعٌ له.

ثُمَّ (الثّاني: (الاسْمُ العلمُ)، وهُوَ: ما عيَّنَ مُسَمَّاهُ مُطْلَقًا) سَواءٌ كان عَلَمَ شَخْصٍ كزيدٍ وعمرٍو، وعَلَمَ مكانٍ كمَكَّةَ وفَاس، وعَلَمَ جِنْسٍ كأُسَامَةَ وذُؤَالَةَ... إلخ، فكُلُّ هذه مَعَارِفُ لأنّها اسْمُ عَلَمٍ.

ثُمَّ ذكر الثّالِثَ وهُوَ: (المُبْهَمُ) وقصَرَ هـٰهُنا علىٰ اسْمِ الإشَارَةِ، وبقِيَ عليه الاسْمُ المَوْصُولُ، فإنَّ الاسْمَ المَوْصُولَ مِنْ جُمْلَةِ المُبْهَمِ؛ فإنَّ المُبْهَمَ نوعانِ:

أحدُهما: اسْمُ الإِشَارَةِ.

وثانيهما: الاسْمُ المَوْصُولُ.

فاسْمُ الإِشَارَةِ كما مثَّلَ: (هذَا، وذاكَ، وذلكَ) للقريبِ، والمُتَوَسِّطِ، والبَعِيدِ. **والاسْمُ المَوْصُولُ** مثلُ: (الذي، والتي، واللذان، والذين، واللاتي... إلخ).

قال: (الرّابع: (الاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ))، وذَكَرْنَا فيما سَلَفَ أنَّ مِثْلَ هذا التَّعْبِيرِ مَحَلُّ انْتِقَادٍ، لأنَّ الكلمةَ إذا تَرَكَّبَتْ مِنْ حَرْفَيْنِ فأكثرَ لُفِظَ بها كلمةً، فالصَّوَابُ أنْ يُقَالَ: (الاسْمُ الذّي فيه أَلْ)، ثُمَّ قلْنَا إنَّ التّحقيقَ أنْ يقالَ: إنّهُ الاسْمُ الذي فيه **أَدَاةُ التَّعْرِيفِ** كي يَشْمَلَ أَمَ الحِميرية، ثُمَّ بيّن بعد ذلك أنَّ الأَلِفَ

واللّامَ علىٰ ثَلاثَةِ أَقْسَام، وهذه القِسْمَةُ فيها عِوَزٌ، والصَّوَابُ أَنَّ أداةَ التّعريفِ نوعَانِ:

أحدهما: أَنْ تَكُونَ للعَهْدِ.

والثاني: أَنْ تكونَ لِلْجِنْسِ الدَّالِ علىٰ الاسْتِغْرَاقِ.

والعَهْدُ كما بيّن عندكم المُعتنِي بهذه الطبعةِ ثلاثةُ أَقْسَامٍ:

أوّلها: العَهْدُ الذِكْرِيُّ.

وثانيها: العَهْدُ الذِهْنِيُّ.

وثالثها: العَهْدُ الحُضُورِيُّ.

قال: **العَهْدُ الذِكْرِيُّ** نحوُ قوله تعالىٰ: ﴿فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ﴾[النور:٣٥]. (أَلْ) هذه دالَّةٌ علىٰ العَهْدِ الذِكْرِيِّ، لأنَّ كلمةَ (المصباح) مذكورةٌ قبلَها.

قال: **العَهْدُ الذِهْنِيُّ** نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾[التوبة:٤٠] المعهُودُ في أذهانِنا أنَّ الغَارَ هو غَارُ ثَوْرٍ، ومِثْلُهُ المثالُ الذِي ذَكَرَهُ في سُورَةِ النّمل ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا (١٥) فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾، (الرسول) هنا هو مُوسَىٰ عليه الصلاة والسّلام فتكونُ (أَلْ) هنا للعَهْدِ الذِكْرِيِّ.

قال: **والعَهْدُ الحُضُورِيُّ** مثل: (خرجْتُ فإذا الأسدُ). مثالٌ ذكره صاحبُ الشّرح (الأسدُ) يشيرُ إلىٰ حاضِرٍ فـ: (أل) هنا للعَهْدِ الحُضُورِيِّ، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾، (اليومَ) هنا المقصودُ به عرفَة -العَهْدُ الحُضُورِيُّ يكونُ حاضِرًا، أمّا العَهْدُ الذِهْنِيُّ فيكونُ مُتَصَوَّرًا في الذِهْنِ- هي عَهْدٌ حُضُورِيٌّ بالنسبةِ لمنْ نَزَلَتْ عليهم حينئذٍ- يعني بالنسبةِ لنزُولها فإنّها نزلت في يَوْمِ عَرَفَةَ والنبيُّ ﷺ فيها يومَ العَصْرِ بعد الجمعةِ لذلك كانت حُضُورِيَّةً-، أمّا الآن فبالنسبةِ لنا نحنُ إنّما هي عهدٌ ذهنيٌّ.

قال: بعد ذلك ممثّلاً لـ (أَلْ) الدّالة علىٰ الاسْتِغْرَاقِ (أَلْ) إمّا عَهْدِيَّةٌ وإمّا جِنْسِيَّةٌ، والجِنْسِيَّةُ دالَّةٌ علىٰ الاسْتِغْرَاقِ ومعنَىٰ دالَّةٌ علىٰ الاسْتِغْرَاقِ أيْ بمعنَىٰ كُلّ- كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ (٢)﴾، معنَىٰ الآية: إنَّ جِنْسَ كُلِّ النّاسِ في خُسْرٍ، فتَسْتَغْرِقُ جميعَ جِنْسِ الإنسانِ.

قال:(الخامس: (وَمَا أُضِيفَ إِلَىٰ وَاحِدٍ مِنْ هَٰذِهِ الْأَرْبَعَةِ)). يعني: إذا أُضِيفَ إلىٰ العَلَمِ، أو الاسْمِ المُبْهَمِ، أو الاسْمِ الذي فيه أداةُ التّعريفِ هذا يكونُ معرفةً لأجلِ الإضافةِ فمثلاً: (غلامُ الرّجلِ)، (غلامُ) معرفةٌ لأنّها أُضيفَتْ إلىٰ الرَّجُلِ وهو معرفةٌ لأنّه دخلتْهُ أداةُ التَّعريفِ.

فما أُضيفَ إلىٰ واحدٍ ممّا سبَقَ يكونُ معرفةً.

ثُمّ ذَكَرَ النَّكِرَةَ فقال: (وَالنَّكِرَةُ كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخرٍ). (النّكرةُ لا يُعيّنُ مُسَمّاها بلْ تكونُ شائعةً في جِنْسٍ مَا وُصِفَتْ به)، مثلُ قولِه: (أنّ قولكَ: (رجلٌ) لا يختصّ به واحدٌ دون آخرَ من الرّجال، بل هم صادقٌ علىٰ كل فرد من أفراد الرّجال) هٰذا يقالُ نكرَةٌ. (رجلٌ وكتابٌ، وسيارةٌ، وقلمٌ) هذه كلُّها نكراتٌ لأنّها شائعةٌ في الجنسِ لا تُعيِّنُ أَحَدًا.

قال: (وَتقريبُهُ)، وهٰذا منْ محاسنِ التَّفْهيمِ؛ لأنّ تقريبَ العِلْمِ منْ مقاصِدِ الإفْهَامِ، فإذا قُرِّبَ العِلْمُ بِعِبَارَةٍ مُنَاسِبَةٍ للمُبتدئِ -وإنْ كانتْ لا تُناسِبُ التَّحقيقَ- فهي منَ الشَّفقةِ به، وإحْسَانِ تَعْليمِهِ.

قال: (وَتَقْرِيبُهُ: كُلُّ مَا صَلُحَ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ). فإذا جِئْتَ إلىٰ نَحْوِيٍّ فقال إنّ هذا قولٌ ضعيفٌ، وأنَّ النّكرةَ هي اسْمٌ شائعٌ في جِنْسِهِ قُلْ له إنَّ هذا ممدُوحٌ لأنَّه متعلِّقٌ بمُبتدئٍ، والذي ذكرْتَ يتعلَّقُ بالانتهاءِ مِنَ الابتداءِ وبلُوغِ التَّحقيقِ وهو قَصَدَ نفعَ المبتدئَ فقال: (وَتَقْرِيبُهُ كُلُّ مَا صَلُحَ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: الرَّجُلُ وَالفَرَسُ).

فكلمةُ (رجلٍ) نكرةٌ، وكلمةُ (فرسٍ) نكرةٌ فلمّا دخلَتْ عليها أداةُ التّعريفِ وقلْتَ: (الرّجلُ والفرسُ) صارَتْ معرفةً حينئذٍ.

قال: (يعني تقريبَه علىٰ المبتدئ. فقولُك: رجلٌ نكرةٌ، لأنّه يصلحُ لدخول الألف واللام.

فتقول: الرّجلُ. وهندٌ، وهذا، وأنا، ونحوُها من المعارف، ليس بنكرة، لأنّه لا يصلحُ لدخول الألف واللام. فلا تقول: الهندُ، ولا الزّيد).

بيّن أنَّ وَجْهَ التَّقريبِ أنَّ بعضَ الكَلِمَاتِ تَدْخُلُ عليها (ألْ)، وبعضُ الكَلِمَاتِ لا تَدْخُلُ عليها (ألْ).

ومِنْ لَطِيفِ ما يُسْتَمْلَحُ في هٰذا المقامِ ذِكْرُ أَعْرَفِ المعارِفِ، وأَنْكَرِ النَّكِرَاتِ لا بِلِسَانِ النُّحَاةِ بلْ بِلِسَانِ أهْلِ المعرِفةِ باللهِ، فأمّا أعرفُ المعارِفِ عند النُّحَاةِ فهو **الضَّميرُ**، وأمّا أعرفُ المعارفِ عند أهلِ المعرفةِ باللهِ فهُوَ: (**الله**)، ولَذلك قِيلَ لسيبويه: ما فَعَلَ اللهُ بك؟ فقالَ: غفَرَ لي، فقِيل لهُ: بِمَ؟ قال لقولي: اللهُ أعرفُ المعارفِ. هذه جملةٌ لَهُ في الكِتَابِ **قال**: **اللهُ أعرفُ المعارف** فغفرَ اللهُ ﷻ **له بهذا** كما في هذه القِصّة المنَامِيّة مما يُذْكَرُ ولا يُنْكَرُ.

وأمّا أنكرُ النّكراتِ فهو **شيطانٌ**، وإنّما كان هُو أنكرَ النّكراتِ لأنّ اشْتِقَاقَ شيطانٌ منْ شَطَنَ الدّالّةِ علىٰ البُعْدِ، فشيطانٌ أبعدُ شيءٍ عنِ الخيرِ فلذلك هو أنكرُ النّكراتِ، لأنَّ ما بَعُدَ عنِ الخيرِ مُنْكَرٌ وما كانَ خيرًا معروفٌ ولا ريبَ أنّ (شيطانٌ) هُوَ أنكرُ النّكراتِ.

❁ ❁ ❁

(بَابُ الْعَطْفِ)

يعني عطف النَّسَق، وهو العطف بأحد الحروف التي وضعتها العرب لذلك. وهي عشرةٌ، وقد بينها بقوله: (وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشَرَةٌ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَإِمَّا، وَبَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، وَحَتَّىٰ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ).

أمّا (الْوَاوُ)، فإنّها تُشرك في اللفظ والمعنىٰ، ولا تدّل علىٰ ترتيب. فإذا قلتَ: قامَ زيدٌ وعمرٌو، احتمل أنْ يكونَ زيدٌ قام قبلَ عمرو، وعمرو قام قبل زيد، أو قاما معًا في زمن واحد.

وأمّا (الْفَاءُ)، فإنّها تُشرك ما قبلَها مع ما بعدها في الإعراب والمعنىٰ، إلا أن فيها ترتيبًا وتعقيبًا، أيْ من غير مهلةٍ. فإذا قلتَ: قام زيدٌ فعمرٌو. فالمعطوفُ بها وهو عمرٌو، قامَ بعد زيد، وليس بينهما مهلة.

وأمّا (ثُمَّ)، فإنها تُشرك في الإعراب والمعنىٰ أيضًا وتدلّ علىٰ الترتيب والمهلة. فإذا قلتَ: قام زيدٌ ثم عمرٌو. فعمرٌو قامَ بعد زيد، وبينهما مهلة.

وأمّا (أَوْ)، فإنّها لأحد الشيئينِ أو الأشياء. فإذا قلتَ: قامَ زيدٌ أو عمرٌو. فالقائم أحدُهما غيرُ معين.

وأما (أَمْ)، فيُعطف بها بعد همزة التّسوية. كقوله تعالىٰ: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [يس:١٠]. أو بعدَ همزة يُقدّر ما بعدَها وما قبلَها بكلام واحد. نحو: أزيدٌ قام أم عمرٌو؟ أي أيُّهما قام. وأمّا إمّا، فهي في المعنىٰ بمنزلة أو.

وأمّا (بَلْ)، فيُعطف بها بعد الإيجاب. نحو قامَ زيدٌ بل عمرٌو. فالقائم عمرٌو دون زيد وبعد النفي نحو: ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو. فالقائم عمرٌو دونَ زيد.

وأمّا (لَا)، فيُعطف بها بعد الإيجاب. نحو: قام زيدٌ لا عمرٌو. فالقائم زيد دون عمرو. وبعد الأمر نحو: اضربْ زيدًا لا عمرًا. فزيدٌ هو المأمورُ بضربه دون عمرٍو. وبعد النّداء نحو: يا زيدُ لا عمرُو فالمنادىٰ زيدٌ دون عمرو.

وأمّا (لَكِنْ) فيُعطف بها بعد النّفي. نحو: ما قامَ زيدٌ لكن عمرٌو. فالقائم عمرٌو لا زيد. وبعد النّهي. نحو: لا تضربْ زيدًا لكن عمرًا. فزيد هو المنهيُّ عن ضربه دون عمرو.

وقوله: (وَحَتَّىٰ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ): يعني: أنّ العطف بـ(حتىٰ) قليلٌ نحو: قام النّاسُ حتىٰ زيدٌ. والأكثرُ فيها أنْ تكون حرفَ جرٍّ أو حرفَ ابتداء.

وقوله: (فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَىٰ مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَىٰ مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَىٰ مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَىٰ مَجْزُومٍ جَزَمْتَ).

فُهم من كونه لم يَشترطْ في المعطوف ما اشترطَ في النّعت، من كونه موافقًا للمنعوت في التّعريف والتّنكير، أنه يجوز عطفُ المعرفة علىٰ النكرة، وعطفُ النّكرة علىٰ المعرفة نحو: قام زيدٌ ورجلٌ، وقام رجلٌ وزيدٌ. وفُهم من قوله: (أَوْ عَلَىٰ مَجْزُومٍ جَزَمْتَ): أنه يجوز عطفُ الفعل علىٰ الفعل، لأنّ الجزم لا

يكون إلا في الأفعال.

وقوله: (تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) فهذا مثال عطف المرفوع علىٰ المرفوع.

(وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا) وهذا مثالُ عطف المنصوب علىٰ المنصوب.

(وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو) هذا مثالُ عطف المخفوض علىٰ المخفوض، ومثال عطف المجزوم علىٰ المجزوم (وَزَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ) والله أعلم.

ذكرَ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ ههُنا التّابعَ الثّاني للمرفوعاتِ التّابعَةِ وهُوَ: (**العَطْفُ**)، والمرادُ به ههُنا (عَطفُ النَّسَقِ) كما ذكَرَ الشّارِحُ، ومعناهُ: **التَّابعُ الذي تَوَسَّطَ بيْنَهُ وبيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدَ عشرة حروف**، هي حُرُوفُ العَطْفِ التي ذكَرها المصنِّفُ، وأَوَّلُهَا (الوَاوُ)، وآخرُها (حتّىٰ)، فإذا وُجِدَ واحِدٌ مِنْ هذه الحُرُوفِ بينَ تابعٍ ومتبُوعٍ يُسَمَّىٰ هذا عَطفًا، ويكونُ ما بَعْدَ حَرْفِ العَطْفِ تَابِعًا لما قَبْلَهُ.

وقد بيّن رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ معانِي هذه الحروفِ، فهذه الحرُوفُ تَشْتَرِكُ جميعًا في اللَّفْظِ أيْ في الحُكْمِ الإِعْرَابِيِّ، أمَّا المَعْنَىٰ فقد يكونُ المتبُوعُ والتَّابعُ بينهُما فَرْقٌ، وأمّا في الإِعْرَابِ فحكمُهُما واحدٌ.

فقولُه مثلاً:(أمّا (الْوَاوُ)، فإنّها تُشرك في اللفظ والمعنىٰ). يعني: تَشْرَكِ بين المَعْطُوفِ والمَعْطُوْفِ عليه في اللَّفْظِ أيْ في الحُكْمِ الإعْرابِيِّ، والمعنَىٰ أيْ في الدَّلاَلَةِ علىٰ فِعْلٍ واحِدٍ كقولك: (قامَ زيدٌ وعمرٌو)، فهُما اشْتَرَكَا في الإِعْرَابِ فكلاهُما مرفوعٌ، وكذلك اشْتَرَكَا في المعنَىٰ فكلاهُما (قَائِمٌ).

وأمّا (أو) في قولك مثلاً: (قامَ زيدٌ أو عمرٌو)، فإنّ (زيدٌ) و(عمرٌو) اشْتَرَكَا في الإِعْرَابِ دُونَ المعنَىٰ، لأنّه يلزمُ أنْ يكونَ أحدُهُما قائِمًا وأمّا الآخرُ فلم يَقُمْ.

وقُلْ هكذا في كُلِّ واحِدٍ مما ذكَرَهُ المصنِّفُ أنّها جميعًا تَشْتَرِكُ في الإِعْرَابِ، وأمّا المعنَىٰ فباعتبارِ دَلاَلَةِ هٰذا الحَرْفِ كـ (لكنْ) مثلاً فـ (لكنْ) موضوعةٌ للاسْتِدْرَاكِ. قال في آخرِ المبحثِ: (وأمّا (لَكِنْ) فيُعطف بها بعد النّفي. نحو: ما قامَ زيدٌ لكن عمرٌو. فالقائم عمرٌو لا زيد)، فهُما اشْتَرَكَا في الحُكْمِ، وأمّا المعنَىٰ هُنَا فهُو اسْتِدْرَاكي، فهو استدرك فنفَىٰ القيامِ أوّلا عنْ (زيدٍ) ثُمَّ أَثْبَتَهُ لـ(عمرٍو)، فالقائمُ هو (عمرٌو) لا (زيدٌ) فأحدهُما قائمٌ، وأمّا الآخرُ فإنه لَمْ يَقُم.

ثُمَّ بيّن الشّارِح أنّ معنَىٰ قَوْلِ صاحبِ المقدِّمة (وَحَتَّىٰ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِع) أنَّ العَطْف بـ(حتّىٰ) قليلٌ فهي لُغَةٌ قليلةٌ في (حتّىٰ)، و(حتّىٰ) لا تكونُ ناصبةً إلاّ بشرطين:

الأَوَّل: أنْ يكونَ مَعْطُوفُهَا ظَاهِرًا لا مُضْمَرًا.

الثّاني: أنْ يكونَ مَعْطُوفُهَا بَعْضًا مِنْ كُلٍّ، أَوْ جُزْءًا مِنْ كُلٍّ، أَوْ غَايَةً لما قبلَهُ، فمثلًا: (قامَ النّاسُ حتّىٰ زيدٌ)، (زيدٌ) هُنا منصوبٌ لأنّه معطوفٌ، فإذا أردْتَ أنْ تُطَبِّقَ عليه الشّرطين، فالشّرطُ الأوَّلُ: أنْ يكونَ مَعْطُوفُهَا ظَاهِرًا لا مُضْمَرًا و(زيدٌ) هُنا ظَاهِرٌ، والشّرطُ الثّاني: أنْ يكونَ مَعْطُوفُهَا بَعْضًا مِنْ كُلٍّ، أَوْ جُزْءًا مِنْ كُلٍّ، أَوْ غَايَةً لما قبلَهُ و(زيدٌ) هو بعضُ النّاسِ.

(أكلت السَّمكَة حتىٰ رأسَها)، (الرأسُ) هُو جُزْءٌ مِنَ الكُلِّ، وقُلْ هكذا في سَائِرِ أمثلَةِ الباب.

قال: (فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا) أي بالأحرف العشرة (عَلَىٰ مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَىٰ مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَىٰ مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَىٰ مَجْزُومٍ جَزَمْتَ).فهي تُوْجِبُ الإِتِّبَاعَ في الإِعْرَابِ، ولهذا صارَتْ منْ بابِ التَّوابِعِ.

قال: (وفُهِم من قوله: (أَوْ عَلَىٰ مَجْزُومٍ جَزَمْتَ): أنه يجوز عطفُ الفعل علىٰ الفعل)، ثُمَّ مثَّل لذلك بقوله: (تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو)، هُنا عطفَ المرفوعَ علىٰ المرفوعِ

(وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا)، هُنا عُطِفَ المنصوبَ علىٰ المنصوبِ.

(وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو)، هُنا عُطِفَ المخفوضَ علىٰ المخفوضِ.

وتقول: (زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ) هٰذا المثالُ مُنْتَقَدٌ، وما ذكرَهُ ناشرُ الكتابِ في قوله: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا﴾[آل عمران:١٧٩]، فهُنا (تتقوا) معطوفة علىٰ (تؤمنوا)، وكلاهُما فِعْلٌ مجزومٌ، فهٰذا هُوَ مثالُ عطفِ المجزومِ علىٰ المجزومِ، أمّا المثالُ الذي ذكرَهُ صاحبُ الشَّرحِ فهو مُتعَقَّبٌ.

* * *

(بَابُ التَّوْكِيدِ)

التوكيدُ علىٰ قسمين: توكيد لفظي، وتوكيد معنوي.

ولم يذكر المؤلف التوكيد اللفظي، وهو: تكريرُ اللّفظ بعينه. ومثالُه: قام زيدٌ زيدٌ، فزيدٌ. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾[الفجر] توكيد لفظي بعينه، ومثالُه في الفعل: قام قام زيدٌ.

وأمّا المعنوي، فهو علىٰ قسمين: قسم لإثبات الحقيقة ورفع المجاز، وهو: النّفس، والعين.

وقسم للإحاطة والشّمول، وهو: كلٌّ وأجمعُ وتوابعُه.

وقوله: (التَّوْكِيدُ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ)

فُهم من اقتصاره علىٰ التّعريف، أنّ التوكيد لا يكون نكرةً، بخلاف النّعت.

وقوله: (وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ، وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ).

هذا هو القسمُ الذي يدلُّ علىٰ إثبات الحقيقة ورفع المجاز. فإذا قلت: قامَ زيدٌ. احتمل أنْ تكونَ نسبةُ القيام إلىٰ زيد حقيقةً، وأن تكونَ مجازًا، فيكونَ زيدٌ لم يقم هو، وإنما قام أحد غيره بسببه أو من جهته.

فإذا قلتَ: قامَ زيدٌ نفسُه، أو عينُه: تعيّن أن يكون هو القائمَ بنفسه.

وقوله: (كُلٌّ، وَأَجْمَعُ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ).

هذا هو القسمُ الذي يدلُّ علىٰ الإحاطة والشمول. فإذا قلْتَ: (جاء الجيش)، احتملَ أنْ يكون جاء الجيش كلُّه أو جاء بعضُه. فإذا قلت: (أجمعُ)، أفاد الإحاطة والشّمول، وأنَّ الجيشَ جاء كلُّه؛ ولذلك تقول: جاء الجيشُ أجمعُ، أيْ كلُّه.

وقوله: (وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ، وَهِيَ: أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ).

فتقول: جاء الجيشُ أجمعُ أكتعُ أبصعُ أبتعُ. وتقول: جاء القومُ كلُّهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون. وتقول: مررت بالقوم كلِّهم أجمعين أكتعين أبصعين أبتعين.

ذكَرَ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ ههُنا التَّابعَ الثّالِث، وهُوَ (**بَابُ التَّوْكِيدِ**)، والمرادُ بالتَّوْكِيدِ التَّابعُ المُقوِّي لمتبُوعِهِ، والتَّوْكِيدُ له قِسْمَانِ اثْنَانِ:

أحدهما: **تَوْكِيدٌ لَفْظِيٌّ**، وهُوَ تَوْكِيدُ اللَّفْظِ بتكْرَارِهِ.

والثاني: **تَوْكِيدٌ مَعْنَوِيٌّ**، وهُوَ تَوْكِيْدُ اللَّفْظِ بِأَلْفَاظٍ مَخْصُوصَةٍ يَأْتِي ذِكْرُهَا.

ففي التَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ يُكرَّرُ اللَّفْظُ بِعَيْنِهِ كقولِه تعالىٰ: ﴿دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾، فـ(دكًا) الثّانيةُ و(صَفًّا)الثّانيةُ هي تَوْكِيدٌ لـ(دكًا) الأُوْلَىٰ و(صَفًّا) الأُوْلَىٰ، فَأُكِّدَ اللَّفْظَ بتكْرَارِهِ.

وأمّا المَعْنَوِيُّ فهُوَ أنْ يُؤَكَّدَ اللَّفْظَ بِأَلْفَاظٍ مَخْصُوصَةٍ عندَهُم هي: (النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلٌّ، وَأَجْمَعُ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ، وَهِيَ: أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ).

قـال: (التَّوْكِيدُ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ)، فهُوَ يَتْبَعُهُ في إِعْرَابِهِ، وتَعْرِيْفِهِ اخْتِصَارًا. يَتْبَعُهُ في هذين الشّيئين: (الإِعْرَابُ والتَّعْرِيفُ)، والتّوكيدُ لا يكونُ نكرةً فلا يحتاجُ إِلىٰ قَوْلِنَا: (وتنكيرِه).

قال: (وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ، وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلٌّ، وَأَجْمَعُ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ، وَهِيَ: أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ)، وهذا القِسْمُ كما قالَ: (يَدُلُّ علىٰ إِثْبَاتِ الحَقِيقَةِ ورَفْعِ المَجَازِ)، فإذا قلْتَ: (قامَ زيدٌ) احْتُمِلَ أنْ يكونَ نِسْبَةُ القِيَامِ إِلىٰ (زيدٍ) حقيقة أوْ مجازًا، فإذا قلْتَ: (قامَ زيدٌ نفسُه). (نفسُه) توكيدٌ مُثْبِتٌ للحقيقَةِ ورَافِعٌ للمَجَازِ وهُوَ تَوْكِيدٌ مَعْنَوِيٌّ، ومثلُه كما قال: (كُلٌّ، وَأَجْمَعُ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ)، فهذا القِسْمُ دَالٌّ علىٰ الإِحَاطَةِ والشُّمُولِ فتقولُ: (جاء الجيش كلُّه) التّوكيدُ هُنَا هو كَلِمَةُ (كُلّ)، وقدْ تَبِعَتِ (الجيشُ) في إِعْرَابِها وتَعْرِيفِهَا (كلُّ) مرفوعَةٌ لأنّ (الجيشُ) مرفوعٌ، وهي أيضًا معرفَةٌ لأنّها أُضِيفَتْ إِلىٰ ضميرٍ.

قال: (وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ)، وإنّما سُمِّيَتْ بـ(توابع أجمع) لأنّها تأتِي معَه في التّوكيدِ ولا تَسْتَقِلُّ بنفسِها، فلا تَقُلْ: (جاءَ القومُ أكتعونَ)، بل لا بُدَّ أنْ تقدِّمَ (أجمع) ثُمَّ تُتْبِعَهَا بما شِئْتَ فتقول: (جاءَ الجيشُ أجمعُ أكتعُ)، وإذا شِئْتَ أنْ تقولَ: (أبصع)، وإذا شِئْتَ أنْ تقولَ: (أبتع)، وإذا أردْتَ أن تجمعَها جميعًا كان لك ذلك، وكُلُّ هٰذا في التَّوْكِيدِ المَعْنَوِيِّ.

* * *

(بَابُ الْبَدَلِ)

وقوله: (إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِن اسِمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ) وهو تصريح بأنّ البدل يكون في الاسمين، وفي الفعلين.

وقوله: (تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ) يعني: في الرّفع والنّصب والخفض والجزم.

وفُهم من اقتصاره علىٰ الإعراب، أنّه يجوز بدلُ المعرفة من المعرفة، وبدلُ النّكرة من النّكرة، وبدلُ المعرفة من النّكرة، وبدلُ النّكرة من المعرفة.

وقوله: (وَهُوَ عَلَىٰ أَرْبَعَةُ أَقْسَام: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الكُلِّ، وَبَدَلُ الاِشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ) يعني: أنّ البدلَ ينقسمُ علىٰ أربعة أقسامٍ لا زائدَ عليها.

ثم مثَّل لكل واحد منها بمثال.

فقال: (نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ) فهذا مثالٌ لبدل الشيء من الشيء. فإنّ زيدًا هو أخوك، و(أخوك) هو زيدٌ.

(وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ) فهذا مثالٌ: لبدل البعض من الكل، لأنّ ثلثَ الرّغيفِ بعضُه.

(وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ) فهذا مثالٌ: لبدل الاشتمال، لأنّ زيدًا مشتملٌ علىٰ العلم. وأكثرُ ما يكونُ في المصدر، كالمثال المذكور. وقد يكون في الاسم غير المصدر، نحو: سُرِقَ زيدٌ ثوبه.

ثم قال: (وَرَأَيْتُ زَيْدًا الفَرَسَ). هذا هو بدلُ الغلط، ولذلك قال: (أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: رَأَيْتُ الْفَرَسَ فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ) يعني أنّك أردتَ أنْ تقول: الفرسَ، فغلِطَ لسانك فقلْتَ بدلاً منه: زيدًا. ثم رجعْتَ إلىٰ ما كنت أردت من ذكر الفرس فقلتَ الفرس. والأحسنُ في هذا، أن يُؤتىٰ معه ببل. فتقول: رأيت زيدًا بل الفرسَ.

خَتَمَ المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ التَّوابِعَ المُلْحَقَةَ بالمَرْفُوعِ بـ(**بَابُ الْبَدَلِ**)، وهُوَ **التَّابِعُ المَقْصُودُ بلاَ وَاسِطَةٍ بَيْنَهُ وبَيْنَ مَتْبُوعِهِ.**

قال: (إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِن اسِمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ)، وهذا تَصْرِيحٌ بأنَّ البَدَلَ يكونُ في الاسْمَيْنِ، وفي الفِعْلَيْنِ، ويَتْبَعُهُ في جميع إِعْرَابِهِ مِنْ: (رفعٍ، أو نصبٍ، أو خفضٍ، أو جزمٍ)، و لا تَعَلُّقَ هٰهنا للمَعْرِفَةِ والتَّنْكِيرِ بهذا البابِ فيجوزُ بدلُ المعرفةِ من المعرفةِ وبدلُها من النّكرةِ، وعَكسُ ذلك أيضًا.

ثُمَّ بيّن رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ أَقْسَامَ البَدَلِ علىٰ المُحَقَّقِ عند النُّحَاةِ، وهي أنّها أربعةُ أَقْسَامٍ، وقوله: (لا زائد عليها) تعريضٌ بمَنْ وَسَّعَ **بَدَلَ الغَلَطِ** إلىٰ أنواعٍ وجعلَها قَسِيمةً له، فقَال: (إذا كان مَحَلُّ الغَلَطِ اللِّسانُ قِيل: بدلُ لِسَانٍ، وإذا كان مَحَلُّ الغَلَطِ القلبُ قِيل: بدلُ نِسْيَانٍ، وإذا كان مشتمِلاً علىٰ إِضْرَابٍ كما رَجَّحَ في آخر كلاَمِه قِيل بدلُ إِضْرَابٍ)، والتّحقيقُ أنَّ هذه تَرْجِعُ جميعًا إلىٰ **بَدَلِ الغَلَطِ**.

القِسْمُ الأَوَّلُ: (بدلُ كلٍّ مِنْ كلٍّ)، وهو الذي عَبَّرَ عنه بقولِهِ: (بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ)، والتّعبيرُ بما

ذكرْنَا أوّلًا أوْلَىٰ، لأنَّهُ أَجْمَعُ في البيانِ، فيُقَالُ: (بدلُ كلٍّ منْ كلٍّ)، كما إذا قلْتَ: (قامَ زيدٌ أخوكَ)، فـ(أخوكَ) بدلٌ منْ (زيدٌ)، لأنّه يدلُّ علىٰ نفسِ معناه من كلّ وَجْهٍ.

القِسْمُ الثّاني: (وَبَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ)، وإِدْخَالُ (ألْ) علىٰ بعضٍ وكلٍّ خلافُ الأفصحِ، وإنْ أجازَهُ بعضُ علماءِ العربيّة، وصَدَرَ به قرارٌ من مَجْمَعِ اللُّغةِ العربيّةِ، لكنَّ الأفصحَ أنْ يُقال (بَدَلُ بَعْضٍ منْ كُلٍّ)، كقولِك: (أكلْتُ الرَّغِيفَ ثلُثه)، فثلثٌ بدلٌ من الرَّغِيفِ، لأنّ ثُلُثَ الرَّغِيفِ هو بعْضُه.

القِسْمُ الثّالث: (بَدَلُ الاِشْتِمَالِ)، ومثالُه: (نفعنِي زيدٌ علمُه) فـ(عِلْمُ) بدلٌ من (زيدٌ)، والبدلُ هنا اشْتِمَالِيٌّ **بدَلُ اشْتِمَالٍ**.

والفرقُ بين الاشْتِمَالِ وبدلُ بعضٍ من كُلٍّ أنّ بدلَ بعضٍ من كلٍّ يكونُ متعلّقًا بشيءٍ واحدٍ في ذاتٍ واحدةٍ مَحْسُوسٍ، فثُلُثُ الرَّغِيفِ من الرَّغيفِ، وأمّا علْمُ زيدٍ فزيدٌ ذاتٌ محسوسَةٌ وأمّا عِلْمُه فإنّه معنًىٰ قائِمٌ.

القِسْمُ الرّابعُ: (وَبَدَلُ الْغَلَطِ)، كقولِك: (رأيتُ زيدًا الفرسَ) أردْتَ أن تقُولَ: (رأيتُ الفرسَ فَغَلِطْتَ وقلْتَ رأيتُ زيدًا)، ثُمّ اسْتَدْرَكْتَ فقلتَ: (الفرسَ)، فتكونُ (الفرسَ) بدلُ غَلَطٍ منْ (زيدًا)، والأحسنُ في هذا كما قال الشّارح أنْ يُؤْتَىٰ معه بـ(بلْ)، فتقولُ: (رأيتُ زيدًا بلِ الفرسَ)، ويكونُ هُنا بدلُ غلَطٍ يُسَمَّىٰ باسْمِ إِضْرَابٍ، لأنّك أَضْرَبْتَ عن الأوّلِ وانتقلْتَ إلىٰ ثانٍ، فكأنّك كنت أوّلاً تُرِيدُ أنْ تقولَ: (رأيتُ زيدًا)، ثُمَّ عَدَلْتَ عن هذا وضَرَبْتَ عنه إلىٰ غيرِه فقلْتَ: (الفرسَ).

* * *

(بَابُ مَنْصُوبَاتِ الأَسْمَاءِ)

لما فرغ من مرفوعات الأسماء وتوابعها شرع في بيان منصوبات الأسماء.

وإنّما حصر ذلك بالأسماء دون الأفعال، لأنّ المرفوعَ والمنصوب من الأفعال، تقدَّم في باب الأفعال.

وقولُه: (الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ).

ذكر في التّرجمة، أنّ منصوباتِ الأسماء خمسةَ عشرَ. ثمّ لما ذكرها في الأبواب، ذكرها أربعةَ عشرَ. كذا ثبت في أصل المؤلف، وأظنه غلط. ويمكن أن يكونَ الخامسَ عشرَ الذي تركه: خبرَ ما الحجازيّة، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[يوسف:٣١].

وقوله: (وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمِييزُ، وَالْمُسْتَثْنَى، وَاسْمُ لَا، وَالْمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ). هذه الأربعةَ عشرَ التي ذكرها، تقدَّم منها خبرُ كان واسمُ إنَّ في المرفوعات، وباقي ذلك بوَّبَ لكل واحد منها بابًا، فبدأ بالمفعول به فقال:

(بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ)

(وَهُوَ الاسْمُ الْمَنْصُوبِ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ) يعني أنَّ المفعولَ به: هو الاسم الذي فعلَ به الفاعل.

وفِعْلُ الفاعل: هو المصدرُ الصادر عنه.

ثمّ مثَّلَ ذلك فقال: (نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ). فزيدٌ: مفعول به بضربْتُ، وقد وقع بعد الفعل الصادر عن الفاعل وهو الضرب. وكذلك: (رَكِبْتُ الْفَرَسَ). فالفرس: مفعول به، وقد وقع به الفعلُ الصادر من الفاعل وهو الرُّكوب.

وقوله: (وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ، فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ) . يعني المثُلَ المتقدمة.

وقوله: (وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ.

فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: ضَرَبَنِي، وَضَرَبَنَا، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكِ، وَضَرَبَكُمَا، وَضَرَبَكُمْ، وَضَرَبَكُنَّ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهَا، وَضَرَبَهُمَا، وَضَرَبَهُمْ، وَضَرَبَهُنَّ.).

فهذه اثنا عشر كلُّها متصلة، وسمّيت بذلك لاتصالها بالفعل. فضَرَبَني: فعلٌ ماضٍ ومفعول، وهو ضمير المتكلم وحدَه. و(نا) في ضربَنا، ضميرُ المتكلم ومعه غيره، أو المعظّم نفسَه. والكاف في ضربَك ضمير المخاطب المذكر. والكلام على باقيها سهل.

فهذه المثُلُ كلُّها منصوبة، علىٰ أنّها مفعولات، إلا أنّها مبنيّةٌ لا يظهرُ فيها إعراب، وكذلك سائرُ الضمائر.

وقوله: (وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكِ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ،

وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُمْ، وَإِيَّاهُنَّ.).

يعني: أنّ هذه الضمائرَ أيضًا تكونُ مفعولة، وهي منفصلةٌ أي: غيرُ متصلة بشيء.

وكان حقُّه أنْ يأتيَ بها في هذه المثُلِ منصوبةً بالفعل الواقع بها. ومثاله أن تقول: إيّاي أكرمْتَ، وإيّانا رأيْتَ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾[الفاتحة] فإيّاك: مفعولٌ مقدّم بنعبد، وهو ضميرٌ منفصل.

فهذه الضمائرَ المذكورة في هذا البابِ كلُّها، متصلةً ومنفصلة، منصوبةٌ إلا أنّها مبنية لا يظهر فيها إعرابٌ، وكذلك سائر الضمائر.

وقد تقدّم أنّ الضمائرَ أحدٌ وستون ضميرا، فذكر منها في (باب المبتدأ والخبر) اثني عشر، وفي (باب الفاعل) اثني عشر، وذكر في هذا الباب أربعةً وعشرين، وذكر في (باب علامات الإعراب) الياءَ من تفعلين. فهذه تسعةٌ وأربعون ضميرًا. والباقي من أحد وستين: اثنا عشرَ ضميرًا من ضمائر الخفض، نحو: مررْتَ بِي، ومررْتَ بنا، ومررْتُ بِكَ، ومررْتُ بِكِ، ومررْتُ بكما، ومررْتُ بكنَّ، ومررْتُ به، ومررْتُ بها، ومررْتُ بهما، ومررْتُ بهم، ومررْتُ بهنّ.

وإنّما لم يذكرْ ضمائرَ الخفض المذكورة، لأنه استغنىٰ عنها بضمائر النّصب المتصلة، فإنّ لفظها واحد.

لما فرَغَ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ مِنْ ذِكْرِ المرفوعاتِ الأَصْلِيَّةِ و التَّابِعَةِ عَقَدَ بابًا جامعًا آخَرَ في: (**مَنْصُوبَاتِ الأَسْمَاءِ**)، وإنّما حصَرَ ذلك بالأسماءِ دونَ الأفعالِ؛ لأنَّ أَحكَامَ الفِعْلِ قدْ تقدَّمت في: (بابِ الأفعالِ).

ثُمَّ ذكَرَ صاحبُ المقدِّمة أنّ (الْمَنْصُوبَات خَمْسَةَ عَشَرَ)، وهٰذا الذي ذكرَهُ صاحبُ المقدِّمة قدْ تَنَازَعَ فيه شُرَّاح الأَجُرَّاميَّةِ فمنهم مَنْ رَأىٰ أنّه قَصَّرَ، ومنهم مَنْ حَاوَلَ أنْ يَجْعَلَ المَذْكُورَاتِ مَقْسُومَةً علىٰ خمسةَ عشر بِتَشْقِيقٍ بَيَّنَهُ، والأظهرُ -والله أعلم- ما ذكرَهُ المَكُّودِيُّ وهو تلميذُ تلامِذَةِ صاحبِ المقدِّمة أنَّ المصنِّف قدْ أهملَ ذِكْرَ المُتَمِّمِ لِلْعَدِّ خمسةَ عشرَ فلمْ يَذْكُرْ ما يكونُ خامسَ عَشْرِهَا، واسْتَظْهَرَ بعد ذلك أنَّ (الخامسَ عشرَ الذي تركه: خبرَ ما الحجازيّة، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[يوسف:٣١]).

وأحسنُ منْ هٰذا الذي جَنَحَ إليه المَكُّودِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنْ يُقَالَ: إنَّهُ أحدُ ما تقدَّمَ في كلامِ المصنِّف، وهُوَ: (مفعُولَا ظننْتُ وأخواتها)، فإنَّ من المنصوباتِ كما سَلَفَ المبتدأُ والخبرُ إذا دخلَ عليهما (ظننت وأخواتها)، فالأَشْبَهُ حملُه علىٰ هٰذا المعنىٰ لأنّه المذكورُ في كلامِه، وحَمْلُ كلامِه علىٰ ما وَرَدَ فيها أوْلَىٰ مِنْ حملِه علىٰ شيءٍ لا نَعْرِفُ اخْتِيَارَهُ فيه هل يَرَىٰ ذلك أمْ لا يرَىٰ ذلك.

وهذه الأربعةَ عشرَ التي ذكرَها المصنِّف سَيُبَوِّبُ لها بابًا بابًا، ثُمَّ يُنَبِّهُ في آخِره علىٰ بعضِ ما تقدَّم كـ(خبرِ كان واسمِ إنَّ)، فإنّها منْ جُمْلَةِ المنصوباتِ، وابتدأ ذلك ببابِ المفعول به.

عرَّفَ المفعول به بقوله: (وَهُوَ الاسْمُ الْمَنْصُوبِ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ). وسَبَقَ أنْ عَرَفْتُمْ أنَّ إِدْخَالَ الحُكْمِ مُنْتَقَدٌ كان ينبغِي أنْ يقولَ: (هُوَ الاسْمُ الذي يقعُ به الِفْعل).

وأَبْيَنُ منْ هذا أنْ يُقَالَ: (هُوَ الاسْمُ الذي يَقَعُ عليه فِعْلُ الفَاعِلِ)، وهذا مَوْجُودٌ في بَعْضِ نُسَخِ الأَجُرَّامِيَّةِ في قَوْلِ المصنّف: (وهُوَ الاسْمُ المنصُوبُ الذي يَقَعُ عليه الفِعْلُ)، فالتّعبيرُ بِوُقُوعِ الفِعْلِ عليه أوْلَىٰ من التّعبيرِ بوُقُوعِ الفِعْلِ بِهِ، ومثَّل ذلك بقوله: (ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ)، فـ(الضَرْبُ) وَقعَ علىٰ (زيدٍ)، و(الرُّكُوبُ) وقع علىٰ (الفرسِ)، فما وَقَعَ عليه الفِعْلُ يكونُ مفعولاً به، ففي الجُملةِ الأُوْلَىٰ: (ضربْتُ زيدًا). المفعولُ به هو (زيدٌ)، والتّعليلُ لأنّه وَقَعَ عليه الفِعْلُ، وفي الجُملةِ الثّانية: (ركبْتُ الفرسَ). المفعولُ به هُوَ (الفرس)، والتّعليلُ لأنّه وَقَعَ عليه الفِعْلُ.

(كتبْتُ الدرسَ). المفعولُ به هُوَ (الدرسَ)، لأنّه وَقَعَ عليه فِعْلُ الكِتَابَةِ، وهَلُمَّ جرًّا.

ثُمَّ بيّن أنَّ المفعولَ به علىٰ قسمين:

ظَاهِرٍ ومُضْمَرٍ، وهذا نَظِيرُ ما تقدَّمَ في المبتدأ والفاعلِ وغيرهما، والمرادُ بالمُضْمَرِ كما سَلَفَ (الضمائرُ) سواءٌ كانت مُتَّصِلَةً أوْ مُنْفَصِلَةً كما ذَكَرَ هُنا، فقدْ ذَكَرَ أنَّ الضمائرَ قِسْمَانِ: (مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ)، والمرادُ بالمتَّصِلِ: مَا اتَّصَلَ بِفِعْلِهِ، والمُنْفَصِلُ: مَا انْفَصَلَ عنْ فِعْلِه.

فمثلًا قول: (ضَرَبَهُ) الضميرُ هُنا اتَّصَلَ بالفِعْلِ فهُو ضميرٌ مُتَّصِلٌ.

وقول: (إيَّاي أكرمْتَ)، فـ(إيَّاي) ضميرٌ منفصلٌ لأَنَّهُ لم يَتَّصِلْ بالفِعْلِ، وهٰذه الضمائرُ كما سَبَقَ كلُّها مَبْنِيَّةٌ لأنَّ حُكْمَ الضَمَائِرِ البِنَاءُ، فتكونُ ههُنا في مَحَلِّ نَصْبٍ، فمثلاً: (ضربه)، المفعولُ به هُنا هُوَ الضميرُ، وإعرابُه ضميرٌ مبنيٌّ علىٰ الضَّم في محلِّ نصبِ مفعول به.

❁ ❁ ❁

(بَابُ الْمَصْدَرِ)

ويقالُ فيه: المصدرُ، والمفعولُ المطلق، وهو أحقّ به، فإنّ المصدرَ قد لا يكون منصوبًا علىٰ أنه مفعولٌ مطلق، نحو: ضربت ضربًا وقد يكون غير مفعول مطلق أعجبني ضربُك. فضربُك مصدرٌ، وليس بمفعول مطلق. فالمصدر: هو الحدث الذي يدلُّ عليه الفعل.

وقوله: (الْمَصْدَرُ: هُوَ الاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ).

هذا تقريبٌ علىٰ المبتدئ، وكأنّه أحال في ذلك علىٰ اصطلاحهم في تصريف الفعل. فإنّه إذا قيل لك: كيف تصرِّف ضرب؟ قلت: ضرب يضرِب ضربًا.

وقوله: (وَهُوَ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ نَحْوُ: قَتَلْتُهُ قَتْلًا، وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَىٰ فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ، نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وُقُوفًا).

قسّم المصدر علىٰ قسمين:

الأول: أن يكونَ المصدرُ موافقًا لفعله الذي ينصبه لفظًا ومعنًى، فهذا هو الكثير. نحو: ضربْتُ ضرْبًا، وقعدْتُ قعودًا، وانطلقت انطلاقًا.

والثاني: أن يوافقه في المعنىٰ دون اللفظ. نحو: قعدتُ جلوسًا، ووقفْتُ قيامًا، وفرحْتُ جَذلًا، فهذا يسمّىٰ معنويًّا لموافقته الفعلَ النّاصب له في المعنىٰ فقط، فإنَّ معنىٰ الوقوفِ والقيامِ واحدٌ، ويسمّىٰ أيضًا نوعيًّا.

ذكَرَ المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ هٰهنا منْ منصوباتِ الأسماءِ (**بَابُ الْمَصْدَرِ**)، وانْتُقِدَ هٰذا بأنَّ المَصْدَرَ أَوْسَعُ مِنَ المَقْصُودِ هٰهنَا، فإنَّ المَقْصُودَ هُنَا هُوَ: (المفعولُ المطلقُ)، فإنَّ المصدرَ يُخَالِفُ المفعولَ المطلق.

فالمفعولُ المطلقُ هُوَ: المفعولُ الذي دَلَّ علىٰ الحَدَثِ الجَارِي علىٰ فِعْلِهِ. (هو اسْمُ الحدثِ الجاري علىٰ فعله).

وأمّا المَصْدَرُ فهُوَ: (اسْمُ الحَدَثِ الجَارِي علىٰ غَيْرِ فِعْلِهِ).

فمثلًا قولُكَ: (أعجبني فهمُك)، فهنا (فهمُ) مصدرٌ لأنَّهُ لم يَجْرِ علىٰ فِعْلِهِ، فـ(الفَهْمُ) شيءٌ والإعجَابُ شيءٌ آخر.

وأمّا المفعولُ المُطْلَقُ فهو الذي يكونُ فيه اسْمُ الحَدَثِ جَارٍ علىٰ فِعْلِهِ، إمّا: حقيقةً أو حُكْمًا كما سيأتي في أنواعِهِ كقولِهِ مثلا: (قمْتُ قِيَامًا)، فإنَّ (قيامًا) هُنَا مفعولٌ مطلقٌ لأنَّهُ جارٍ علىٰ نَسَقِ فِعْلِهِ.

وتَقْرِيبُهُ كما قال: (اسمٌ منصوبٌ يجيءُ ثالثًا في تصريفِ الفعلِ)، وهذا تقريبٌ كما ذكَرَ الشّارح، وكأنَّهُ أحالَ علىٰ اصطلاحِ النُّحاةِ في تصريفِ الفِعْلِ، فإنّه إذا قيل لك كيف تُصَرِّفُ (ضَرَبَ) قُلْ (ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا)، و(فَهِمَ يَفْهَمُ فَهْمًا)، فهُوَ الذي يجيءُ ثالثًا في تصريفِ الفِعْلِ في اصْطِلَاحِهِمْ.

ثُمَّ بيّن بعد ذلك قِسْمَتَهُ إلىٰ قسمين: (لَفْظِيٌّ ومَعْنوِيٌّ).

القِسْمُ الأوَّلُ: اللَّفْظِيُّ، هُوَ ما كانَ الفِعْلُ فيه حَقِيْقِيًّا في تَعلُّقِهِ بالمَفْعُول.

القِسْمُ الثّاني: والمعَنْوَيُّ، هُوَ ما كانَ الفِعْلُ فيه حُكْمِيًّا في تَعَلُّقِهِ بالمَفْعُولِ.

فمثلاً إذا قلْتَ: (فهمْتُ فهمًا) صار هُنَا التَّعلُّقُ حَقِيقِيًّا، لأنَّ الفِعْلَ والمَفْعُولَ يَشْتَرِكانِ في نفسِ الأَصْلِ، لكنْ إذا قلْتَ: (جلسْتُ قعودًا)، فإنّه يكونُ هُنَا حُكْمِيًّا لأنَّ أصل مادَّةَ القُعُودِ في اللُّغةِ غيرُ أَصْلِ مَادَّةِ الجُلُوسِ لذلك قِيلَ في الأوَّلِ لَفظِيٌّ، وفي الثّاني مَعْنَوِيٌّ.

فالمفعوُل المطلقُ نوعان:

أحدهما: لَفْظِيٌّ.

والثّاني: مَعْنَوِيٌّ.

وضَابِطُ اللَّفْظِيِّ إنْ وافقَ لفظُه لفظَ فِعْلِه.

وضَابِطُ المَعْنَوِيِّ إنْ وافقَ مَعْنَىٰ فِعْلِه دُونَ لفظِه.

وقدْ ذَهَبَ بعضُ أهلِ العربيّة -وهُمُ الجُمهورُ- إلىٰ أنَّ المَعْنَوِيَّ فيه فِعْلٌ مُقَدَّرٌ مِنْ جِنْسِ المفعولِ، فكأنَّ قولَك: (جلسْتُ قعُودًا) تقديرُه: (جلسْتُ وقعدْتُ قُعودًا)، فيكونُ فِعْلُ (قعودًا) هُو كلمةُ (قعدْتُ) وفي قولك: (قمْتُ وقوفًا) تقديرُه: (قمْتُ ووقفْتُ وقوفًا)، وهذا مذهبُ جمهورِ النُّحاة، فيجعلُون الفِعْلَ النّاصِبَ مقدَّرًا بمِثْلِ لفْظِ المفعولِ المطلقِ الذي نُصِبَ، وما كان مَعْنَوِيًّا يُسَمَّىٰ معنويا كما ذُكِرَ، و يُسَمَّىٰ مُرَادِفًا.

❁ ❁ ❁

(بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفُ الْمَكَانِ)

قوله: (ظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبِ بِتَقْدِيرِ (فِي)، نَحْوُ: الْيَومَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ). أتىٰ باثني عشرَ اسمًا من أسماء الزّمان.

الأول: (الْيَوم). ويُستعمل نكرةً، فتقول: صمت يومًا. ومعرَّفًا بالألف واللام، فتقول: صمْتُ اليومَ. ومضافًا، فتقول: صمْتُ يومَ الجمعة.

والثاني: (اللَّيْلَة). ويُستعمل أيضًا نكرةً، فتقول: صليت ليلةً، ومعرَّفًا بالألف واللام، فتقول: صليت الليلةَ. ومضافًا، فتقول: صليتُ ليلةَ الجمعة.

الثالث: (غُدْوَة). ويُستعمل أيضًا منوَّنًا علىٰ النكرة، فتقول: جئتك غدوةً. وغيرَ منوَّنٍ، علىٰ أنه غيرُ منصرفٍ للتأنيث والعلمية، فتقول: جئتك غدوةَ، غير منوّن، وهو من صلاة الصبح إلىٰ طلوع الشمس.

الرابع: (بُكْرَةً). ويُستعمل أيضًا منوّنا وغير منّون كغدوة. وبكرةٌ أولُ النّهار.

الخامس: (سَحَرًا). ويُستعمل منوّنا، نحو: جئتك سحرًا؛ أي سحرًا من الأسحار. وغيرَ منوّن، إذا أُريد منه يومٌ بعينه، نحو: جئتك يومَ الجمعةِ سَحَر. ويقال: سَحَر وسُحْرَةً. وهو آخر الليل.

السادس: (غَدًا). وهو اسم اليوم الذي بعدَ يومك، وأصلُه غَدْوٌ، كقولك: أقبِلْ غدًا.

السابع: (عَتَمَةً). وهو الثُلُث الأول من الليل. تقول آتيكَ عَتَمَةً، وعتَمَةَ يوم الجمعة.

الثامن: (صَبَاحًا). وهو أولُ النهار. تقول: آتيك صباحًا، وصباحَ يوم الجمعة.

التاسع: (مَسَاءً). وهو خلاف الصباح. تقول: آتيك مساءً.

العاشر: (أَبَدًا). وهو الزّمَان المستقبَلُ الذي لا نهايةَ له. تقول: لا أكلِّمُك أبدًا.

الحادي عشر: (أَمَدًا). بمعنىٰ غاية. تقول: لا أكلمُك أمدَ الدهر.

الثاني عشر: (حِينًا). وهو اسم زمانٍ مبهم، يقع علىٰ كل زمان. تقول: قرأتُ حينًا، وجئتُك حين قام زيدٌ.

قوله: (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ). من أسماءِ الزّمان، وهي كثيرةٌ، وفيهما ذكر منها كفاية.

قوله: (وَظَرْفُ الْمَكَانِ هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ (فِي)، نَحْوُ: أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَحِذَاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَهُنَا، وَثَمَّ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.).

ذكر أيضًا من ظروف المكان ثلاثَ عشرة كلمةً.

الأولىٰ: (أَمَامَ). وهي بمعنىٰ قُدَّام. تقول: جلسْتُ أمامَك. أي: قدامَك.

والثانية: (خَلْفَ). وهي ضدُّ قدام. تقول: جلسْتُ خلفَك.

والثالثة: (قُدَّامَ). بمعنىٰ أمام. تقول: جلست قدّامك.

والرابعة: (وَرَاءَ). وهي بمعنىٰ خلف، وقد تكون بمعنىٰ قدّام، فهي من الأضداد. وقد قيل في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾﴾[الكهف] أي: قدّامهم مَلِك. تقول: جلسْتُ وراءَك.

الخامسة: (فَوْقَ). وهي ضدّ تحت. تقول: زيدٌ فوقك.

السادسة: (تَحْتَ). وهي ضدّ فوق. تقول: جلسْتُ تحتَك.

السابعة: (عِنْدَ). ظرفٌ بمعنىٰ التّقريب. كقولك جلسْتُ عندك. أي: قربَك.

الثامنة: (مَعَ). وهي كلمة تدلّ علىٰ المصاحبة. تقول: جلسْتُ مع زيدٍ. أي: مصاحبًا له.

التاسعة: (إِزَاءَ). بمعنىٰ: حِذاء. تقول: جلسْتُ إزاءَه. أي: حِذَاءه.

العاشرة: (تِلْقَاءَ) بمعنىٰ: حذاء. تقول: جلست تلقاءَه. أي: حذاءه.

الحادية عشرة: (حِذَاءَ). تقول: جلسْتُ حذاءَك. بمعنىٰ: إزاءَك.

الثانية عشرة: (هُنَا). إشارةٌ إلىٰ ظرف المكان القريب. تقول: جلسْتُ هنا. أيْ: قريبًا.

الثالثة عشرة: (ثَمَّ). وهي إشارةٌ للمكان البعيد. وقد قيل في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان:٢٠]. أي: هناك.

وقوله: (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ). أي مما ذُكر من أسماء المكان.

وكلُّها -أعني ظروفَ الزمان والمكان- منصوبةٌ بتقدير في.

ذكرَ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ههُنا نوعًا آخرَ منَ الأسماءِ المنصوبةِ أشَارَ إليه بقوله: (**بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفُ الْمَكَانِ**)، وحُذّاقُ النُّحاةِ يشيرُون إليه بقولهم: (**المفعولُ فيه**)، فهُوَ أَحَدُ المفعُولاتِ لأنّه ظَرْفٌ للفِعْلِ، ويُقَالُ في تعريفِ المفعولِ فيه: (إنَّهُ اسْمُ زمانٍ أو مكانٍ يُقَدَّرُ بـ: في)، ويُعْلَمُ به حينئذٍ أنَّ المفعولَ فيه ينقسِمُ إلىٰ قسمين:

أحدهما: ظَرْفُ زمانٍ، وهُوَ ما دَلَّ علىٰ زَمَانٍ.

والثاني: ظَرْفُ مَكَانٍ، وهو ما دَلَّ علىٰ مَكَانٍ.

والتَّقدير في هٰذا وهٰذا هُوَ التَّقديرُ بـ (في)، لأنَّ الفِعْلَ وَقَعَ مظرُوفًا في زَمَانٍ أو مَكَانٍ، ثُمَّ سَرَدَ صاحبُ المقدِّمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ أَسْمَاءَ الزَّمَانِ التي تكونُ ظُرُوفًا له، وأَسْمَاءَ المَكَانِ التي تكون ظُرُوفًا له، وحكمُها جميعًا النَّصْبُ علىٰ أنّها مفعولٌ فيه، أوْ قُلْ ظرف زمانٍ أو ظرفُ مكانٍ، وابْتَدَأَ بظرْفِ الزَّمَانِ فَعَدَّ: (الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ).

وفي قوله: (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) إشارةٌ إلىٰ أنّها كثيرةٌ، لكنْ ذَكَرَ ههُنا أهمَّها، وكُلُّ واحِدٍ منها يكونُ إعرابُه كما سَبَقَ "ظرفُ زَمَانٍ"، وحكمُه النَّصْبُ، وقدْ بيّن معاني كُلٍّ صاحبُ الشّرْح.

ثُمَّ أتبعَهُ بعد ذلك بِظَرْفِ المَكَانِ فَعَدَّ منْهُ: (أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَحِذَاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَهُنَا، وَثَمَّ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)، وهذه كلُّها ظُرُوفُ مَكَانٍ تُنْصَبُ علىٰ أنّها

مفعولٌ فيه، فإذا مرَّتْ بك واحِدَةٌ منْ هذه أوتلك منْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ والمَكَانِ فإنّها تُعْرَبُ علىٰ أنّها مفعولٌ فيه، ويُقَالُ ظَرْفُ زَمَانٍ، أو ظَرْفُ مَكَانٍ.

فمثلاً إذا قلْتَ: (صُمْتُ اليَوْمَ)، فيكونُ (اليومَ) مفعولٌ فيه منصوبٌ، وهُوَ ههُنا ظَرْفُ زَمَانٍ.

وإذا قلْتَ: (جلسْتُ قُدَّامَكَ)، فإنّ (قُدَّامَكَ) مفعولٌ فيه منصوبٌ، وهو هُنا ظرفُ مكانٍ.

وهٰذا البابُ منْ أَسْهَلِ المفعُولاتِ، لكنْ يحتاجُ إلىٰ حِفْظِ ظُرُوفِ الزَّمَانِ، وظُرُوفِ المكانِ.

❁ ❁ ❁

(بَابُ الْحَالِ)

قوله: (الْحَالُ هُوَ الاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الْهَيْئَاتِ).

يعني: أنَّ الحالَ مفسِّرٌ لما أُبهم من الهيئات. فإذا قلْتَ: (جاءَ زيدٌ)، فقد أُبهم الحالُ الذي جاء عليه زيدٌ، فتقول: (راكبًا)، فقد فسّر الحالةَ التي كان عليها زيدٌ، في حال مجيئه.

ثم مثّل ذلك بقوله: (نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا، وَلَقِيتُ عَبْدَ اللهِ مَاشِيًا).

فصاحبُ الحال في المثال الأول: فاعل، وقد أُبهم حالُه في حال مجيئه، ففُسِّر براكب.

وصاحبُ الحال في المثال اثاني: مفعولٌ به، وقد أبهم حالُه في حال ركوبه، ففُسِّر بمُسْرج.

وأما المثال الثالث، فيحتمل الحال فيه أن يكونَ من الفاعل الذي هو التّاء في لقِيتُ، وأنْ يكونَ حالاً من المفعول الذي هو عبد الله.

قوله: (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ). أيْ: ما أشبه المثُل المذكورة في كون الحال فيها مفسِّرًا لما أُبهم من الهيئات.

وقوله: (وَلَا يَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكِرَةً) يعني: نكرةً محضة، نحو المثُل المتقدمة. أو نكرةً مختصَّة، كقولك: جاءَ زيدٌ راكبَ فرسٍ. الحالُ في هٰذا اختصت بالإضافة إلىٰ النّكرة.

[وكلامه شامل لها لدخولها تحت النكرة، وقد تأتي الحال معرفة في اللفظ، لأنها مؤولة بالنكرة نحو: (جاء زيد وحده) أي: منفردًا.

قوله: (وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ). يعني أن الحال فضلة فلا تكون إلا بعد أن يتم الكلام دونها، ومعنىٰ تمام الكلام أن يأخذ الفعل فاعله أو مفعوله وليس المراد أن يكون الكلام مستغنيًا بدليل قول الشاعر:

إنما المَيْتُ من يَعِيشُ كَئِيبًا كَاسِفًا بالُهُ قليلَ الرَّجَاءِ

إذ لا يصح الاستغناء بما قبل الحال فتقول: (إنما الميت من يعيش).]

وقوله: (وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً). يعني: أنّ الاسمَ الذي يأتي منه الحال، لا يكون إلا معرفة. وقد يكونُ نكرةً إذا اختص بالوصف. كقوله تعالىٰ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾[الدخان].

فصاحبُ الحال: (أمرٍ)، وهو نكرة، إلا أنه مختص بوصفه حكيم.

وقد يكون صاحب الحال نكرةً غير مختصٍّ، إذا دخل عليه حرف النّفي و النّهي. نحو: ما قامَ أحدٌ ضاحكًا، ولا يقمْ أحدٌ ضاحكًا.

ذَكرَ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ههُنا أَحَدَ المنصوباتِ، وأشَارَ إليه بـ(**بَاب الْحَالِ**)، وعرَّفَهُ صاحِبُ المقدّمة بقوله: (هُوَ الاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الْهَيْئَاتِ)، وقدْ وقعَ في النُّسَخِ العتيقَةِ من الأَجُرَّامية (لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الْهَيْئَاتِ)، واستدركَ أكثرُ الشُّراح علىٰ هٰذا، لأنّ (انْبَهَمَ) ليست فصيحةً عربية، والظاهرُ أنَّ نُسَخَ الأَجُرَّامية وقعَ فيها هٰذا وهٰذا، وحَمْلُها علىٰ الفصيحِ أوْلىٰ فتكونُ عبارة الأجرامية المقدَّمة هُوَ: (**الاسمُ**

المنصوبُ المفسِّرُ لما أُبْهِمَ من الهيئاتِ)، فهي الموافقةُ لفصيحِ الكلام.

ويُعْرَفُ بما سَلَفَ أنّ المنصوبَ حُكْمٌ، والحُكْمُ لا يدخُلُ في الحَدِّ فكان ينبغِي أنْ يُقال: (**الحالُ اسمٌ مُفَسِّرٌ لما أُبْهِمَ من الهيئاتِ**)، وبيّنه الشّارِحُ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ بقولِه: (فإذا قلْتَ: (جاءَ زيدٌ)، فقدْ أُبهِمَ الحالُ الذي جاءَ عليه زيدٌ، فإذا قلْتَ: (راكبًا)، فقدْ فَسَّرْتَ حالَ مجيئِه)، فالحالُ تتعلَّقُ بتفسيرِ الهيئةِ التي عُلِّقَتْ بالفعلِ، ومثّل لذلك بقوله: (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا، وَلَقِيتُ عَبْدَ اللهِ رَاكِبًا). فـ(راكبًا ومسرجًا) في الأمثلَةِ الثلاثَةِ كلُّها حالٌ، والتّعليلُ لأنّها فَسَّرَتْ ما أُبْهِمَ منَ الهيئة فقولك: (ركبْتُ الفرسَ) الهيئةُ هُنا مبهمةٌ علىٰ أيّ حالٍ كانت؟.

فإذا قلت: (مُسْرَجًا)، فقد فسرت الهيئة فصار (مُسْرَجًا)، حالٌ وحُكْمُ الحَالِ كما سبقَ النّصبُ.

ثُمَّ بيّنَ بعد ذلك شُروطًا للحالِ فقال: (وَلَا يَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكِرَةً).يعني تكونُ الحالُ نكرةً محضةً أو مختصَّةً، فلا تكونُ معرفةً.

هناك في نسخِ الأَجُرَّامية قوله: (وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ)، فيُقال إنَّ من الشُّروطِ أيضًا أنّ الحالَ لا تكونُ إلا بعد تمامِ الكلامِ، ومعنىٰ (بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ)، أنْ تكونَ الحالُ فضلَةً، فإذا قلْتَ: (جاءَ زيدٌ) فقد تَمَّ الكلامُ، فإذا قلت: (جاء زيد راكبا) كانت الحالُ آتيةً بعد تمامِ الكلامِ، وليس معنىٰ الفضلةِ أنّه ما يُستغنَىٰ عنه من الكلام كما نبّه الشّارح، وإنّما معنَىٰ الفضلةِ ما ليس جزءًا من الكلام.

فالكلامُ يتمُّ معناهُ بدونها فـ(جاءَ زيدٌ) تَمّ الكلام بدون الحاجة إليها، ثُمَّ قال في الشّرط الثالث: (وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً)، أيْ صاحبُ الحال، فمثلاً (زيد) هو صاحبُ الحالِ في قولك: (جاء زيدٌ راكبًا) و(ركبت الفرس مسرجًا) صاحب الحال الفرس لأنّه مسرجٌ.

قال: (وقد يكونُ نكرةً إذا اختص بالوصف.. وقد يكون صاحب الحال نكرةً غير مختصٍّ)، وهذا الذي ذكره الشّارح منْ كونِ صاحبِ الحالِ يجيءُ نكرةً علىٰ خِلافِ المحقَّقِ عند النُّحاة، والصّحيح أنّ النّكرة هنا مؤوّلةٌ بالمعرفة، فإنّها ليست نكرةً مجرّدةً محضةً، والنّكرةُ المحضةُ ممتنعةٌ هنا إجماعًا، أمّا النكرة التي ذكرَها بعضهم كالنكرة المختصة بالوصف أو النكرة غير المختصة، لكن دخل عليها حرف النّفي أو النّهي فهي مؤوّلة بالمعرفة، فما ذكره صاحب المقدِّمة هو المطرد المشهور الشّائع عند النّحاة في حكم صاحب الحالِ.

❀ ❀ ❀

(بَابُ التَّمِييزِ)

قولُه: (التَّمْيِيزُ هُوَ الاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ).

اعلم أن التمييزَ علىٰ ثلاثة أقسام:

الأول: أنْ يكونَ منقولًا من الفاعل. نحو: طابَ زيدٌ نفسًا. تقديره: طابتْ نفسُ زيدٍ.

الثاني: أنْ يكونَ مفسِّرا للعدد. نحو: عندي عشرونَ درهمًا.

الثالث: أنْ يكونَ مفسِّرًا للمقادير. نحو: عندي رِطْلٌ زيتًا، أو مَنَوان تمرًا. وقد مثّل بثلاثة مُثُل من المنقول من الفاعل، وهو قوله: (تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا).

فزيدٌ: فاعل، وعرقًا: تمييزٌ. و التقدير: تصبَّبَ عرقُ زيد. فلما أسند الفعلَ إلىٰ زيد، أبهمت النسبةُ ففسَّرها بعرق.

وقوله: (وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا). يعني: تفقّأ شحمُ بكر.

وقوله: (وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا). يعني: طابتْ نفسُ محمد. وذكر أيضًا مثالين من تمييز العدد، وهما قولُه:(وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا، وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً). فغلامًا: تمييزٌ لما وقعت عليه عشرون. ونعجةً: تمييز لما وقعتْ عليه تسسعون.

ثم ذكر أيضًا مثالين من المنقول من الفاعل بعد أفعل التفضيل، وهما: (وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا).

فزيدٌ مبتدأ. وأكرمُ: خبره. ومنك: جارٌّ ومجرور متعلق بأكرم. وأبًا: تمييزٌ، أصلُه الفاعل. وتقديره: زيدٌ كَرُمَ أبوه. وكذلك: أجمل منك وجهًا. أصله: جَمُلَ وجهُه.

قوله: (وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ).

هذا الذي ذَكر من أنّه لا يكونُ إلا بعد تمام الكلام صحيحٌ في المنقول من الفاعل، وأمّا المفسِّر للعدد والمقدار، فقد يأتي قبلَ تمام الكلام. نحو: عشرونَ درهمًا عندي، ومَنَوان عسلًا في الدار.

وسُمِّي في المثالين قبل تمام الكلام.

ذَكرَ المصنّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ههُنا بابًا آخر من منصوباتِ الأسماءِ، وهُوَ: (**التّمييزُ**)، وعرّفه بقوله: (هُوَ الاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ). والقولُ فيه كالقولِ في سابقِه، ففي النّسخ العتيقَةِ (لما انبهم من الذواتِ)، والمقدَّم لغةً (أُبْهِمَ من الذواتِ)، والحمْلُ علىٰ الأفصحِ أوْلىٰ، وإدخالُ الحُكْم منتقدٌ فالأوفقُ في حدِّ التّمييز أنْ يُقال: (هو الاسم المفسر لما أُبْهِمَ من الذواتِ)، ويقع ُبهذا التفريقُ بين الحال والتّمييز بأنّ الحال مختصّة بتفسير الهيئاتِ، وأنّ التّمييز فمختصٌ بتفسير الذواتِ.

وبيّن الشّارح (أنّ التّمييز علىٰ ثلاثة أقسام):

القِسْمُ (**الأَوَّلُ**: أن يكون منقولًا من الفاعل نحو: طابَ زيدٌ نفسًا). فالتّمييز هنا هو كلمة (نفسًا)،

وتقدير الجملة (طابت نفس زيد)، فكانت (نفس) هي الفاعل فنُقلت وجُعلت تمييزًا.

القِسْمُ (**الثّاني:** أن يكون مفسّرا للعدد نحو: عندي عشرون درهمًا). فالتمييز هو (درهمًا).

القِسْمُ (**الثالثُ:** أنْ يكونَ مفسِّرًا للمقادير نحو: عندي رطل زيتًا، أو منوان تمرًا) فالتّمييز هنا (زيت وتمر) فهي مفسّرة للمقادير، و(رِطْلٌ) يجوز فيها كسر الرّاء وفتحها، ومنوان مُثَنَّىٰ المنّ.

ثُمَّ ذكر أنّ صاحبَ المقدِّمة مثّل بثلاث مُثُل من المنقولِ عن الفاعِلِ وهي: (تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا)، فـ(عرقًا نفسًا وشحمًا) كلُّها تمييزٌ نقلت عن الفاعل، فأصلُ الجملة كما بيّن: تصبب عرقُ زيدٍ في الأول، وتفقأ شحمُ بكرٍ وطابت نفسُ محمدٍ في الثاني والثالث.

ثُمَّ ذكر مثالين من تمييز العدد وهو قوله: (وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا، وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً). فـ(غلام ونعجة) كلاهُما تمييزٌ، والعلّة لأنّهُما فَسَرَتَا ما أُبهم من الذّواتِ فحكمهما النّصب.

ثُمَّ ذكر مثالين من المنقول من الفاعلِ بعد أفعل التفضيل، وهو: (وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا)، فـ(أبا ووجها) منصوبانِ ها هُنا علىٰ التّمييز، والجملة كما بيّن الشّارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ تقديرُه في الأّول: زيدٌ كرُم أبوه وفي الثاني جَمُلَ وجهُه.

ثُمَّ بيّن شرطَ التَّمييز بقوله: (وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً) فالتمييز نكرة ككلمة ودرهم ونفس هي نكرات (وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ). يعني يتِمُّ الكلام دونها، وهذا صحيحٌ في الفاعل فإذا قلت: (طاب زيد)، فإنّ الكلام قدْ تَمَّ، وأمّا المفسّر للعدد والمقدار فقد يأتي قبل تمام الكلام نحو: (عشرون درهما عندي، ومنوان عسلا بالدار)، فـ(درهما وعسلا) هما هاهُنا التّمييز، وقد جاءا قبل تمام الكلامِ (وسُمِّي في المثالين قبل تمام الكلام).

وهذا آخر التّقرير على شَرْحِ

المُقَدِّمَةِ الأجرامية للمَكُّوْدِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ونستكمل بعد العشاء، بإذن الله رب العالمين.

وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه أجمعين.

* * *

المجلس الثالث

الحمد لله ربّ العالمين رَبِّ السّموات وربِّ الأرض رَبِّ العرش العظيم، وأشهد أن لا اله إلاّ الله وحده لا شريك له،وأشهد أنّ محمّدًا عبده ورسوله صلىٰ الله عليه و علىٰ آله وصحبة وسلم تسليمًا مزيدا.

أمَّا بعد،

فهذا هو **المجلس الثالث** من **الدرس الثالث** من **برنامج اليوم الواحد السادس**، والكتاب المقروء فيه هو (**شرح المقدمة الأَجُرَّامِيَّةِ**) للعلامة المَكُّودِي رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ، وقد انتهىٰ بنا القول إلىٰ (**بَاب الاسْتِثْنَاءِ**).

قال المصنف المكودي رحمه الله:

(بَابُ الاسْتِثْنَاءِ)

قوله: (وَحُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ، وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسِوَىٰ، وَسُوَىٰ، وَسَوَاء، وَخَلَا ، وَعَدَا، وَحَاشَا).

هذه الأدوات التي ذكرها فيها حرفٌ، وهو: إلاّ. ومنها أسماءٌ، وهي: غيرُ، سِوىٰ، وسُوىٰ، وسَواء. ومنها ما يُستعمل تارةً فعلاً، وتارةً حرفًا. وهي: خلا، وعدا، وحاشا. وإطلاقه علىٰ الجميع حروفًا مجازٌ.

وقوله: (فَالْمُسْتَثْنَىٰ بِـ(إِلَّا) يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًّا مُوجبًا، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا).

إنما بدأ بـ (إلاّ)، لأنّها أصلُ أدوات الاستثناء؛ إذ كلُّ الأدوات سواها تُقدّر بها، والمستثنىٰ بها منصوبٌ، وناصبه (إلا) علىٰ قول. والكلام المُوجَب: هو غيرُ المنفي. وقد أتىٰ بمثالين:

الأول: (قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا). فزيدًا: مستثنىٰ من القوم، وهو منصوبٌ بـ (إلاّ).

والمثال الثاني: (خَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا). فعمرًا: أيضا مستثنىٰ من الناس، وهو منصوبٌ بـ (إلا) علىٰ أصل الاستثناء.

قوله: (وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًّا جَازَ فِيهِ الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَىٰ الاسْتِثْنَاءِ).

هٰذا قِسمُ غيرِ الموجَب، وهو المنفي. والمرادُ به: ما تقدَّم فيه نفيٌ. والمراد بالتّام: أن يأخذ العامل الذي بعد النفي معموله. وقد مثّل ذلك بقوله: (نَحْوُ: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ).

فـ(زيد)، يجوز فيه البدلُ، يعني: أن يكونَ بدلاً من المستثنىٰ منه. فإعرابه ما: حرفُ نفيٍ، وقامَ: فعلٌ ماضٍ، و(أحدٌ) فاعله. فهو كلامٌ منفي تامٌّ. وزيدٌ: بدلٌ من أحد، ولذلك كان مرفوعًا. ويجوز فيه أيضًا النّصبُ علىٰ أصل الاستثناء، والأوّل أجود.

قوله: (وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا كَانَ عَلَىٰ حَسَبِ الْعَوَامِلِ) يعني: مع النفي. والنّاقص هو: الذي يكون ما قبلَ (إلا) طالبًا لما بعدَها.

وقولُه: (كَانَ عَلَىٰ حَسَبِ الْعَوَامِلِ) يعني أنّ (إلا) تكون ملغاةً لا تنصِب، ويكون ما قبلها عاملاً فيما

بعدها علىٰ حسب طلبه. وقد مثل ذلك بقوله: (نَحْوُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ).

فما: حرف نفي، وقامَ: فعلٌ ماضٍ، و(إلا): إيجابٌ للنفي، وزيد: فاعلُ الفعل الذي قبل (إلا).

(وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا). فما حرف نفي، وضربْتُ: فعل ماضٍ وفاعلٌ، و(إلا): إيجابٌ بعد النفي، وزيدًا: مفعولٌ بضربت.

(وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ). فما: حرف نفي، ومررت: فعل ماضٍ وفاعل، و(إلا) إيجاب بعد النفي، وبزيد: جارٌّ ومجرور، متعلق بمررْتُ.

فهذه المُثُل كلُّها للاستثناء النّاقص، ويُقال فيه أيضًا المفرَّغ.

وقوله: (وَالْمُسْتَثْنَىٰ بِغَيْرِ وَسِوَىٰ وَسُوَىٰ وَسَوَاء مَجْرُورٌ لَا غَيْر) يعني: أنّ المستثنىٰ بهذه الأربعة، لا يكونُ إلا مخفوضًا، وهو مخفوضٌ بالإضافة إليه.

ولم يتكلم علىٰ الإعراب هذه الأدوات في نفسها، وإعرابها بما يستحقّه المستثنىٰ بـ(إلا) من نصبه وغيره.

وقوله: (وَالْمُسْتَثْنَىٰ بِخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَزَيْدٍ، وَعَدَا عَمْرًا وَعَمْرٍو، وَحَاشَا بَكْرًا وَبَكْرٍ).

والنّصبُ بعد عدا وخلا أكثر من الجر، وحاشا بالعكس. فأمّا النّصب، فعلىٰ أنّ هذه الأدوات أفعالٌ، والمستثنىٰ مفعولٌ بها. وأمّا الجرّ، فعلىٰ أنّها حروفُ جر، وما بعدها مخفوضٌ بها، والله أعلم.

لا يزالُ المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ يُبيِّنُ منصوباتِ الأسْماءِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، وقَدْ تَرْجَمَ بقولِه: (**بَابُ الاسْتِثْنَاءِ**)، وهَذِهِ التَّرْجَمَةُ لا تَدُلُّ علىٰ المَنْصُوبِ، وإنّما تَدُلُّ علىٰ المُقْتَضِي الذي أَوْجَبَ النَّصْبَ، وقدْ عَدَلَ حُذَّاقُ النُّحاةِ عنْ هذا إلىٰ التّرجمةِ بقولِهم: (بَابُ المستثنىٰ)، فالذي يَقَعُ عليه النَّصْبُ بِحَسَبِ حَالِهِ هُوَ **المُسْتَثْنَىٰ**، وعَرَّفُوا **المُسْتَثْنَىٰ** بأنّه: ما دَخَلَتْ عليه إلاّ وأخواتُها. فهُوَ اسْمٌ وَاقِعٌ بعْدَ إلاّ وأخواتِها.

وقدْ ذكرَ المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ جُمْهُورَ حُرُوفِ الاسْتِثْنَاءِ كما سَمَّاهَا، وإنّما نَعَتَها بقولِه: (وَحُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ)، وإنْ كان فيها ما هُوَ اسْمٌ، أوْ ما هُوَ مُسْتَعْمَلٌ تارةً فِعْلاً، وتارةً حَرْفًا مِنْ باب التَّغْلِيبِ فكأنَّهُ أرادَ أنَّ الغالِبَ الحُكْمُ في هذا البابِ لـ(إلاّ)، وهي حَرْفٌ فَجَعَلَ لقبَ (إلاّ) لقبًا للجَمِيعِ، وليس المُرَادُ أنَّ أكثرَها حُرُوفٌ، بل المُرَادُ أنَّ أُمَّ البابِ هي (إلاّ)، وهي حَرْفٌ فجُعِلَتِ الأَخَوَاتِ تبعًا لأُخْتِهِنَّ الكُبْرَىٰ، والأَوْلَىٰ أنْ يُعْدَلَ عنْ هذا إلىٰ قَوْلِ: (وأدواتُ الاسْتِثْنَاءِ ثمانيةٌ) لِيَعُمَّ الأَنْوَاعَ جميعًا.

ثُمَّ ذكرَ بعد ذلك أَحْكَامَ الاسْتِثْنَاءِ فقال: (فَالْمُسْتَثْنَىٰ بِـ(إِلَّا) يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًّا مُوجَبًا)، فإذا اجْتَمَعَ في الكلامِ هذَانِ الشَّرْطَانِ؛ وأَوَّلُهُمَا: تَمامُ الكلاَمِ، والثّاني: كَوْنُهُ مُوجَبًا أيْ مُثْبَتًا لا مَنْفِيًّا، فإنّما بعد إلاّ وأَخَوَاتِها يَجِبُ نصبُه كالمثال الذي قَالَ فيه: (قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا)، فالكلامُ تامٌّ

لأنَّ الجُمْلَةَ تَتِمُّ بِدُونِ ذِكْرِ المُسْتَثْنَىٰ، فإذا قلْتَ: (قامَ القومُ) لم يَفْتَقِرِ المعمُولُ إلىٰ عامِلِه، بلْ هو مَذْكُورٌ معه فالذي قامَ هو القومُ، وهو مُوجَبٌ أيْ: مُثْبَتٌ لم يُنْفَ فحينئذٍ يكونُ ما بعد إلاّ واجبَ النَّصْبِ فتقول: (زيدًا) منصوبٌ لأنّه مُسْتَثْنَىٰ ونَصْبُهُ هنا واجبٌ.

ثُمَّ بيّن حَالاً ثَانِيَةً فقالَ: (وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًّا جَازَ فِيهِ الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَىٰ الاسْتِثْنَاءِ)، والمرادُ بالنّفي ما يُقَابِلُ الإيجابَ فيجوزُ فيه حينئذٍ وجهان:

أحدهما: البَدَلُ باعْتِبَارِ حَالِ الكَلِمَةِ.

والثاني: النَّصْبُ علىٰ الاسْتِثْنَاءِ.

كقولِه: (مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ وَإِلَّا زَيْدًا) فالكلامُ ها هُنا مَنْفِيٌّ لِسَبْقِهِ بـ: (مَا النَّافِيَةِ)، وهُوَ أيْضًا تَامٌّ لعدَمِ افْتِقَارِ العَامِلِ إلىٰ مَعْمُولِهِ، بلْ هو معه فإذا قلْتَ: (ما قامَ أحدٌ) اكتَمل القوْلُ، فإذا كان الكلامُ بهذه المنزلَةِ قدْ جَمَعَ هذين الشّرطين جازَ حينئذٍ أن نقولَ: (إلاّ زيدًا) بالنّصبِ علىٰ الاسْتِثْنَاءِ، ويجوزُ أنْ تقُولَ: (إلاّ زيدٌ) وهو بدلٌ منْ أحدٌ، وأحدٌ مرفوعةٌ فجاء البدلُ تابعًا لمتبُوعِه الذي سَبَقَهُ.

ثُمَّ ذكر حالاً ثالثةً وهي: (إِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا)، والمرادُ بالناقصِ: ما افْتَقَرَ فيه العَامِلُ إلىٰ معمُولِه. قال: (كَانَ عَلَىٰ حَسَبِ الْعَوَامِلِ)، أيْ: أُعْرِبَ بحسَبِ العَوامِلِ المتقدِّمَةِ عليه، ومثَّلَ لذلك بقوله: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ)، فههُنا (زيدٌ) في الأوّل عَمِلَتْ فيها (قام) لأنّها فاعلٌ فرفعت، وفي المثالِ الثّاني عَمِلَتْ فيها (ضربْتُ) فنُصِبَتْ مفعولاً به، وفي الثّالثِ عَمِلَتْ فيها (الباء) فصارَتْ مجرورَةً.

ثُمَّ ذكر أنَّ الاسْتِثْنَاءَ النَّاقِصَ يُسَمَّىٰ أيضًا **مُفَرَّغًا**.

وبقي نَوْعٌ آخر وهُوَ: "**الاسْتِثْنَاءُ المنقطِعُ**"، وضَابِطُهُ أنْ لا يكُونَ المُسْتَثْنَىٰ مِنْ جِنْسِ المُسْتَثْنَىٰ منه، فإذا قلْتَ: (ارتحلَ القومُ إلاّ فرسًا)، فإنَّ هذا الاستثناءَ مُنْقَطِعٌ، لأنَّ الفرسَ ليس من جُمْلَةِ القَوْمِ وحُكْمُهُ النَّصْبُ.

ثُمَّ بعد ذلك بيَّن أنَّ ما اسْتُثْنِيَ بـ:(**غير، وسِوَىٰ، وسُوَىٰ، وسَواء**) أنَّهُ مجرورٌ، فإذا جاءت جملةٌ اسْتُثْنِيَ بها شيءٌ بـ:(غيرٍ أو سِوَىٰ) علىٰ اللُّغَاتِ التي فيها فإنَّ سِوىٰ وسُوىٰ وسَواء هي كلمةٌ واحدةٌ، وهذه لُغَاتٌ فيها. فإذا كان الاسْتِثْنَاءُ علىٰ هذه الحال فإنَّ المُسْتَثْنَىٰ حينئذٍ يكونُ مجرورًا بها كقولك: (جاءَ الطلبةُ غيرَ فلانٍ)، فيكونُ (فلانٍ) مجرورًا بـ:(غير).

ثُمَّ ذَكَرَ بعد ذلك المُسْتَثْنَىٰ بـ:(**خلاَ وعدَا وحاشَا**)، وأنَّهُ يجوزُ فيه النَّصْبُ والجَرُّ، فإذا جعلْنَا (**خلاَ وعدَا وحاشَا**) فعلاً كان ما بعدَها مَنْصُوبًا، وإذا جعلْنَاهُنّ حروفًا كان ما بَعْدَهُنَّ مجرورًا، فتقولُ: (قامَ القومُ عدَا زيدًا)، فتكونُ هنا (عدا) فعلاً، وتقولُ: (عدا زيدٍ)، فتكونُ (عدا) هنا حرفًا، ومثلُها (حاشا وخلا).

وتَنَوُّعُ هذه الأحكام هو الذّي أوْجَبَ عُدُولَ المصنِّفِ وغيرِه عنْ قولهم: (بابُ المُسْتَثْنَىٰ) إلىٰ قولهم: (بابُ الاسْتِثْنَاءِ) لِبَيَانِ أنَّ عملَ الاسْتِثْنَاءِ يَتَنَوَّعُ فالتَّعبيرُ بما يَعْمَلُهُ العاملُ عندهُم أَعَمُّ منْ ذِكْرِ ما وقعَ عليه العَمَلُ فاختارُوا هذه التَّرجمةَ، وإنْ كان المُناسِبُ لِسِيَاقِ الكلامِ في ذِكْرِ المنصوباتِ أنْ يُعَبِّرَ بقولِه: (بابُ المُسْتَثْنَىٰ) للإِشَارَةِ إلىٰ الحالِ التي يكونُ فيها المُسْتَثْنَىٰ منصوبًا كما تقدَّمَ إمّا وُجُوبًا أوْ جوازًا، فيُدْرَجُ حينئذٍ في المنصوباتِ.

❁ ❁ ❁

(بَابُ لا)

قوله: (اعْلَمْ أَنَّ (لَا) تَنصِبُ النَّكِرَاتِ بِغَيْرِ تَنوِينٍ إِذَا بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ وَلَمْ تَتَكَرَّرْ لَا، نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ).

فهم من قوله: (تنصِبُ النكرةَ)، أنّها لا تنصب المعرفة، بل تكونُ المعرفة بعدها مرفوعةً بالابتداء، ويجب العطفُ عليها. نحو: لا زيدٌ عندك ولا عمرو.

واسمُ (لا) إذا كان نكرةً فيها ثلاثةُ أحوال:

الأول: أن يكونَ **نكرة محضة**. نحو: لا رجلَ في الدار. هذا مبنيٌّ علىٰ الفتح من غير تنوين، وليس لـ (لا) فيه عملٌ، وقد تجوّز في قوله تنصب.

الثاني: أن تكونَ **النّكرة مضافةً إلىٰ النّكرة**. نحو: لا صاحبَ رجلٍ في الدار. فهذا منصوب بـ (لا)، ولا تنوينَ فيه لأجل الإضافة.

الثالث: أن تكونَ النّكرة عاملةً فيما بعدها. نحو: لا طالعًا جبلًا. لأنّ الجبلَ مفعولٌ بطالع، فهذا منصوبٌ بـ (لا)، وهو منوَّنٌ. ولم يذكر المؤلف من هذه الثلاثةِ إلا الأولَ لكثرته.

وفُهم من قوله: (إِذَا بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ): أنّها إنْ لم تباشرها لا تنصب. وفُهم أيضًا من قوله: (وَلَمْ تَتَكَرَّرْ لَا): أنّها إذا تكررَتْ لا تنصب. وليس كذلك، بل يجوزُ فيها النّصب.

وقد صرّح بمراده في ذلك بقوله: (فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ وَوَجَبَ تَكْرَارُ لَا، نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ) ومنه قوله تعالىٰ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾[الصافات].

(فَإِنْ تَكَرَّرَت لَا جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ). وقد قرئ قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ۗ﴾[البقرة:٢٥٤] بالوجهين.

ومثال ذلك: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله. ويجوز فيها، لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله.

ذكرَ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هٰهنا منصوبًا آخرَ تَرْجَمَ له بقوله: (**بَابُ لا**)، ومُرَادُهُمْ بـ (لا) هُنا **لا النّافِيةِ للجِنْسِ**، والمنصُوبُ هُنا هُوَ اسْمُهَا، فإنَّ (لا) تَعْمَلُ عَمَلَ(إنَّ) فيكونُ مرادُ المصنِّف ههُنا هو الإشَارَةُ إلىٰ اسْمِ لاَ النّافيةِ للجِنْسِ الذي يكونُ منصوبًا كقولِك: (لا رجلَ في الدارِ)، فإنَّ (لا) هُنَا نَافِيَةٌ للجِنْسِ، و (رجلَ) اسْمُ (لا) منصُوبٌ، والذي أَوْجَبَ نَصْبَهُ هو تَقَدُّمُ (لاَ النّافِيَةِ للجِنْسِ عليه).

ثُمَّ بيّن الشّارِح رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ أنَّ اسْمَ (لا) يكونُ نَكِرَةً، وذلِك لِتَحْقِيقِ نَفْيِهَا للجِنْسِ، وعَدَّدَ الشّارِحُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنْوَاعَ النَّكِرَةِ بأنّها تارةً تكونُ (نكرةً محضةً)، وتارةً تكونُ (نكرةً مضافةً إلىٰ نكِرَةٍ)، وتارةً تكونُ (نكرةً عَاملةً فيما بَعْدَهَا)، وكُلُّ هذه القِسْمَة لا تَخْرُجُ عمَّا يُنَاسِبُ حَالَ المُبْتَدِئِ، وهُو عِلْمُهُ بأنَّ (لا) الذي يَقَعُ عليه النَّصْبُ هُو نَكِرَةٌ.

وفُهِمَ من قوْلِه كما قال الشّارِح: ((إِذَا بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ): أنّها إنْ لم تباشرها لا تنصب)، ويُفْهَمُ به أنَّ

شَرْطَ النَّصْبِ بـ: (لا النّافِيَةِ للجِنْسِ) أنْ يُبَاشِرَهَا الاسْمُ دُوْنَ فَصْلٍ بينهُما، فإذا فُصِلَ بينهُما لم تَنْصِبْهُ كما قال صاحبُ المقدِّمة: (فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ)، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾، فههُنا لم تعملْ (لا) النّافية للجِنْسِ عملَهَا، بل امْتَنَعَ ذلك لِعَدَمِ المُبَاشَرَةِ، ولوْ كانتْ كلمةُ (غَولٌ) مُبَاشِرَةً لصارَتْ (لا غولَ فيها) فَعَمِلَتْ العَمَلَ، أمّا حيثُ وُجِدَ الفَصْلُ بينهُما فإنّها لا تَعْمَلُ هذا العَمَلَ.

كما أنّه علىٰ تَكْرَارِها إذا تَكَرَّرَتْ أنه يُثْمِرُ حُكْمًا، وهو"جوازُ الإعْمالِ والإهْمالِ"، وهو **الإلْغَاءُ**.

فإذا كَرَّرَتْ (لا) كقولك: (لارجلَ في الدارِ ولا امرأةَ) جَازَ فيها الإعمالُ والإهمالُ فتقولُ: (لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةَ)، أو تقول: (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ)، فتأتي بهذا الوَجْهِ وتأتي بهذا الوَجْهِ لأَجْلِ تَكَرُّرِ (لا) فيها.

قال:(وقد قرئ قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ ﴾ بالوجهين)، أيْ: بالرَّفْعِ وبالنَّصْبِ، وههُنا إشكالٌ إذا قلْنَا في القِرَاءَةِ الأُخْرَىٰ (ولا شفاعة) اقتضىٰ ذلك نفيُ جِنسِ الشَّفَاعَةِ، وهل لا شفاعة في الآخرة؟.

فيه شفاعةٌ. ما توجيهُ هذه القِرَاءَةِ؟.

نقول: إنّ الله أَثْبَتَ الشَّفَاعَةَ كما قال تعالىٰ: ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَـٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ٢٦ ﴾[النجم] هذه الآية أثبتتْ وُجُودَ الشّفاعَة، فحينئذ إذا قال لك قائلٌ: إنَّ هذه الآية نَفَتْ الشّفاعةَ. نقولُ إنَّ هذا العُمُومَ جاءَ مَا يُخَصِّصُهُ، وإنْ أردْتَ تَصدِيقَ ذلك فإنَّ الخُلَّةَ التي نُفِيَتْ في القِرَاءَةِ الثّانية في القرآن ما جاء يُصَدِّقُ وُجُودَها بصرِيح اللّفظِ، فقال تعالىٰ: ﴿ ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ٦٧ ﴾[الزخرف]، هٰذا يُفيدُ إثباتَ وُجُودِ الخُلَّةِ، فيكونُ هذا من القرآن رادًّا علىٰ منْ زَعَمَ أنّ هذه الآيةَ دَالَّةٌ علىٰ نَفْيِ الشّفاعَة، وحينئذ تكونُ الشّفاعةُ المَنْفِيَّةُ هنا هي الشّفاعةُ المَنْفِيَّةُ في قوله تعالىٰ: ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَـٰعَةُ ٱلشَّـٰفِعِينَ ٤٨ ﴾[المدثر].

* * *

(بَابُ الْمُنَادَىٰ)

المنادىٰ ما بُدئَ بـ(يا) أو إحدىٰ أخواتِها. وهي: الهمزةُ و(أيْ) للقريب، و(أيا) و(هيا) للبعيد.

قوله: (الْمُنَادَىٰ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالمُضَافُ، وَالمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ).

اعلمْ أنّ المنادىٰ محصورٌ في هذه الأنواع التي ذكرها، وهي علىٰ قسمين:

قسم يجب بناؤه علىٰ الضم، وهو: المفرد العلم، والنكرة المقصودة.

وقسم يجب نصبُه وهو ما بقي.

وقد أشار إلىٰ الأولين بقوله: (فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ فَيُبْنَيَانِ عَلَىٰ الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ، يَا رَجُلُ).

والعلم: هو ما عُيّن مسماه مطلقًا، وقد تقدَّم في باب النعت.

والنكرةُ المقصودة هي: النكرةُ التي قُصدت في النّداء بالإقبال عليها، وهي في باب النّداء معرفةٌ علىٰ ما فيه الألف واللام. فإذا قلتَ: يا رجلُ. كأنك قلتَ: يا الرّجل.

لكنْ لا يُجمع بيتها وبين الألف واللام، لأنّ الألفَ واللام تُخصص، وحروف النّداء كذلك.

وقد يُجمع بينهما في ضرورة الشّعر، كقوله:

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسِبانا شرا

وقوله: (وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْر).

يعني بالثلاثة الباقية: النكرةَ غيرَ المقصودة، والمضافَ، والمُشبه بالمضاف.

أمّا النكرةُ غير المقصودة، كقولك: يا رجلاً، إذا ناديت رجلاً غير معيّن.

ومثل ذلك قولُ الأعمىٰ: يا رجلاً خذْ بيدي، لا يعني رجلاً بعينه، بل كلُّ من أجابه فهو مرادُه، ويكونُ منصوبًا منوّنًا، والنَّاصبُ له حرفُ النّداء، أو فعلٌ مضمرٌ تقديره أنادي.

وأمّا المضافُ، فنحو: يا غلامَ زيدٍ، ويا صاحبَ عمرٍو، فهو أيضًا منصوبٌ بحرف النّداء، وهو غيرُ منوّن لأجل الإضافة.

وأمّا المُشبه بالمضاف، فهو كلُّ ما عمل فيما بعده.

نحوُ: يا طالعًا جبلاً، ويا حسنًا وجهُهُ، ويا مارًّا بزيد. فالأول عمل فيما بعده النصب، والثاني؛ عمل فيما بعده الرفع.

والثالث: عمل في المجرور.

وكل واحد منها شبيهٌ بالمضاف، والشبه بينهما أنّ المضاف عمل في المضاف إليه، وهذا عمل فيما

بعده.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ هٰهنا بابًا لَهُ تَعلُّقٌ بالمنصوباتِ أيضًا، وهُوَ: (**بابُ المُنَادى**)، وإنّما ذَكَرَهُ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ تَبعًا لغيره من النُّحاة، لأنَّ ثَلاثَةً مِنْ أَنْوَاعِ المُنَادَىٰ تأتي مَنْصُوبَةً، وهي: (االنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةُ، وَالمُضَافُ، وَالمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ). لا أنَّ جُمْهُورَ البابِ علىٰ ذلِك، بلِ المُنَادَىٰ منه ما حُكْمُهُ البِنَاءُ علىٰ الضَمِّ، ومنه ما حُكْمُهُ النَّصْبُ، فأُوْرِدَ في بابِ المنصوباتِ لأَجلِ ما اشْتَمَلَ عليه مِنْ أنواعِها.

وقدْ عَرَّفَ الشّارِح رَحِمَهُ اللَّهُ المُنَادَىٰ بأنَّهُ: (ما بُدِئَ بـ (يا) أو إحدىٰ أخواتِها)، وأَمْثَلُ مِنْ هذا أنْ تقولَ: (هُوَ اسْمٌ وَقَعَ عليه طَلَبُ الإِقْبَالِ بـ(يا) أَوْ إِحْدَىٰ أخواتِها)، وقدْ ذَكَرَ هٰهنا مِنْ أخواتِها: (الهمزةُ، وأيْ، وأيَا، وهَيَا).

فكلُّ هذِه يُنَادَىٰ بها، والأَصْلُ في بابِ النِّدَاءِ (يا)، فهي أُمُّ البابِ ولذلِك جاءَتْ في القرآن الكريم كثيرًا، بلْ لم يَأْتِ غيرُها إلاّ في مَوْضِعٍ واحِدٍ علىٰ قِراءَةٍ، وأمّا عَمُودُ البابِ ومَجْمَعُهُ في خِطَابِ الشّرعِ هو (الياء).

ثُمَّ ذكَرَ بعد ذلك صاحبُ المقدّمة أنَّ المُنَادَىٰ خَمسَةُ أَنْواعٍ: (الْمُفْرَدُ العَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةُ، وَالمُضَافُ، وَالمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ).

وذَكَرَ بعْدَ ذَلِكَ أَحكَامَهُ، والمُرَادُ بالمُشَبَّهِ بالمُضَافِ مَا تَعلَّقَ به شيءٌ مِنْ تمامِ مَعْنَاهُ.

ثُمَّ بيّن الشّارح أنَّ هذه الأنواعُ الخمسةُ تنقسِمُ إلىٰ قسمين:

الأوّل: قِسْمٌ يَجِبُ بِنَاؤُهُ.

الثّاني: قِسْمٌ يَجِبُ نَصْبُهُ.

فأمّا القِسْمُ الأوّل: وهُوَ الذي يَجِبُ بِنَاؤُهُ علىٰ الضَمِّ فَهُوَ شيئان هُمَا:

العَلَمُ، والنَّكِرَةُ المَقْصُوْدَةُ فيُبْنَيَانِ علىٰ الضَمِّ من غَيْرِ تَنْوِينٍ، نحو: (يا زيدُ، ويا رجلُ).

(**والعَلَمُ** هو: مَا عُيِّنَ مُسَمَّاهُ مُطْلَقًا) سواءٌ كان علم شَخْصٍ مثْلُ: (زيدٍ)، أو عَلَمَ مكانٍ (مكة)، أو غير ذلك فيكونُ حُكْمُهُ إذا دَخلَتْ عليه (يا)، أوْ إِحدَىٰ أخواتِها البناءُ علىٰ الضمِّ، فإذا قلْتَ: (يا زيدُ) فإنَّ (زيدُ) منادىٰ مبنيٌّ علىٰ الضمِّ.

(**والنّكِرَةُ المقصودَةُ** هي: النَّكِرَةُ التي قُصِدَتْ في النِّدَاءِ بالإقْبَالِ عليها). كمن رأىٰ رَجُلاً فقال له: (يا رجلُ)، فهو هٰهنا نَكِرَةٌ لكنّه يتوجَّهُ إلىٰ مَقْصُودٍ، فما كان كذلك فَحُكْمُهُ البناءُ علىٰ الضَمِّ، ونبَّهَ بعْد ذلك أنَّ (أَلْ) لا تجتمعُ مع النِّدَاءِ فلا يُقالُ: (يا الرَّجُلُ) إلاَّ في ضرورَةِ الشِّعْرِ كما ذَكَرَ في البيْتِ الذي أَوْرَدَهُ.

ثُمَّ ذَكَرَ حُكْمَ الثَّلاثَةِ الباقية وهي:

النَّكِرَةُ غيرُ المقصودَةِ، والمضافُ، والمُشَبَّهُ بالمضافِ.

النَّكِرَةُ غيرُ المقصودَةِ: إذا قلْتَ: (يا رجلاً). إذا ناديْتَ رَجُلاً غيرَ مُعَيَّنٍ كقولِك: (يا حَاضِرًا) فإنّك لا تَقْصِدُ مُعَيَّنًا. قال: (ومثل ذلك قولُ الأعمىٰ: يا رجلاً خذْ بيدي، لا يعني رجلاً بعينه، بل كلُّ من أجابه

فهو مرادُه، ويكونُ منصوبًا منوَّنًا، والنَّاصبُ له حرفُ النّداء) كما يقولُه جماعةٌ من النُّحَاة، (أو فعلٌ مضمرٌ تقديره أنادي) عند جماعةٍ آخرِين، فإنَّ الأَنْوَاعَ الثّلاثةَ التي قِيْلَ إنَّ حُكْمَهَا النَّصْبُ اخْتَلَفَ فيها النُّحاةُ في بَيَانِ نَاصِبِهَا علىٰ قَوْلَيْنِ اثنين:

أحدهما: أنَّ النَّاصِبَ هُوَ حَرْفُ النِّدَاءِ.

وثانيهما: أنَّ النَّاصِبَ هُوَ فِعْلٌ مُقَدَّرٌ تقديرُه أُنَادِي.

وأمَّا **المضافُ** فنحوُ: (يا غُلامَ زيدٍ، ويا صاحِبَ عمرٍو)، والمضافُ نَكِرَةٌ أُضِيفَتْ إلىٰ معرفةٍ، فإذا نُوْدِيَ المضافُ فإنّه يُنْصَبُ كقولك: (يا غلامَ زيدٍ)، فإنّ (غلامَ) هُنَا مُضَافٌ ونُودِيَ فيكونُ حكمُه النَّصْبُ، ولا يُنَوَّنُ لأنَّ النُّونَ لا تَجْتَمِعُ مع التَّنْوِينِ، ولا تَجْتَمِعُ مع الإِضَافَةِ.

قال: (وأمّا المُشبه بالمضاف، فهو كلُّ ما عمل فيما بعده. نحوُ: يا طالعًا جبلاً)، (جبلاً) نُصِبَتْ بـ(طالعًا) (ويا حسنًا وجهُهُ)، (وجهه) رفعت بـ(حسنا)، (ويا مارًّا بزيد) العامل فيها هو مارا المتقدمة عليها.

فما كان مِنْ جِنْسِ شبيهِ المضافِ صار أيضًا واجبَ النّصْبِ كهذا المثال:(يا طالعًا جبلاً). (طالعًا) منادىٰ حُكْمُهُ النّصبُ لأنّه مُشَبَّهٌ بالمُضَافِ.

سؤال: قد علمتم أنّ النّكرة إذا نُودِيَتْ لها حُكْمَانِ:

أحدهما: أنْ تَكُوْنَ مَبْنِيَّةً علىٰ الضَمِّ، وذلِك إذا كانَتْ نكِرَةً مَقْصُودَةً.

وثانيهما: حُكْمُهَا النَّصْبُ، وذلِك إذا كانَتْ نكِرَةً غيرَ مَقْصُودَةٍ.

كيف يُفَرَّقُ بينهما؟ هذه نكرةٌ، وهذه نكرةٌ كيف تفرِّقُ هذه مقصودةٌ وهذه غيرُ مقصودةٍ؟.

الجواب: بالقصْدُ الذي هو النِّيَّة، وهذه إحدىٰ المسائل التي تُؤثرُ فيها النّية عند النُّحاة كما ذكرنا في درس اليوم أنّ السيوطيَّ ذكر جملةً من المسائلِ في صَدْرِ كتابه «الأشباه والنظائر» التي تَعْمَلُ فيها النّية في إعرابِها.

فإذا قلْتَ: (يا رجلُ) فأنت ههُنا تُريدُ نكرةً مقصودةً، وإذا كانَتْ غيرَ مقصودةٍ تقولُ: (يا رَجُلًا).

❁ ❁ ❁

(بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ)

ويسمىٰ أيضًا المفعولَ له. **قوله**: (وَهُوَ الاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ).

ويُشترط فيه أنْ يكونَ مصدرًا، وأنْ يكونَ علَّةً لوقوع الفعل، وأنْ يكونَ فاعلُه وفاعلُ الفعل المُعلَّلِ واحدًا، وأن يكون زمانه وزمان الفعل المعلَّل متحدًا.

وهذه الشروط كلُّها، ذكر منها واحدًا وهو أنْ يكونَ علَّة الفعل، وهو المرَاد بقوله: (بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ).

وأمّا الباقي من الشروط، فهي مستفادة من المثالين اللّذين ذكرهما في قوله: (قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ) . فإجلالاً: مصدرٌ من أجَلَّ، يُجلّ، إجلالاً. فاعلُه وفاعل الفعل المعلّل واحد، لأن الذي قام هو الذي أجلّ، وزمانهما متحد، لأن زمان القيام وزمان الإجلال واحد. وكذلك القول في ابتغاء معروفك.

ذكَـرَ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ ههُنا نَوْعًا آخَرَ مِنَ المنصوباتِ يَتَمَحَّضُ ولاَ يُعْدَلُ عن حُكْمِهِ وهُو: (المفعولُ منْ أَجْلِهِ)، ويُقَالُ لَهُ: (المفعولُ لَهُ)، ويُقَالُ لَهُ أيضًا: (المفعول لأَجْلِهِ).

وعرَّفَهُ بأنّه: (الاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ) ويُنْتَقَدُ عليه إدْخَالُ الحُكْمِ فيه، فإنَّ الأَحْكَامَ لاَ تُدْخَلُ في الحُدُودِ كما سَبَقَ ذِكْرُهُ فيقالُ: (هُوَ الاسْمُ الذّي يُذْكَرُ بيَانًا لسَبَبِ وُقُوعِ الفِعْلِ)، ويُعْرَفُ بهذا أنَّ المفعولَ لأَجْلِهِ يُشْتَرَطُ فيه شُرُوطٌ:

أوّلها: أنْ يكونَ مَصْدَرًا.

وثانيها: أنْ يكونَ عِلَّةً لِوُقُوعِ الفِعْلِ.

وثالثها: أنْ يكونَ زَمَانُهُ وزَمَانُ الفِعْلِ مُتَّحِدًا.

ورابعها: أنْ يكونَ فاعِلُهُ، وفاعِلُ الفِعْلِ المُعَلَّلِ وَاحِدًا.

وخامسها: أنْ يكونَ قَلْبِيًّا، **وهذا لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّارِحُ**.

فهذِهِ الشُّرُوطُ الخَمْسَةُ إذا اجْتَمَعَتْ صار مفعولاً لأجله، ومثَّل لذلك مع إيضَاحِ اجتماع الشُّرُوطِ فقال: (قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو).

قال: (فإجلالاً: مصدرٌ من أجَلَّ، يُجلّ، إجلالاً). هذا هُو الشَّرْطُ الأَوّلُ.

قال: (فاعلُه وفاعل الفعل المعلّل واحد)، لأنّ الذي قامَ به هُو الذي أَجَلَّ وهذا هُو الشَّرْطُ الثّاني.

وزَمَانُهُمَا مُتَّحِدٌ وهذا هُو الشَّرْطُ الثّالثُ قال: (لأن زمان القيام وزمان الإجلال واحد).

والرّابع أنّه علَّةٌ لِوُقُوعِ الفِعْلِ يعني: قامَ الحاملُ علىٰ ذلك إجْلَالُهُ.

والخامس أنَّ هٰذا الأَمْرَ قَلْبِيٌّ، لأنَّ الإِجْلَالَ محلُّهُ القَلْبُ وكذلك القَوْلُ في نَظِيرِهِ.

❁ ❁ ❁

(بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ)

قوله: (وَهُوَ الاسْمِ الْمَنْصُوبِ الَّذِي يُذكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ) يعني أنَّ المفعولَ معه يجيء لبيان ذلك الشيء الذي فُعل ذلك الفعلُ معه. وهو فضلةٌ منتصبٌ بعد تمام الكلام.

وهو علىٰ قسمين:

قِسْمٌ يَصِحُّ أنْ يُجْعَلَ مَعْطُوفًا؛ لكنَّهُ يُعْرَضُ فيه عن معنىٰ العَطْفِ، وتُقْصَدُ فيه المَعِيَّةُ فيُنْصَبُ علىٰ أنَّهُ مفعولٌ معه.

قِسْمٌ لا يَصِحُّ أنْ يكونَ مَعْطُوفًا.

وقد مثَّلَ الأولَ بقوله: (نَحْوُ..: جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ).

فالجيشَ: منصوبٌ علىٰ أنّه مفعولٌ معه، والتقدير: جاءَ الأميرُ مع الجيش.

ويصحُّ فيه العطف، تقول: جاءَ الأميرُ والجيشُ؛ فالجيشُ: مرفوعٌ علىٰ العطف، والتقدير: جاءَ الأميرُ وجاء الجيشُ.

ومثَّل الثاني بقوله: (وَاسْتَوَىٰ الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ).

فالخشبةَ: مفعولٌ معه، ولا يصحُّ أنْ يُجعل معطوفًا علىٰ الماء، لأن الخشبةَ لا تستوي، وإنما يستوي الماءُ معها، أيْ: يَصِلُ إليها.

ذَكرَ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ ههُنا نَوْعًا آخَرَ مِنْ أَنْوَاعِ المنصُوباتِ، وهُوَ: (**الْمَفْعُول مَعَهُ**)، وحَدَّهُ صاحبُ المقدِّمة بقوله: (وَهُوَ الاسْمِ الْمَنْصُوبِ الَّذِي يُذكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ).

وأَوْضَحُ مِنْ هذا أنْ يُقَالَ: (هُوَ الاسْمُ الذِّي وَقَعَ الفِعْلُ بمُصَاحَبتِهِ) يعني: أنَّ المفعُولَ معَه يجيءُ لِبَيَانِ ذلك الشّيءِ الذّي فُعِلَ ذلك الفِعْلُ معه.

ثُمَّ قال: (وهو فضلةٌ منتصبٌ بعد تمام الكلام)، وذكرْنَا أنّ الفَضْلَةَ هُوَ ما كان الكلامُ تَامًّا دُونَهُ، فإذا قلْتَ: (جاءَ الأميرُ) صار الكلامُ تَامًّا، أوْ إذا قلْتَ: (اسْتَوَىٰ المَاءُ) كان الكلام تامًّا.

ثُمَّ بيّن أنَّهُ علىٰ قسمين:

القِسْمُ الأَوَّلُ: (قِسْمٌ يَصِحُّ أنْ يُجْعَلَ مَعْطُوفًا لكنَّهُ يُعْرَضُ فيه عن معنىٰ العَطْفِ، وتُقْصَدُ فيه المَعِيَّةُ فيُنْصَبُ علىٰ أنَّهُ مفعولٌ معه.)

القِسْمُ الثّاني: (قِسْمٌ لا يَصِحُّ أنْ يكونَ مَعْطُوفًا).

ثُمَّ مثَّل للأوَّلِ بقوله: (جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ)، فالجيشَ ههُنا نُصِبَ علىٰ أنَّهُ مفعولٌ معَه؛ لأنّهُ قُصِدَ فيه المَعِيَّةُ ولم يُقْصَدْ فيه العَطْف، فالمقصُودُ أنَّ الأميرَ جاءَ ومعه الجيشُ، وليْسَ مَعْنَىٰ الكَلامِ (جاءَ الأميرُ، وجاءَ الجيشُ). إذًا (جاءَ الأميرُ، وجاءَ الجيشُ) صار هُنا العَطْفُ، فتقولُ: (جاءَ الأميرُ وجاءَ الجيشُ)

علىٰ إِرَادَةِ العَطْفِ، وهذه أَيْضًا من المسائِلِ التي يُؤَثِّرُ فيها القَصْدُ والنِّيَّةُ فهو يُعْرِضُ عن قَصْدِ العَطْفِ إلىٰ قَصْدِ المعيَّةِ في إثباتِ معيَّة هذا مع هذا.

ومثَّل للثّاني وهو: "ما لا يَصِحُّ أنْ يكونَ معطُوفًا" بقوله: (وَاسْتَوَىٰ الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ) فـ: (الخشبة) مفعولٌ معه؛ لأنّها دلَّتْ علىٰ منْ وَقَعَ الفِعْلُ بمُصَاحَبَتِهِ، لكنْ لا يَصِحُّ أنْ تكونَ معطوفةً لأنّ الخشبةَ لا تَسْتَوِي مع الماءِ وإنّما يستوِي الماءُ معها أيْ: يَصِلُ إليها.

وبما مَضَىٰ يختمُ المصنِّف في تَفَارِيدِ كلامِه أَنْوَاعَ المفعولاتِ التي ذَكَرَ، وقدْ ذَكَرَ أوّلاً: (المفعول به)، ثُمَّ ذَكَرَ ثانيًا: (المفعول المطلق)، ثُمَّ ذَكَرَ ثالثًا: (المفعول فيه) وهُوَ ظَرْفُ الزّمانِ وظرفُ المكانِ، ثُمَّ ذَكَرَ رابعًا: (المفعول لأجله)، ثُمَّ ذَكَرَ خامسًا: (المفعول معه) فاكْتَمَلَتِ المفعولاتُ الخمسةُ وهي جميعًا منصوباتٌ.

❁ ❁ ❁

بَابُ خَبَرِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمِ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّوَابِعِ

وقوله: (وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ، وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ).

لما عدّ من المنصوبات خبرَ كان وأخواتها، واسمَ إنَّ وأخواتها، ذكر ما عداهما من المنصوبات، واستغنىٰ عن ذكرهما لأنّه قد تكلّم عليها في أبوابها، فذكر أنَّ خبرَ كان منصوبٌ في باب كان، وأنَّ اسمَ إنَّ منصوبٌ في باب إنَّ، وذكر التابع للمنصوب في باب التوابع.

ذَكَرَ المصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ هٰهنا تمامَ المنصوباتِ، وهِيَ مُلْحَقَةٌ بما سَبَقَ من البَيانِ، فذَكَرَ هٰهُنا مَنْصُوبَيْنِ اثْنَيْنِ:

أحدهما: خَبَرُ كان وأخواتِها.

وثانيهما: اسْمُ إنَّ وأخواتِها.

فقَدْ تقدَّمَ تَعْرِيفُكَ بأنَّ (كان) إذا دخلَتْ علىٰ المُبتدأ والخَبَرِ فإنّها ترفَعُ المُبتدأَ ويُسَمَّىٰ اسْمُهَا، وتنصِبُ الخبرَ ويُسَمَّىٰ خَبَرُهَا فالمنْصُوبُ هُوَ (خَبَرُ كان)، وعَمَلُ إنَّ وأخواتها بِعَكْسِهَا، فإذا دخلَتْ علىٰ المُبتدأ والخبرِ كان المُبتدأُ اسْمَ إنَّ حُكْمُهُ النَّصْبُ، والخبرُ خَبَرَ إنَّ وحُكْمُهُ الرَّفْعُ، فيكونُ مُتَعَلَّقُ هذا البابِ (خبرُ كان، واسمُ إنَّ).

وبه تَكْمُلُ المنصوباتُ التي ذكرَها المصنِّف.

وهذه المنصوباتُ التي ذكرَها المصنِّف كما ذكرْنَا آنِفًا منْهَا ما هُوَ منصوبٌ مستقلٌّ، ومنها ما هو منصوبٌ تابعٌ، فالمنصوبُ المُسْتَقِلُّ كالمفعولاتِ مثلًا، والمنادىٰ وغيره، والمنصوبُ التَّابِعُ هو الأَرْبَعَةُ التي هي: (النّعتُ، والعطفُ، والتوكيدُ، والبدلُ)، فهذه التَّوابعُ لاحِقَةٌ لما قبْلَها إنْ كان منصوبًا في الحُكْمِ.

* * *

(بَابُ مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ)

قد تقدّم أنّ الأسماء على ثلاثة أقسام: قسم مرفوع، وقسم منصوب، وقسم مخفوض.

وقد ذكر المرفوعاتِ والمنصوبات، وقد تقدّم أنّ الرفع والنّصب يكون في الأسماء والأفعال المضارعة. وقد ذكر المرفوع والمنصوب من الأسماء والأفعال، فلم يبق إلا المخفوضات، ولا تكون إلا من الأسماء، كما أن المجزومات لا تكون إلا من الأفعال، كما ذكر في بابها.

وذكر في هٰذا الباب المخفوضات فقال:

(الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ.).

والأسماء المخفوضة محصورةٌ في هذه الثلاثة، وقد تقدّم الأولَ بقوله: (فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ، فَهُوَ مَا يُخفَضُ بـ(مِنْ، وَإِلَىٰ، وَعَنْ، وَعَلَىٰ، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءِ، وَالكَافِ، وَاللَّامِ)، وَبِحُرُوفِ الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ). وقد تقدّم في أول الكتاب التمثيلُ بهذه الحروف، ولنكتفِ به.

وقوله: (وَبِوَاوِ رُبَّ، وَبِمُذْ، وَمُنْذُ). فالخفضُ بربّ، قد تقدَّم تمثيلُه في أول الكتاب، وأمّا الخفضُ بواو رُبَّ: فنحو قول الشاعر:

وليل كموج البحر أرخى سدوله   على بأنواع الهموم ليبتلي

أي: ورُبَّ ليلٍ، فحذفت رُبَّ ونابت الواوُ منابَها فخفضَت كما تخفض رُبَّ.

وأمّا الخفضُ بمذْ ومنذُ، فنحوُ قولك: ما رأيته مذْ يومين ومذ أربعةِ أيامٍ. ولا تخفضان إلا أسماء الزمان. ويجوز رفع ما بعدها على أنّه خبر، ويكونان حينئذ مبتدأين. نحو: ما رأيته مذ يومان، أو مذ أربعةُ أيام. والخفض بمنذ أكثر منه بمذ.

وقوله: (وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَهُوَ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ، فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّام، نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمِنْ، نَحْوُ: ثَوْبُ خَزٍّ)

اعلم أن الإضافة على معنى اللام على قسمين:

قسم تكونُ اللاّمُ فيه للملك. نحو: غلامُ زيدٍ، ومالُ عمرٍو.

والتقدير: غلامٌ لزيد، ومالٌ لعمرو. واللاّمُ في هذا ونحوه للملك، لأنَّ الغلامَ مِلك زيد، والمال مِلك عمرو.

وقسم تكون اللامُ فيه للاستحقاق. نحو: بابُ الدارِ، وسرجُ الفرسِ.

والتقدير: بابٌ للدار، وسرجٌ للفرس. فاللام في هذا ونحوِه للاستحقاق، لأنَّ الدارَ لا تملك، لكنّها تستحقُّ أن يكون لها بابٌ، والفرسُ أيضًا يستحقُّ أن يكون له سرجٌ.

وأمّا ما يقدّر بمن، فنحو: (بابُ ساجٍ، وثوبُ خزٍّ). أي: بابٌ من ساجٍ، وثوبٌ من خزٍّ. وهو:على نوعين:

إضافةِ النوع إلى جنسه، نحو: (خاتمُ حديدٍ).

وإضافةِ الجنس إلى النّوع، نحو: حديدُ خاتمٍ.

والسَّاج: نوع من الشجر، والخزُّ: نوع من الثياب. وقد اختلف في الخزِّ، فقيل: ما كان سَدَاه من حرير واللُّحَمُ بالوبر وبالكتّان، أو بالقطن. وقال صاحب «خلاصة المحكم»: وهو عربي صريح. وذكر أبو منصورٍ الجواليقي عن أبي هلال، عن قوم: أنّه فارسيٌّ معرّب.

تم الشّرح المبارك بحمد الله.

خَتَمَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ هذه المقدِّمَةَ بقوله:(**بَابُ مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ**)، فبَعْدَ أن اسْتَوْعَبَ بِحَسَبِ المُنَاسِبِ للحَالِ المرفوعاتِ والمنصوباتِ خَتَمَ بذِكْرِ المخفوضاتِ من الأسماءِ.

وسبَقَ أنْ عَرَفْتُمْ أنّ الخفض هُوَ: - عِنْدَ منْ يَرَىٰ أنَّ الإعرابَ لفظيٌّ - (الكَسْرَةُ أوْ مَا نابَ عنْهَا)، وعِنْدَ منْ يرىٰ أنَّ الإعْرَابَ مَعْنَوِيٌّ هو: (تغييرٌ يَلْحَقُ آخِرَ الاسْمِ لدُخُولِ عامِلٍ مَا وعَلامَةُ إعرَابِهِ الكَسْرَةُ أو مَا يَنُوبُ عنها).

ثُمَّ ذَكَرَ أقْسَامَ المخفوضاتِ وأنّها ثلاثَةٌ:

القِسْمُ الأَوَّلُ: المَخْفُوضُ بالحَرْفِ.

القِسْمُ الثّاني: المَخْفُوضُ بالإِضَافَةِ.

القِسْمُ الثّالث: التَّابعُ للمَخْفُوضِ.

ويُعْلَمُ بهذا أنَّ فيها اسْتِقْلالِيَّةٌ وتَبَعِيَّةٌ، فالنَّوْعَانِ الأَوَّلانِ مُسْتَقِلاَّنِ، والنَّوعُ الثّالثُ تابعٌ للْمَخْفُوضِ.

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ الأسماءَ المَخْفُوضَةَ مَحْصُورَةٌ في هذه الثّلاثَةِ، وقدْ قدَّمَ الأوَّلَ بقوله: (فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ) وهُوَ ما دخلَتْ عليه حُرُوفُ الخَفْضِ، أو حُرُوفُ الجَرِّ - اخْتِلاَفُ تَسْمِيَةِ البَصريينَ والكُوفيينَ -هذا كـ: (بِـ(مِنْ، وَإِلَىٰ، وَعَنْ، وَعَلَىٰ، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءِ، وَالكَافِ، وَاللَّامِ)، وَبِحُرُوفِ الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ ، وَبِوَاوِ رُبَّ، وَبِمُذْ، وَمُنْذُ)، فإذا دخلَتْ هذه الحُرُوفُ علىٰ شيءٍ منْ الأسْمَاءِ أَوْجَبَتْ خَفْضَهُ، ومَضَىٰ في أوَّلِ الكِتَابِ ذِكْرُ كُلِّ حَرْفٍ مع مِثَالِهِ.

وأَتْبَعَ الشّارِحُ ما احْتِيجَ إليهِ ممّا لم يَذْكُرْ مثاله أوَّلاً كـ:(وَاوِ رُبَّ، وَمُذْ، وَمُنْذُ)، ثُمَّ نَبَّهَ إلىٰ أنَّ (مُذْ ومُنْذُ) لا تَخْفِضَانِ إلا أسماءَ الزَّمَانِ فما بعدَهَا يكونُ اسْمَ زَمَانٍ.

قال: (ويجوز رفع ما بعدها على أنّه خبر، ويكونان حينئذ مبتدأين. نحو: ما رأيته مذ يومان)، ويجوزُ أنْ تقولَ: (ما رأيتُهُ مذْ يوميْنِ)، فإذا قلت: (مُذْ يومينِ) فقد أبقيْتَ فيه عملَ الخفْضِ، وإذا قلْتَ: (مذ يومان) فـ: (مُذْ) مبتدأٌ و(يومان) خبرٌ، والجُملةُ الاسميَّةُ متعلِّقَةٌ بما قبْلَها بحسب حالِه.

ثُمَّ ذكر النَّوعَ الثّاني وهو: (مَا يُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ)، والإِضَافَةُ: **نِسْبَةٌ تَقْيِيدِيَّةٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَقْتَضِي انْجِرَارَ ثانِيهِمَا.**

ومَثَّلَ له بقوله: (غُلَامُ زَيْدٍ)، فإنّ (زيدٍ) مخفوضٌ بالإضافَةِ فـ(غلامُ) مضاف، و(زيدٍ) مضافٌ إليه. فيكونُ حُكْمُ المضافِ إليه هو الخَفْضُ.

ثُمَّ اسْتَطْرَدَ في بيانِ معنىٰ الإِضَافةِ فقال: (وَهُوَ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ، فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمِنْ، نَحْوُ: ثَوْبُ خَزٍّ).

أيْ أنّ الإِضافَةَ تقدَّرُ إمّا **باللاَّم** فإذا قلْت: (غلامُ زيدٍ) فالمعنىٰ (غلامٌ لزيدٍ)، أو تُقَدَّرُ **بمِنْ** فتقولُ: (ثَوْبُ خَزٍّ) تقديرُه: (ثَوْبٌ منْ خَزٍّ).

وبيّن الشّارح أنّ الإِضَافَةَ التي تكونُ علىٰ معنىٰ اللاّم تنْقَسِمُ إلىٰ قِسْمَيْنِ:

الأَوَّل: قِسْمٌ تَكُوْنُ اللاَّمُ فيه للمِلْكِ، نحوُ: (غلامُ زيدٍ، مالُ عمرٍو)، لأنَّ هذا ممّا يَمْلِكُ.

والثّاني: قِسْمٌ تكُونُ اللاَّمُ فيه للاسْتِحْقَاقِ أوْ الاخْتِصَاصِ كـ: (بَاب الدّارِ، وسَرج الفَرَسِ) فالتّقديرُ بابٌ للدارِ، وسَرَجٌ للفرَسِ فهو اسْتِحْقَاقٌ لها.

ثُمَّ بيّن أنَّ ما يُقَدَّرُ بمِنْ نحوُ: (بابُ ساجٍ، وثوبُ خزٍّ) أيْ: (بابٌ منْ ساجٍ، وثوبٌ منْ خزٍّ) هُوَ علىٰ نوعين:

أحدهما: إضافَةُ النَّوعِ إلىٰ جِنْسِهِ كقوْلِك: (خاتمُ حديدٍ)، فالمعنىٰ (خاتمٌ منْ حَدِيدٍ)، والخاتَمُ هنا نوْعٌ أُضِيفَ إلىٰ جِنْسِهِ وهو الحديدُ.

والثّاني: إضَافَةُ الجِنْسِ إلىٰ نَوْعٍ كقولك: (حديدُ خاتمٍ)، التّقدِيرُ (حديدٌ منْ خاتمٍ)، ثُمَّ قال: (**السّاجُ نوعٌ من الشّجرِ، والخزُّ نوعٌ من الثّيابِ**)، وطَرْدَ القوْلَ في معْنَىٰ هذا بما مَحَلُّهُ كُتُبُ اللُّغَةِ.

وقدْ ذهبَ بعضُ أهلِ العربيّة إلىٰ أنَّ هناكَ نوْعًا ثالثًا تُقَدَّرُ فيه الإِضَافَةُ بـ: (في) كقولك: (مَكْرُ الليلِ والنّهارِ)، فالتّقديرُ: (مكرٌ في الليلِ والنّهارِ)، وهٰذا قولُ بعضِ النُّحَاةِ، وجمهورُهُم علىٰ حَصْرِ الإِضافَةِ جميعًا في المعنيين الأوّلين.

وَهَذَا آخِرُ التَّقْرِيرِ عَلَىٰ هَذَا الكِتَابِ.

ممّا يُناسِبُ الخَتْمَ أنَّ بعْضَ شرّاحِ المقدّمَةِ ذكرُوا أنَّ صاحِبَ المقدِّمة اتّفَقَ لَهُ خَتْمُهَا بـ: (باب مخفوضاتِ الأسماءِ)، وأصْلُ الخفْضِ في اللُّغة هو الوَضْعُ فكأنّه أرادَ أنْ يُنَبِّهَ إلىٰ أنَّ الغاية من تعلُّمِ العلْمِ أنْ يضعَ منْ كِبْرِيَاءِ صاحِبِه فهُوَ يُثْمِرُ التَّوَاضُعَ؛ لأنَّ التَّوَاضُعَ خفْضُ الجَناحِ، فَنُبِّهَ المتعَلِّمِ إلىٰ هذا.

وأوْلَى ما يُنَبَّهُ إليه المتعلِّمُ من العُلُوم إلىٰ مِثْلِ هذهِ المعاني ما أَوْجَبَ خُيلَاءً وزَهْوًا كعلمِ النّحوِ فإنّ حَذْلَقَةَ اللِّسانِ، وحُسْنَ البيانِ وإعْرَابَ الأَلْفَاظِ ربما أثمرَتْ في نفسِ صاحِبِها العُجْبَ والكِبرَ لذلك قال بعضُ من وَصَفَ أخلاقَ أهْلِ الفُنُونِ قال: "ووجدْتُ الفِسْقَ في أهْلِ الأدَبِ والعربيّة"، لأنَّهُ يُثْمِرُ فيهم -إن لم يوفقوا للتقوىٰ- الفَخْرَ والكبريَاءَ.

ولأهل العلْمِ نُكَتٌ لطيفَةٌ في خَتْمِ تَصانِيفِهِم كهذا المَحَلِّ. منها أنّ النّسائيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ خَتَمَ كتابَ «السُّنَنِ» في: (كتابِ الأَشْرِبَةِ) بالأثَرِ عن ابن شُبْرُمَةَ أنّه كان لا يشْرَبُ إلا الماءَ واللَّبَنَ، وإنّما خَتَمَ به لأنّ ابن شُبْرُمَةَ كُوفِيٌّ، فكانَ يجتنِبُ شُرْبَ الأَنْبِذَةِ التي شُهِرَ بها أهلُ الكُوفَةِ تَنْبِيهًا إلىٰ أنّ غايةَ أنْ يُورث

صاحِبُهُ الوَرَعَ فكان منْ وَرَعِ ابْنِ شُبْرُمَةَ ﵀ تعالىٰ أنّه اجْتنَبَ ما كان يُصْنَعُ مِنْ نبيذٍ في الكُوفةِ، واقْتَصَرَ علىٰ شُرْبِ الماءِ واللّبنِ.

ومما يُسْتَظْرَفُ مما يُقَابِلُ ما ذكرَهُ بعضُ الشُّرَاحِ هو أنَّ أوَّلَ ما في الأَجُرَّامِيَّةِ الكَلاَمُ لأنّ الإنسانَ أوَّلَ ما يَدْخُلُ في العلْمِ يغترُّ بالكلامِ؛ قِيل لأَيُّوب: العلمُ اليومَ أكثرُ أمْ فيمن تقدَّمنا؟.

فقال: " الكلامُ اليومَ أكثرُ، والعلمُ فيمن تقدَّمَنَا أكثرُ"، فكثيرٌ من المتعلِّمِينَ يغترُّونَ بكلامِ مُعَلِّميهِم إذا تَوَسَّعُوا، أوْ بِكَلاَمِهِم هُمْ إذا حَصَّلُوا فيُضِرُّ ذلك بهم في عُبوديَّة ربهم ﷾.

فينبغي أنْ يَعْرِفَ الإنسانُ أنَّ المقصُودَ مِنَ العلْمِ إنّما هو تَحْصِيلُ الخَوْفِ مِنَ الله ﷾، والوَرَع والقُرْب مِنْ عُبُودِيَّتِه والترقِّي في منازِلِ محبّته ﷾.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁